الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير واقتصاد المؤسسات

الاستثمـــار في القـــطاع الفـــلاحي ودوره في التنمية المحلية

دراسة حالة (ولاية الوادي 2017 - 2021)

إعداد الطلبـــة:

إسماعيل مريقة

بلقاسم هبيتة

عـادل دنقـو

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور:

– زكرياء مسعودي

لجنة المناقشة

د/ الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	رئيسا
د/ عادل كدودة	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مناقشا
د/ زكرياء مسعودي	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

الشعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: تسيير واقتصاد المؤسسات

الاستثمـــار في القـــطاع الفـــلاحي ودوره في التنمية المحلية

دراسة حالة (ولاية الوادي 2017 - 2021)

إعداد الطلبـــة:

إسماعيل مريقة

بلقاسم هبيتة

عـادل دنقـو

تحت إشراف الأستاذ / الدكتور:

– زكرياء مسعودي

لجنة المناقشة

د/ الأخضر بن عمر	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	رئيسا
د/ عادل كدودة	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مناقشا
د/ زكرياء مسعودي	أستاذ محاضر صنف – أ – بجامعة الوادي	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2022/2021

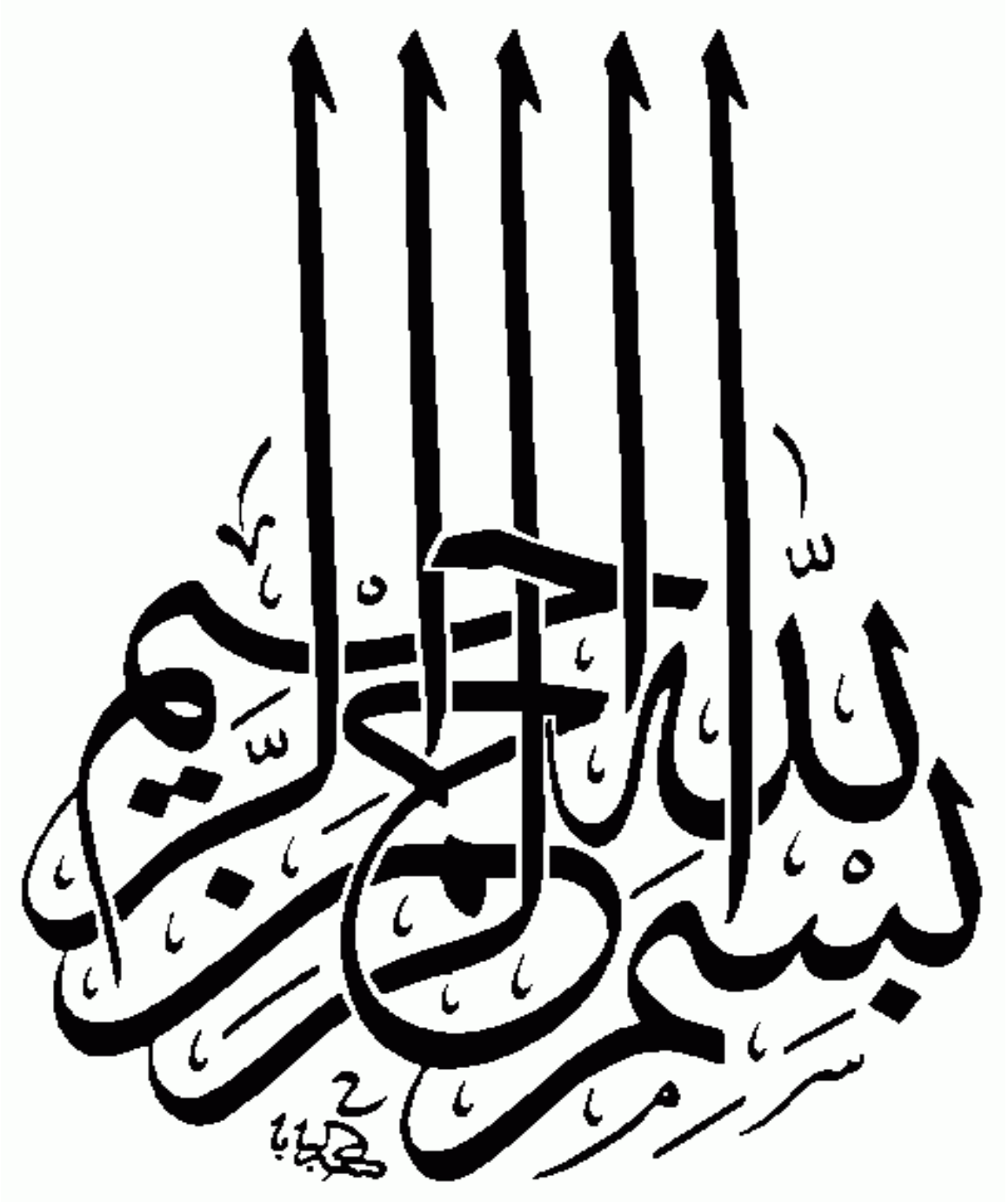
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

إلى منارة العلم والإمام المصطفى، سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام

إلى من أضاء بعلمه عقل غيره وأهدى بالجواب الصحيح حيرة سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء، وبرحابته سماحة العارفين

إلى من أنارا لي درب العلم و المعرفة، أمـــي وأبـــي

إلى زوجتي وأبنائي إلى كل الأخوة كل واحد باسمه

إلى كل الأصدقاء

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في انجاز هذه المذكرة

إسماعيل * بلقاسم * عـادل

تشكرات

بداية نشكر المولى عز وجل على عطائه الواسع وتوفيقه لنا في إتمام هذا

العمل المتواضع

والشكر موصول للمشرف الدكتور زكرياء مسعودي، الذي لم يبخل

علينا بنصائحه وتوجيهاته في انجاز هذا العمل، فجزاه الله عنا كل جزاء

وله منا كل التقدير والاحترام

نشكر كل من سهل علينا الطريق لإنجاز هذا العمل

وفي الأخير الشكر الجزيل لكل أساتذة معهد العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير.

ملخص الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لإبراز وتحليل دور الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية بولاية الوادي، حيث استخدمت المنهج الوصفي من خلال إبراز وتحليل الدور الذي يلعبه الاستثمار الفلاحي في تحقيق التنمية المحلية بالوادي، كما اعتمدت الدراسة على البيانات الإحصائية المجمعة من المؤسسات المشرفة والداعمة للقطاع الفلاحي على مستوى تراب الولاية، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في القطاع الفلاحي بولاية الوادي حقق نتائج إيجابية على مستوى التنمية المحلية خاصة في أبعادها الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية وذلك في ظل مختلف البرامج والمخططات الفلاحية المعتمدة من طرف الدولة، إلا أنه يبقى دون المستوى المطلوب والمرغوب بالنظر إلى المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تزخر بها الولاية، ومنه فإن الوصول إلى تنمية محلية شاملة من خلال الاستثمار في هذا القطاع يبقى مرهون بالاستغلال الأمثل لهاته الإمكانيات والمقومات وتذليل العراقيل والمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: استثمار فلاحي، تنمية محلية، مخططات وبرامج فلاحية، ولاية الوادي.

Study summary:

This study came to highlight and analyze the role of agricultural investment in local development in Eloued , where the study used the descriptive approach by highlighting and analyzing the role played by agricultural investment in achieving local development in Eloued , The study concluded that investment in the agricultural sector in El-oued governorate achieved positive results at the level of local development, especially in its economic, social and environmental dimensions, in light of the various agricultural programs and plans approved by the Willya, but it is still below the required and desirable level in light of the basics and natural and human capabilities that The Willaya is rich in it, and therefore access to comprehensive local development through investment in this sector remains subject to the optimal exploitation of these capabilities and components and their overcoming. Obstacles and problems faced by this sector.

Keywords: agricultural investment, local development, agricultural plans and programme, Willya Eloued

فهـرس المحتويـات

الفهـــــرس	
الاهداء	I
التشكرات	II
ملخص الدراسة	III
فهرس المحتويات	XIII – VI
مقدمة	أ – هـ
الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي والتنمية المحلية	
تمهيد الفصل الأول	07
المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي	08
المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار في القطاع الفلاحي	08
أولا: مفهوم الاستثمار الفلاحي	08
ثانيا: خصائص الاستثمار الفلاحي	10
1– ضخامة رأس المال الثابت والمنقول	10
2– التغير التكنولوجي الفلاحي	10
3– عنصر المخاطرة	10
4– المناوبة الزراعية	10
5– الفلاحة شديدة التنافس	10
6– بطء دورة رأس المال	11
7– اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية	11
8– صعوبة توزيع التكاليف بدقة وضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة	11
8–1– صعوبة توزيع التكاليف على الوحدات الإنتاجية	11
8–2– ضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة	11
8–3– التخصص النطاقي المفروض	11
المطلب الثاني: مجالات ومتطلبات وأهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي	12
أولا: مجالات الاستثمار الفلاحي	12
1– مدخل نوعية النشاط	12
1–1– فرع الإنتاج النباتي	12
1–2– فرع الإنتاج الحيواني	12
2– مدخل مراحل الإنتاج	12
3– مدخل مراحل المنتوج (دورة المنتوج)	13
3–1– دائرة الإنتاج	13
3–2– دائرة التسويق	13

ثانيا: متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي	13
ثالثا: أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي	14
المطلب الثالث: أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الاستثمار في القطاع الفلاحي	15
أولا: مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية	15
1- مشاكل تتعلق بنوعية الموارد الأرضية	15
2- مشاكل تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية	15
ثانيا- مشاكل تكنولوجية	15
ثالثا- مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية	16
1 - المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية	16
2- المشاكل التنظيمية والمادية	16
2-1- مشاكل التسويق	16
2-2- مشاكل متعلقة بالصادرات	16
المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية	18
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها	18
أولا: مفهـوم التنمية المحليـة	18
ثانيا: أهداف التنمية المحلية	19
ثالثا: الأهداف الاقتصادية	19
رابعا: الأهداف الاجتماعية	20
خامسا: الأهداف السياسية	20
سادسا: الأهداف الإدارية	20
المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية	21
أولا: المقومات الماليـة	21
ثانيا: المقومات البشرية	21
1- التأهيل الفني	21
2- الرعاية الاجتماعية	22
3- المشاركة الشعبية	22
ثالثا: المقومات التنظيمية	22
1- مبدأ اللامركزية	22
2- مبدأ الديمقراطية	23
المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية	23
أولا: البعد الثقـــافي	23
ثانيا: البعد الاقتصادي	24

ثالثا: البعد البيئـي	24
رابعا: البعد الاجتماعي	24
المطلـب الرابـع: معوقـات التنميـة المحليـة بـالجزائر وقـدرة الاسـتثمار الفلاحـي فـي الرفـع مـن مستوياتها	25
أولا: المعوقات الاجتماعية للتنمية المحلية	25
ثانيا: المعوقات الإدارية للتنمية المحلية	26
ثالثا: المعوقات الديموغرافية للتنمية المحلية	26
رابعا: المعوقات الاقتصادية للتنمية المحلية	26
المبحث الثالث: معالم الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر	28
المطلب الأول: الإمكانات المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر	28
أولا: الموارد المائية	28
1- الموارد المطرية	28
2- الموارد السطحية	28
3- الموارد الجوفية	29
4- الموارد الأرضية	29
5- الموارد الغير تقليدية	29
المطلب الثاني: تطور برامج ومخططات الاستثمار الفلاحي في الجزائر.	30
أولا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	30
ثانيا: المناهج المتبعة في عملية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	31
1- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز	31
2- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية	31
3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية	31
المطلب الثالث: أهم الاستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر	32
أولا: المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	32
1- برامج موجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي	33
2- برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل	33
3- سياسة التجديد الفلاحي	34
4- سياسة التجديد الريفي	34
5- تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين	35
ثانيا- أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية	36
المطلب الرابع : هيئات الدعم للقطاع الفلاحي في الجزائر	37
أولا: تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	37

1- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	38
ثانيا: التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر	38
1- نشأة الوكالة ومهامها	38
ثالثا: التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار.	39
1- نشأة الوكالة ومهامها	39
2- حصيلة إنجازات الوكالة	40
رابعا: التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	40
1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	40
2- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	41
خلاصة الفصل الأول	43
الفصل الثاني واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية لولاية الوادي	
تمهيد الفصل الثاني	45
المبحث الأول: ماهية المؤسسات المشرفة إداريا والمؤسسات الداعمة والمرافقة للقطاع الفلاحي لولاية الوادي وأهم نشاطاتها.	45
المطلب الأول: بطاقة تقنية عن ولاية الوادي	45
أولا: الحدود الجغرافية لولاية الوادي	45
ثانيا: تضاريس الولاية	48
1- منطقة سوف	48
2- العرق	48
3- منطقة وادي ريغ	48
4- منطقة المنخفضات	48
المطلب الثاني: المؤسسات المشرفة على إدارة الاستثمار في القطاع الفلاحي لولاية الوادي	49
أولا: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي	49
1- شرح للهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي	50
1-1- مدير الوحدة	51
1-2- الأمانة العامة	51
1-3- مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية	51
1-4- مصلحة مفتشية البيطرة وحماية النباتات	51
1-5- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات	51
1-6- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم الريفي	51
ثانيا: غرفة التجارة والصناعة – سوف	52
ثالثا: غرفة الفلاحة بالوادي	52

رابعا: محافظة الغابات بولاية الوادي	52
المطلب الثالث: حصيلة عمليات الدعم والتمويل من طرف الهيئات الداعمة والمرافقة للاستثمار في القطاع الفلاحي لولاية الوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017-2021	53
أولا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم الاستثمارات الفلاحية بولاية الوادي (2017-2021)	53
ثانيا: دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالوادي في دعم الاستثمارات الفلاحية بولاية الوادي (2017-2021)	54
ثالثا: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم الاستثمارات الفلاحية بولاية الوادي (2017-2021)	54
المبحث الثاني: واقع الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي	56
المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي	56
أولا: البنية التحتية والهياكل القاعدية والمنشآت الفلاحية بولاية الوادي	56
ثانيا: الكهرباء الفلاحية بولاية الوادي	61
المطلب الثاني: الملامح العامة للاستثمار الفلاحي لولاية الوادي	62
أولا: ولاية الوادي كقطب للإنتاج الفلاحي والحيواني	62
ثانيا: واقع الاستثمارات الفلاحية المستحدثة بولاية الوادي	64
ثالثا: التأمين الفلاحي بولاية الوادي	65
المبحث الثالث: محصلة وآفاق القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المحلية لولاية الوادي	66
المطلب الأول: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية لولاية الوادي	66
أولا:دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية بولاية الوادي	66
1- نسبة الناتج الوطني الفلاحي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017- 2020	66
2- قيمة الناتج الوطني الفلاحي ونصيب الفرد منه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017- 2020	67
3- مدي مساهمة الناتج الفلاحي لولاية الوادي في الناتج الوطني الفلاحي خلال الفترة 2017-2020	67
4- مجمل الصادرات الفلاحية لولاية الوادي وكذا وجهات التصدير خلال الفترة 2017-2021	68
ثانيا: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية بولاية الوادي	70
1- تطور التشغيل في القطاع الفلاحي محليا	71
ثالثا: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية بولاية الوادي	72

1- لمحة حول وضعية استخدام الموارد الأرضية لولاية الوادي	72
2- الآثار الناجمة عن التحول في الأنشطة الزراعية لولاية الوادي	72
2-1- المؤثرات الإيجابية	73
2-2- المؤثرات السلبية	73
المطلب الثاني: تقييم مجمل النتائج المحققة في القطاع الفلاحي لولاية الوادي للفترة الممتدة ما بين سنتي 2017-2021.	73
المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الفلاحي في ظل البرامج التنموية للفترة الممتدة بين سنتي2022 - 2025	75
خلاصة الفصل الثاني	78
الخاتمة	80 – 82
قائمة المصادر والمراجع	82 – 87
قائمة الملاحق	88

قائمة الأشكال		
الشكل رقم (01)	خريطة لولاية الوادي تبين حدود الولاية وشبكات الطرق الوطنية والولائية والبلدية	47
الشكل رقم (02)	الهيكل التنظيمي للمصالح الفلاحية لولاية الوادي	50
الشكل رقم (03)	تقسيمات الأراضي المخصصة لزراعة والمراعي بولاية الوادي	58
الشكل رقم (04)	التقسيم المفصل للأراضي المخصصة لزراعة الشعب الفلاحية وللمراعي بولاية الوادي	59
الشكل رقم (05)	مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بولاية الوادي في الفترة الممتدة ما بين سنتي2017–2021	71

قائمة الجداول

الجدول رقم (01)	الأقسام الفرعية الفلاحية بمقار الدوائر والبلديات التابعيين لها	49
الجدول رقم (02)	إحصائيات حول مجل الاستثمارات الفلاحية لولاية الوادي في إطار دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة الممتدة بين سنتي 2017–2021	53
الجدول رقم (03)	حصيلة الاستثمارات الفلاحية الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017–2021	54
الجدول رقم (04)	حصيلة الاستثمارات الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017–2021	55
الجدول رقم (05)	تقسيمات الأراضي المخصصة لزراعة والمراعي بولاية الوادي	58
الجدول رقم (06)	التقسيم المفصل للأراضي المخصصة لزراعة الشعب الفلاحية وللمراعي بولاية الوادي	59
الجدول رقم (07)	تعداد المنشآت الفلاحية بولاية الوادي	60
الجدول رقم (08)	الإنتاج الحيواني لولاية الوادي لسنة 2021	62
الجدول رقم (09)	الإنتاج الزراعي لولاية الوادي للفترة الممتدة ما بين سنتي 2017–2021	63
الجدول رقم (10)	الناتج الوطني الفلاحي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017– 2020	66
الجدول رقم (11)	الناتج الوطني الفلاحي ونصيب الفرد منه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017– 2020	67
الجدول رقم (12)	مدي مساهمة الناتج الفلاحي لولاية الوادي في الناتج الوطني الفلاحي خلال الفترة 2017–2020	67
الجدول رقم (13)	النتائج المحققة بعمليات التصدير للمنتجات الفلاحية بولاية الوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017–2021	69
الجدول رقم (14)	مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بولاية الوادي في الفترة الممتدة ما بين سنتي 2017–2021	71
الجدول رقم (15)	آفاق إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية بولاية الوادي إلى غاية سنة 2024	77

مقدمـــــــة

يشكل القطاع الفلاحي أهم مرتكزات ودعائم الاقتصاديات الحديثة، وواحد من أهم القطاعات الإنتاجية الرئيسية المكونة للناتج المحلي، كما يكتسب أهمية كبيرة كونه مصدر دخل كبير فضلا على أن نسبة من السكان يعتمدون في معيشتهم على هذا القطاع خاصة سكان الأرياف إلى جانب توفير الغذاء والأمن الغذائي.

شهد القطاع الفلاحي في الجزائر تطور كبير منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وذلك نظرا للسياسات الفلاحية التي تبنتها الدولة، حيث أهتمت من خلالها بوضع استراتيجية لتنمية القطاع الفلاحي والاستثمار فيه وذلك قصد النهوض بهذا القطاع الحساس والحيوي.

الجزائر كسائر البلدان النامية تسعى لتنمية قطاعها الفلاحي وتعتبر التنمية الفلاحية والاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم الآليات التي تتبناها لتطوير وتنمية أنشطتها الاقتصادية لأنه قطاع محرك لقطاعات أخرى مهمة.

يتميز الاستثمار الفلاحي دون الاستثمار في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة من المخاطرة كونه مرتبط بالظروف المناخية والموسمية وكذا بتقلبات السوق من الأسعار للإنتاج والاستهلاك، ولا ينفصل كذلك عن السياسات الاقتصادية الكلية فهو يتأثر بالسياسة الكلية وبظروف السوق، ولا يمكننا أن نهمل تأثير العامل النفسي للمستثمرين في هذا القطاع.

ولقد عمدت الجزائر على الاستثمار في الفلاحة وتطويرها وذلك بدعمها من خلال إنشاء أجهزة وبرامج وسياسات مرافقة إداريا وماليا على مستوى كامل التراب الوطني وخاصة الولايات الجنوبية للوطن ومنها ولاية الوادي، التي هي موضوع دراستنا.

فولاية الوادي تمتاز بخصائص فلاحية متنوعة من ناحية المنتوج كما ونوعا، فهي تمثل إحدى أقطاب الفلاحة الجزائرية الهامة حاليا، حيث ستبرز هذه الدراسة أهم المقومات والإمكانيات التي تكتسبها ولاية الوادي من الناحية الفلاحية وتحليل دور الاستثمار في هذا القطاع بترقية التنمية المحلية بالولاية، ويعتبر ذلك الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة، والتي يمكن طرحها في التساؤل الآتي:

- ما هو الدور الذي يلعبه الاستثمار في القطاع الفلاحي في التنمية المحلية بولاية الوادي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2017 –2021 ؟

بعد طرح الإشكالية يمكن صياغة مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ✓ في ما تكمن العلاقة بين الاستثمار الفلاحي والتنمية المحلية ؟

- ✓ ما هي مميزات الاستثمار الفلاحي في ولاية الوادي ومقوماته ؟
- ✓ كيف يمكن أن تستجيب التنمية للاستثمار الفلاحي محليا ؟
- ✓ هل النتائج المحققة من خلال الاستثمار في القطاع الفلاحي تعكس المقومات والإمكانيات التي تزخر بها الولاية ؟

1- فرضيات الدراسة :

- ✓ يساهم الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية من خلال إحداث تطور في الأبعاد الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.
- ✓ تعتبر ولاية الوادي قطبا فلاحيا بامتياز بالنظر إلى المقومات والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة.
- ✓ أدت البرامج والمخططات الفلاحية المعتمدة من طرف الدولة محليا إلى تطور الإنتاج الفلاحي وزيادة الصادرات الفلاحية وخلق فرص عمل.
- ✓ حققت النتائج المتوصل إليها من خلال الاستثمار الفلاحي محليا المستوى المطلوب والمستهدف.

2- أهداف الدراسة:

✓ تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور الذي يلعبه الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية بولاية الوادي خلال الفترة 2017-2021.

كما تهدف هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- ✓ الكشف عن أهم المقومات والإمكانيات التي تزخر بها ولاية الوادي فلاحيا.
- ✓ إبراز المكانة التي يحتلها القطاع الفلاحي بولاية الوادي من خلال إظهار أهم الإمكانيات والموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لهذا القطاع.
- ✓ تقييم أهم النتائج المحققة في الاستثمار الفلاحي وآفاقه المستقبلية.

3- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص وتحليل واقع القطاع الفلاحي وأهميته في تحقيق التنمية المحلية، من خلال مساهمة الاستثمار الفلاحي في استغلال الإمكانيات المتاحة في الجزائر وولاية الوادي خاصة، وذلك خلال فترة الدراسة 2017-2021.

4- الدراسات السابقة:

تعتبر هذه الدراسة تكملة لبعض الدراسات التي سبقت في الخوض لبعض الجوانب المرتبطة بالاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في التنمية المحلية، ومن بين هذه الدراسات نذكر منها:

4-1- دراسات خاصة بالمتغير المستقل: الاستثمار في القطاع الفلاحي

✓ **الدراسة الأولى**

مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة لتحقيق الأمن الغذائي حالة دول شمال إفريقيا، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2015، وتهدف هذه الدراسة إلى بيان دور الزراعة في دعم النمو والإقلال من الفقر والتخفيف من الجوع في العالم، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند التعرض لمفاهيم التنمية الاقتصادية والزراعية المستدامة والأمن الغذائي، وقد توصلت الدراسة لنتيجة مفادها بأن التنمية المستدامة هي إطار حديث للتنمية الشاملة وتوافقت فيه مادية الاقتصاديين وحمائية البيئيين وعدالة الاجتماعيين من أجل تحسين حياة السكان.

✓ **الدراسة الثانيـة**

رشيد حمريط، دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة – الزراعات الصحراوية – ولاية بسكرة نموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2014، وتهدف هذه الدراسة إلى إبراز مكانة الفلاحة الصحراوية في الاقتصاد الوطني والتعرف على السياسات الزراعية المتبعة منذ الاستقلال وطرق تمويلها والمعيقات التي أفشلت كل مرحلة مرت بها هذه العملية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال استخدام مراجع المكتبة والمنهج التحليلي من خلال المقابلات مع عدد من المعنيين بالشأن الزراعي مع موظفي المصالح الفلاحية، وقد توصلت الدراسة أن الزراعة لها دور في إنعاش الاقتصاد الوطني، إذ هي القطاع الرئيسي للنهوض به ودعمه وهي علاقة تكاملية مع القطاع الصناعي وهو القطاع القائد في كل البلدان ومورد هام للخزينة العمومية.

4-2- دراسات خاصة بالمتغير التابع: التنمية المحلية

✓ **الدراسة الأولى**

دراسة أ. وليد بولغب، التنمية المحلية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المركز الجامعي بإليزي، العدد 03، 2018، وتهدف الورقة البحثية إلى التطور التاريخي للتنمية المحلية كما تتطرق إلى أهم القواعد المتعلقة بالتنمية المحلية وذلك من خلال المبادئ، النماذج والمجالات ودور الجماعات المحلية في تحقيق

التنمية المحلية، وقد توصلت الدراسة إلى أن التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي والهادف إلى إشباع الحاجيات الأساسية للسكان.

✓ **الدراسة الثانية**

خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقـــع وآفاق، أطروحة مقـــدمة لنيـــل شهـــادة دكتوراه، جامعة الجـزائر3، 2011/2010، وتهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن نقاط القوة والضعف في أداء الجماعات المحلية وتأثير الموارد المحلية الذاتية ومحاولة تحديد أهم الإصلاحات التي يجب القيام بها من طرف الجماعات المحلية من أجل تحديد نظام تمويل التنمية المحلية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي الوصفي، وقد توصلت الدراسة أن جهاز تمويل التنمية المحلية الحالي غير فعال لأن الموارد الداخلية التي يوفرها للجماعات المحلية لا تمكنها من القيام بالواجبات التنموية.

4-3- الدراسات السابقة: خاصة بالمتغيرين المستقل والتابع معا

✓ **الدراسة الأولى**

دراسة أ. محمد بوهلال والطيب الوافي، دعم المشروعات الفلاحية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، مجلة الباحث، العدد 19،المجلد 01، 2019، وتهدف الورقة البحثية إلى معرفة آليات التي اعتمدت عليها الجزائر من أجل دعم المشروعات الفلاحية في تحقيق التنمية المحلية، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع، وكذا تم إتباع منهج دراسة الحالة، وقد توصلت الدراسة أن تطوير الفلاحة وتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر يتطلب الاستمرار في تحديد الاقتصاد الفلاحي الذي يقوم على توفير بيئة محفزة وانتهاج سياسة رشيدة فعالة لدعم المشروعات الفلاحية في الجزائر.

✓ **الدراسة الثانيــة**

دراسة أ. عمار مصطفاوي، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية – إقليم وادي سوف نموذجا، مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، 2017، وتهدف الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على منطقة وادي سوف والتي على الرغم من قساوة الطبيعة والظروف المحيطة، إلا أن ذلك لم يمنع من بروز مظهر زراعي جديد تجاوز نفوذه المستوى المحلي، اعتمدت هذه الدراسة على الميدان والاتصال المباشر بالفلاحين، وقد توصلت الدراسة إلى أن الفلاحة بالوادي فتحت أفاقا جديدة للتشغيل وأن الزراعة فيه تشكل رافدا أساسيا للتنمية الاقتصادية الوطنية.

5- حدود الدراسة:

تقتصر دراستنا لهذا الموضوع على رصد واستهداف مختلف الجوانب المتعلقة بالاستثمار الفلاحي ودراسة علاقتها بالتنمية المحلية.

5-1- الحدود المكانية: تقتصر دراستنا على الحيـز المكاني وهو ولاية الوادي.

5-2- الحدود الزمنية: تحددت دراستنا خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 2017-2021.

6- منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي والتساؤلات الفرعية والوصول إلى الهدف المنشود من خلال هذه الدراسة، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي من خلال تحليل واقع الإمكانيات والمقومات وأهم المعوقات للقطاع الفلاحي محليا، وإبراز دور الاستثمار في هذا القطاع للتنمية المحلية.

7- هيكل البحث:

من خلال دراستنا لهذا هذا الموضوع وتحليل الإشكالية التي طرحناها، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: الذي يتطرق لـ " الإطار النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي والتنمية المحلية " وتضمن ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان الإطار النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي، أما المبحث الثاني الإطار النظري للتنمية المحلية، والمبحث الثالث تضمن معالم الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر.

الفصل الثاني: والذي يستعرض "واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي في التنمية المحلية لولاية الوادي"، وقسم إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول حول ماهية المؤسسات المشرفة إداريا وكذا المؤسسات الداعمة للقطاع الفلاحي بولاية الوادي وأهم نشاطاتها، والثاني يسلط الضوء حول واقع الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي أما الثالث فيتضمن محصلة وآفاق القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المحلية في ولاية الوادي.

8- صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذا البحث مشكلة نقص الإحصائيات المرتبطة بالاستثمار في القطاع الفلاحي وخاصة تلك التي تتحدث عن ولاية الوادي، وقد تحصلنا على القليل منها مقارنة مما كنا نطمح إليه من عدة مصادر مختلفة، والتي كانت متناقضة أحيانا من هيئة إلى أخرى (هيئات مشرفة إداريا وهيئات أخرى تعتبر داعمة للقطاع الفلاحي بولاية الوادي)، الأمر الذي لم يسهل علينا استخراج بعض النتائج التي كانت مستهدفة من خلال هذا البحث.

الفصل الأول

الإطـار النظـري للاسـتثمار فـي القطاع الفلاحي والتنمية المحلية

تمهيد الفصل الأول:

يمثل موضوع الاستثمار الفلاحي أحد أهم المواضيع التي تحتل مكانة أساسية في أولويات الاقتصاد الوطني، كما يعتبر المحرك الرئيسي في زيادة قدرات الإنتاج الوطني كما ونوعا، كذلك يعد القطاع الفلاحي من القطاعات الاستراتيجية التي تهدف لجذب الاستثمارات الأخرى لما يوفره من موارد مختلفة تدخل في صناعات واستثمارات أخرى، ويعتبر أهم أداة من أدوات تحقيق الاكتفاء الذاتي ومحاربة الفقر والجوع لتحقيق أبعاد التنمية المحلية المنشودة، وعلى هذا الأساس قسمت دراستنا في الفصل الأول إلى ثلاث مباحث جاءت كالآتي:

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

المبحث الثالث: معالم ومقومات الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستثمار في القطاع الفلاحي

يعد الاستثمار في القطاع الفلاحي من أهم الاستثمارات التي تهدف إلى إشباع الحاجات المتزايدة للسكان، والتي تتحقق فقط من خلال الاستثمار الأمثل والسليم في هذا القطاع بشقيه النباتي والحيواني.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الاستثمار في القطاع الفلاحي

يشكل الاستثمار الفلاحي أحد أهم أركان التنمية الفلاحية التي تفضي بالضرورة إلى التنمية الاقتصادية الشاملة، ويشمل الاستثمار الفلاحي كل مناحي النشاط الفلاحي متمثلة في البنية التحتية للمنشآت الفلاحية الأساسية، مدخلات ومخرجات النشاط الفلاحي، التسويق الفلاحي، الإدارة والإرشاد الفلاحي، البحث العلمي الفلاحي وفي الأخير إيجاد الطرق الفلاحية الفعالة البديلة.

أولا: مفهوم الاستثمار الفلاحي

يعتبر الاستثمار الفلاحي من أهم حلول أزمة تطوير القطاع الفلاحي ويعمل كدافع للتنمية الفلاحية المستدامة، ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي بتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، ورفع كفاءة استغلال الموارد المتاحة، وعلى الرغم من اتساع مجالات وفرص القطاع الخاص للاستثمار في القطاع الفلاحي، إلا أن عدم اغتنام هذه الفرص يرجع بالأساس إلى ما يعانيه هذا القطاع الحيوي من مشاكل عديدة تحد من توجه المزيد من الخواص نحو الاستثمار فيه، بسبب ضعف وتخلف البنية التحتية والأساسية التي تسهل الاستثمار في هذا القطاع[1].

كما يعد ضعف الخدمات التمويلية ومحدودية الأراضي الفلاحية وتفتت ملكيتها وشح الموارد المائية وغيرها تعد مشاكل وعراقيل ثانوية تثقل كاهل أي مستثمر يطمح للمبادرة في هذا القطاع، فضلا عن حاجة مثل هذه الاستثمارات لفترات زمنية طويلة نسبيا وارتفاع المخاطر المرتبطة بها وخاصة الطبيعية منها والأمراض المتعددة، الأمر الذي يشير إلى ضرورة توافر وتكامل الجهود بين الدولة والقطاع الخاص ومن فلاحين لما يضمن توفير البيئة الخصبة لرقي هذه الاستثمارات[2].

ويرتبط الاستثمار الفلاحي بشكل إيجابي مع نمو الإنتاج الذي يعد أحد العوامل المؤثرة في زيادة العرض، مما يساعد في حل مشكلة الغذاء، حيث تبذل الكثير من الدول النامية جهودا حثيثة لجذب

---

[1] غردي محمد والقطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة و أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2012/2011، ص21.

[2] سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسم الجامعي، 2017/2016، ص95.

وتسهيل الاستثمارات الأجنبية إلى قطاعاتها الفلاحية، نظرا لأن الطلب على الغذاء آخذ في الارتفاع بوتيرة سريعة ولأن العرض لا يزال محدودا أو أنه لا يتزايد طرديا مقارنة مع الطلب المسجل، فلا يمكن التغلب على الأزمات الغذائية دون ضخ المزيد من الاستثمارات في هكذا قطاعات[1].

وإذا تحدثنا بصورة أوسع لوجدنا أن الاستثمار الفلاحي ينطوي على التخلي عن شيء ما اليوم مقابل توليد دخل زائد أو منافع أخرى في المستقبل، فالفلاحون يستثمرون داخل مستثمراتهم الفلاحية عن طريق الحصول على المعدات والآلات الفلاحية أو غيرها، وشراء الحيوانات أو تربيتها، حتى تصل إلى المرحلة الإنتاجية المنشودة، فضلا عن زراعة المحاصيل الدائمة مع العمل على تحسين أراضيهم وتشييد البنايات أو المنشآت على مستثمراتهم الفلاحية، وقد تستثمر الحكومات أيضا في شق وصيانة الطرق والمسالك الريفية والبنية التحتية للري، وكذا الأصول التي تولد عائدات من زاوية زيادة الإنتاجية خلال فترة زمنية طويلة، كما تستثمر الحكومات كذلك في أصول أخرى ملموسة بدرجة أقل مثل المؤسسات القانونية والسوقية، التي تمثل جزءا من البيئة التمكينية للاستثمار الخاص، ولذلك فقد يكون من الصعب تحديد ما إذا كان الإنفاق العام أو الخاص يمثل استثمارا من الناحية النظرية والعملية، وفي بعض الحالات لا يكون الفارق واضح المعالم[2].

من ما سبق ذكره نستخلص مفهوما للاستثمار الفلاحي بأنه عبارة عن تلك الأنشطة التي ينتج عنها تراكم لرأس المال والتي تحقق مردود مع مرور الوقت، ويتم الاستثمار الفلاحي في مشروعات فلاحية تختلف عن المشروعات الصناعية من نواحي الشكل والتنظيم وسير العمل، غير أن مفهوم الاستثمار الفلاحي يطابق في بعض الأحيان مفهوم الاستثمار الصناعي، فقد اتجهت الكثير من الاستثمارات الفلاحية نحو التركيز في الإنتاج الذي أصبح يتم وفق أسس صناعية (صناعة الدواجن، المجمعات الفلاحية الصناعية وغيرها)، وبالإضافة إلى تخلي المستثمر عن رأس المال بشكله النقدي واستبداله بأصول وسلع إنتاجية (الأرض، العمل ورأس المال)، وإدماجها معا لغرض إنتاج سلع فلاحية لسد حاجات المستهلكين، والحصول على أفضل عائد ممكن والمتمثل في الربح بالنسبة للمستثمر، وزيادة الناتج الوطني الفلاحي وتحسين مستوى معيشة السكان والتقليل من البطالة وكذا تحقيق الأمن الغذائي بالنسبة للدولة، فإن المستثمر يتحمل كذلك مخاطر مرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية المتعددة والتي يمكن في بعض الأحيان من السيطرة عليها ومن التقليل من تأثيرها، والمخاطر المرتبطة بالظروف المناخية والبيئية التي يصعب عادة السيطرة عليها، مما يرفع من درجة المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار، ولذلك فإن الاستثمار

[1] إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث والرابع 2011، ص589.

[2] عبد الله حمد الدباش، الاستثمار الزراعي ودوره في تطوير القطاع الزراعي في إقليم كردستان، العراق، جامعة دهكوك، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، العراق، 2012، ص86.

الفلاحي يحتاج إلى بيئة استثمارية متطورة ومتكاملة حتى تنخفض درجة تلك المخاطر التي يتعرض لها القطاع مقارنة مع الاستثمار في قطاعات أخرى.

ثانيا: خصائص الاستثمار الفلاحي

يتصف الاستثمار الفلاحي بخصائص عديدة، من بينها ما يلي[1]:

1- ضخامة رأس المال الثابت والمنقول

يتمثل رأس مال المستثمر في الإنتاج الفلاحي بصفة عامة في قيمة الأرض الفلاحية وما عليها من منشآت ثابتة، بالإضافة إلى قيمة الأصول الرأسمالية كالآلات الفلاحية، ومن ثم الأصول الرأسمالية المتداولة والمستعملة في الخدمات الفلاحية.

2- التغير التكنولوجي الفلاحي

فقد عرفت الفلاحة في العقود الأخيرة تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل وأساليب الإنتاج الذي ساهم بشكل رئيسي في إدخال الآليات في العمليات الفلاحية وعلى استعمال مدخلات جديدة كالأسمدة والمبيدات المتنوعة والتي صارت مستلزمات أساسية في الفلاحة العصرية يتطلب إدخالها أموال كبيرة.

3- عنصر المخاطرة

يعد ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثر بالعوامل الطبيعية تجعله محاطا بكل حالات عدم التأكد، الذي يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية[2].

4- المناوبة الزراعية

وهي التناوب الرشيد لزراعة المحاصيل المختلفة في المشروع الفلاحي، وقد يتم هذا التتابع لكل محصول في فترة زمنية معينة.

5- الفلاحة شديدة التنافس

فسوق المنافسة لا يتحقق إلا بتوفر الشروط التالية:

- ✓ وجود عدد كبير من البائعين والمشترين.
- ✓ تجانس وحدات السلعة المنتجة.
- ✓ حرية الدخول والخروج من وإلى السوق بالنسبة لأي بائع أو مشتري.

[1] عثمان أحمد الحولي ومحمود محمد الشريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، مصر، 1972، ص36.

[2] فوزيه غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ميلودي، سعيدة، 2017/2018، ص52.

6- بطء دورة رأس المال

ذلك لأن التدفق النقدي في النشاط الفلاحي لا يكون في الغالب إلا مرة واحدة عند بيع المحصول نهاية الموسم الزراعي، مما يجعل الدورة الإنتاجية طويلة خاصة في الإنتاج النباتي المتعلق بمحاصيل الحقول الكبرى، مما لا يتيح للمستثمر إمكانية الاستفادة من العوائد إلا عند نهاية فترة الدورة الفلاحية.

7- اختلاف السنة المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية

وهو الأمر الذي يؤدي إلى اختلال عمل البنوك ذات النشاط الاستثماري من الناحية المحاسبية كترصيد الحسابات المالية وإعداد الميزانيات، مما يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في قطاع الفلاحة.

8- صعوبة توزيع التكاليف بدقة وضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة

وتتلخص في ما يلي[1]:

8-1- صعوبة توزيع التكاليف على الوحدات الإنتاجية

وهذا بسبب خضوع الإنتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتوجات كالقمح والتين مثلا، فضلا عن مدخلات دورة إنتاجية معينة قد تكون من مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع، فيثار السؤال حول كيفية تقييمها بسعر السوق أو بسعر التكلفة.

8-2- ضعف تركيز وسائل الإنتاج لوحدة المساحة

حيث يجري الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي مما ينشأ عنه أسلوب خاص في التنظيم وصعوبة التوليف بين عناصر الإنتاج لبلوغ السعة المزروعة المثلى.

8-3- التخصص النطاقي المفروض

هو قيام الوحدات الزراعية في نطاق جغرافي معين بالتركيز على إنتاج محصول معين، تماشيا مع مميزات التربة والمعطيات المناخية.

من خلال ما سبق نستنتج أن الاستثمار في القطاع الفلاحي له العديد من المميزات والخصائص من بينها ارتباط الاستثمار الفلاحي بالسنة الفلاحية، كذلك لديه عنصر المخاطرة وهذا ما يجعل أن هناك مخاوف للاستثمار فيه.

[1] عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد الشريف، مرجع سبق ذكره، ص38.

المطلب الثاني: مجالات ومتطلبات وأهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي

تختلف أوجه الاستثمار الفلاحي حسب عدة مداخل، فمنها مرتبط بنوعية النشاط أو مرتبط بمراحل الإنتاج أو بالمنتوج، كما يتطلب الاستثمار في القطاع الفلاحي مجموعة متميزة من الشروط والمتطلبات.

أولا: مجالات الاستثمار الفلاحي

يمكن تحليل القاعدة الإنتاجية في الفلاحة من عدة زوايا أو مداخل ترصد من خلالها مجالات وأوجه الاستثمار في الفلاحة بحيث نميز أكثر من مدخل لتحديد المجالات التي تتم فيها عملية الاستثمار.

1- مدخل نوعية النشاط

معظم الباحثين في الاقتصاد الزراعي يميلون إلى مدخل نوعية النشاط وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا إلى التقسيم الشائع لفروع الإنتاج الفلاحي، كما يلي[1]:

1-1- فرع الإنتاج النباتي

وهو كل ما يتعلق بالحرث والبذر والتشجير والبستنة، ويشمل:

- ✓ محاصيل الحقول الكبرى (القمح، الشعير...إلخ).
- ✓ الخضر والبقول الجافة.
- ✓ الفواكه والثمار وغيرها.

1-2- فرع الإنتاج الحيواني

ويشمـــل ما يلـي:

- ✓ إنتاج اللحوم الحمراء، إنتاج اللحوم البيضاء، إنتاج الحليب، إنتاج البيض وإنتاج العسل...إلخ.

2- مدخل مراحل الإنتاج

قال الله تعالى: "فلينظر الإنسان إلى طعامه، إنا صببنا الماء صبا، ثم شققنا الأرض شقا، فأنبتنا فيها حبا، وعنبا وقضبا، وزيتونا ونخلا، وحدائق غلبا، وفاكهة وأبا، متاعا لكم ولأنعامكم " سورة عبس، الآية 24 – 32.

يعتبر النشاط الفلاحي هو مجموعة حلقات سبق بعضها البعض، وتشكل كل منها مرحلة تمهد للمرحلة اللاحقة لها وأهم هذه الحلقات:

- ✓ صب الماء: وتعني تهيئة لوازم الري وذلك باعتبار الماء أهم عناصر الحياة للمنتجات الزراعية الفلاحية.
- ✓ شق الأرض: وهي المرحلة الثانية وتتطلب أدوات العمل (أدوات الحفر والحرث والبذر.. إلخ).

[1] مليكة حرمولي و السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها (دراسة حالة ولاية البويرة) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 2005، ص122.

✓ الإنبات: وهي المرحلة الثانية التي تتميز بطول الفترة أكثر من المرحلتين السابقتين إذ أن الرعاية للمزروعات تبقى مجال استثمار طويل الأمد نسبيا، خاصة في بعض الأشجار المثمرة كالنخيل والزيتون.

✓ تربية الأنعام: إذ أن الأنعام لا يمكن أن تعيش إلا بتوفير الناتج الأولي للأرض الذي يمثل أداة التغذية الأولى للأنعام.

✓ المرحلة الأخيرة: وهي مرحلة الاستهلاك النهائي للمنتوج.

3- مدخل مراحل المنتوج (دورة المنتوج)

وفيه يتم التقسيم حسب الدوائر التي يمر بها المنتوج، وهنا نميز بين دائرتين[1]:

3-1- دائرة الإنتاج: وهي التي تتم فيها مرحلة (تحضير مستلزمات السلعة) وتقديم الشكل النهائي للمنتوج.

3-2- دائرة التسويق: وهي مرحلة التداول للسلعة، ويعتبر التسويق الزراعي من أهم أبواب الاستثمار في الدول المتقدمة والنامية بشكل عام، وذلك لتوفر الإنتاج الزراعي المنافس من ناحية، ومن ناحية أخرى عدم التمكن من السيطرة على حركة السوق الداخلية والخارجية من حيث الأجهزة القائمة بالتسوية لتدني مستواها الفني من جهة وخبرتها من جهة أخرى، لحداثة التعامل معها ما يجعل الاستثمار في التسويق الزراعي لا يقل أهمية عن الاستثمار في دورة الإنتاج.

ثانيا: متطلبات الاستثمار في القطاع الفلاحي

يستوجب الاستثمار الفلاحي عدة شروط نذكر منها[2]:

✓ مساحات أراضي فلاحية كبيرة أو من خلال عمليات الاستصلاح الجديدة لمساحات مهمة مستغلة في النشاط الزراعي.

✓ توفير الإمكانيات الضرورية للاستفادة من موارد المياه الموجودة وغيرها، مع العمل على تنميتها وتوفير موارد جديدة.

✓ الحد من النزوح الريفي لأنه يؤدي في الأخير إلى إيجاد فرص عمل كافية في المجتمعات الريفية، مما يساهم في الوقت نفسه بتنظيم سكاني للمدن وجعلها بالمستوى المطلوب ديموغرافيا من حيث المستوى الحسن للمعيشة.

✓ رفع الإنتاجية الفلاحية في المجتمعات الريفية وإيجاد أشكال مناسبة لزيادة القيمة المضافة في المنتوج الفلاحي، سواء من خلال المكننة المستعملة أو من خلال التسويق المناسب للسلع الفلاحية والعمل على زيادة فرص تنافسيتها.

[1] عباسي بحة، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمارات الزراعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998، ص 133.
[2] سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 28.

- ✓ العمل على زيادة فاعلية البحث العلمي الفلاحي، الذي يحتاج إلى شروط مناسبة كي تطبق نتائجه ومخرجاته على أرض الواقع.
- ✓ ضرورة تنمية الثروة الحيوانية التي تحتاج إلى كثير من الاهتمام على عدة أصعدة كإنتاج الأعلاف وتحسين السلالات وتحصينها من الأمراض، والعمل على ربطها بحاجات السوق والمجتمع الريفي.
- ✓ تنمية الثروة السمكية وتطويرها من خلال أسس علمية حديثة.
- ✓ توفير إمكانات مهمة للتسويق الفلاحي المناسب والقادر على المنافسة في الأسواق العالمية[1].

ثالثا: أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي

للاستثمار الفلاحي دور وأهمية كبيرين في تحريك النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار المتبعة فيه، والتي تحقق بالضرورة أهدافه المسطرة مسبقا على المديين القصير والطويل، وترجع أهمية الاستثمار الفلاحي إلى[2]:

- ✓ استغلال المصادر الهامة والطاقات والقدرات الجامدة للنشاط الفلاحي.
- ✓ إن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة الناتج الزراعي بصفة خاصة وزيادة الناتج القومي الإجمالي للدولة بصفة عامة.
- ✓ تعتبر الفلاحة المصدر الرئيسي لتزويد السكان لاحتياجاتهم الغذائية، ولذلك فإن الاستثمار الفلاحي يؤدي كذلك إلى الزيادة مقدرة الدولة على مواجهة الطلب المتزايد على الغذاء.
- ✓ إن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى زيادة العملات الأجنبية من خلال عمليات التصدير لفائض المنتوجات.
- ✓ يعتبر الدخل الفلاحي ذو أهمية كبيرة وخاصة في تكوين الاستثمارات اللازمة لتنمية قطاعات أخرى.
- ✓ كما أن الاستثمار الفلاحي يؤدي إلى توسيع سوق المنتجات الصناعية ومن ثم إلى زيادة دخول الفلاحين وبالتالي يؤدي إلى زيادة قدرتهم الشرائية خاصة بالنسبة للمنتجات الصناعية، والذي ينتج من خلالها زيادة النمو للقطاع الصناعي، وبذلك فالاستثمار الفلاحي يعتبر عاملا مساعدا للتنمية الصناعية من هذه الوجهة كما يساهم بدور كبير في توفير المواد الخام اللازمة لقطاع الصناعة.
- ✓ ترتكز التنمية الزراعية في كثير من المجتمعات النامية على استصلاح الأراضي البور والأراضي الجديدة، وتحسين التربة واستخدام المخصبات، وتوفير مياه الري اللازمة واستخدام الأدوات الزراعية الحديثة، والاهتمام بتصنيع

[1] سهيلة مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص28.

[2] رابح زبيري، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 1996، ص 26.

✓ المنتجات الزراعية، وتوفير القروض العينية والنقدية للمزارعين سواء عن طريق الجمعيات التعاونية أو البنوك المتخصصة[1].

المطلب الثالث: أهم التحديات والمشاكل التي تواجه الاستثمار في القطاع الفلاحي

رغم الجهود المبذولة والسعي المتواصل من طرف جميع فاعلي القطاع قصد العمل على تحسينه والنهوض والرقي به إلا أنه لا يزال يعاني العديد من العراقيل والمشاكل التي يمكن أن نوجزها فيما يلي[2]:

أولا: مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية

ينحصر هذا النوع من العوائق التي تقف أمام تطور الزراعة في مجال الموارد الطبيعية كضيق الأراضي المتاحة لزراعة، وقلة المساحات المزروعة وانخفاض مستويات المياه السطحية أو الجوفية نتيجة لبعض الممارسات البشرية الغير رشيدة والمرتبطة بالعملية الزراعية أو غير ذلك الأمر الذي أدى إلى تدهورا كبير من ناحية الكمية والنوعية لهذين الموردين وهو ما انعكس سلبا على الإنتاج والإنتاجية على مر الأعوام الأخيرة بحيث أصبحت جد نادرة وتمثل عائقا أمام تطور الزراعة، ويمكن حصر أهم ما يعانيه قطاع الفلاحة في العناصر الموالية:

1- مشاكل تتعلق بنوعية الموارد الأرضية

تتمحور هذه المشاكل في معياري الكمية والنوعية للموارد الأرضية من جراء التغيرات التي تحدث للأراضي الزراعية، وتؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة في قدرتها واستدامة غطائها، وتؤدي العوامل الطبيعية دورا كبيرا في تغيير وتحديد القدرات الإنتاجية للقطاع الزراعي، بل أن تلك العوامل تحتل الصدارة في ذلك، فبدون وجود مساحة أرضية صالحة للزراعة يستحيل تحقيق إنتاج مهما بذلت من جهود.

2- مشاكل تتعلق بطبيعة الأراضي الزراعية

تعاني الأراضي الزراعية بالجزائر عدة مشاكل لعل أهمها تناقص الرقع الزراعية، إلى جانب اختلال العلاقة بين طبيعة الأراضي والموارد المائية، هذه الخصائص تجعل من تلك الأراضي تقتصر على نمط إنتاجي قوتي أو محدود، مما يؤثر سلبا في الإنتاج والإنتاجية.

ثانيا- مشاكل تكنولوجية

تعتبر التكنولوجيا المستعملة في الزراعة عاملا أساسيا بتحديد معدل الإنتاج والإنتاجية، ويعود انخفاض الإنتاجية بالجزائر إلى اعتمادها على تكنولوجيا بسيطة أو تقليدية كالعمل اليدوي الإنساني أو الحيواني، ورغم توسع

[1] رابح زبيري، مرجع سبق ذكره، ص26.

[2] بوجطو حكيم ومحمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد: 12، 2020، ص30.

استفادة القطاع الزراعي من كثير من المدخلات الحديثة للإنتاج كالجرارات والحاصدات والآلات المختلفة واستخدام للأسمدة العضوية، إلا أن ذلك ليس بالكافي، ويجب على السلطات العمومية دعم هذا القطاع بتغطية نقائصه ومن باقي مدخلات الإنتاج الحديثة الأخرى[1].

ثالثا– مشاكل تتعلق بالموارد البشرية والمادية والتنظيمية

وترتبط هذه المشاكل بالجوانب ذات الصلة بممارسات العاملين في القطاع الزراعي كأشخاص وتنظيمات من حيث قدراتهم الأدائية وإمكانياتهم المادية التي يتم تسخيرها للعمل في هذا المجال، ونوجزها فيما يلي[2]:

1 – المشاكل المتعلقة بالموارد البشرية

ونعني بها خصائص القوى الزراعية العاملة ومتطلباتها العملية حيث يعاني القطاع الزراعي مشكلة عدم التوازن بين العرض والطلب في سوق العمالة الزراعية، أين تبرز مشكلة الفائض في هذه القوى مما يؤدي إلى بطالة مقنعة، كما أن هذا القطاع غير مغري مما يجعل الإقبال عليه ضعيفا دون أن ننسى نوعية اليد العاملة التي تعاني نقصا في معرفتها لأساليب الإنتاج العملية ووسائله الحديثة وكيفية استخدامها وذلك بسبب عدم حصولها على فرص التعليم والتدريب الفني والزراعي، مع انتشار الأمية واتباع الطرق التقليدية التي تؤثر بصفة مباشرة في مستوى الإنتاجية كما ونوعا.

2– المشاكل التنظيمية والمادية

والتي تتعلق بعمليات تنظيمية كالتسيير، التسويق وغيرها، ونذكر منها[3]:

2–1– مشاكل التسويق

هي عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وهناك عدة مشاكل تحول دون وصولها إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة.

2–2– مشاكل متعلقة بالصادرات

تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بتذبذب الإنتاج نتيجة لاعتماد معظم الزراعة على الأمطار، مما يؤدي إلى تقلب في كمية المنتوجات الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

[1] عائشة بوتلجة، مرجع سبق ذكره ص53.
[2] بوحطو حكيم مرجع سبق ذكره ص 32.
[3] نفسه، ص .35

بالنسبة لمشاكل القطاع الفلاحي والتي تختص بها ولاية الوادي على غرار باقي المناطق الجنوبية للوطن، كغياب أسواق الجملة بالإقليم وصعوبة تسويق المنتجات الفلاحية، وكذا الكلفة المرتفعة لعمليات تهيئة الأراضي وتسويتها ونقص اليد العاملة المؤهلة للفلاحة، فنجزها كالآتي[1]:

- ✓ **مشكل العقار الفلاحي وتسوية الوضعيات**

في الكثير من المناسبات تؤكد الدولة أن اهتمامها بالقطاع الزراعي يعتبر من أولوياتها وتشير الأرقام أن نسبة تسوية العقار للمستفيدين لم تتجاوز نصف المعنيين بالعملية الذين تجاوزوا الخمس سنوات التي يقرها القانون.

- ✓ **مشكل الكهرباء الريفية**

سطرت السلطات على مستوى ولاية الوادي برنامجا لبلوغ أكثر من 500 ألف كلم خلال المخططات الخماسية السابقة، ومن بين الصعوبات الأخرى التي تواجه عمليات الإنجاز هو تسوية الأرضيات لإيصال الأعمدة الكهربائية.

- ✓ **مشكل المسالك الفلاحية**

برمجت السلطات على مستوى ولاية الوادي العديد من المسالك فلاحية، إلا أن شساعة الأراضي المترامية الأطراف الأمر الذي صعب من تقدم نسبة الإنجاز.

- ✓ **مشكل الدعم وصعوباته**

أطلقت الدولة عدة مبادرات لدعم القطاع الفلاحي والنهوض بالمناطق الجنوبية، ومن بين البرامج هو الاستفادة من القروض، أولها قرض الرفيق، وقرض التحدي والتي لا تمنح إلا لمن استفاد من الشرط الفاسخ وهو الشرط الذي يبقى موجودا بنسب ضئيلة بين المستفيدين المعنيين بالمنطقة[2].

[1] عمار مصطفاوي، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية- إقليم وادي سوف نموذجا، مجلية البحوث ودراسات، العدد 24، 2017، ص297.
[2] نفسه، ص 297.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية

لم يكن مصطلح التنمية المحلية يذكر في الأدبيات الاقتصادية، فالمنظرون الاقتصاديون كانوا يركزون أبحاثهم ودراساتهم على النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية بشكل عام، لكن منذ ستينيات القرن الماضي بدأت تظهر البوادر الأولى للاهتمام بالتنمية المحلية من خلال تنامي اهتمام الدول بالتسيير على المستوى المحلي كبديل وكرفض لنظام التسيير الموحد على المستوى المركزي الذي كان يسيطر على غالبية اقتصاديات دول العالم.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية وأهدافها

لقد مر مصطلح التنمية المحلية بمرحلتين أساسيتين هما مرحلة النضال ثم مرحلة الاعتراف المتعددة الأشكال، حيث عرفت فترات سابقة العديد من المشاريع التي اهتمت بتطوير المناطق الريفية فظهر مصطلح تنمية المجتمع ثم التنمية الريفية ومن ثم التنمية الريفية المتكاملة[1].

أولا: مفهوم التنمية المحلية

إن الهدف الأساسي للتنمية المحلية هو معرفة المناطق الأكثر تخلفا في الأقاليم المختلفة للدولة، والبحث عن السبل والوسائل والإمكانيات المادية والمعنوية من أجل تطويرها وإخراجها من دائرة التخلف بغية تحسين الإطار العام لمعيشة المواطن المحلي الموجود في هذه المناطق في جميع مجالات حياته من تعليم وصحة وبيئة وثقافة وترفيه ومواصلات.. الخ، ومن هنا فإن التنمية المحلية تلتقي مع مفهوم نظيرتها للتنمية الريفية التي هي عملية متكاملة أو استراتيجية شاملة تستهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لفقراء الريف، وذلك بزيادة الإنتاج الزراعي وإنشاء زراعات ريفية توفر فرص عمل جديدة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية ووسائل الاتصال والإسكان[2].

فالتنمية المحلية تطمح في تطوير البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي وذلك بتنفيذ جملة من السياسات العامة والبرامج الحكومية، بحيث تكون للأجهزة المركزية والمحلية للدولة دور فعال في مجال التصميم والإعداد والإشراف على تنفيذ سياسات التنمية المحلية، وترتكز عملية التنمية على عنصر المشاركة الشعبية التي يجب أن تتدخل لأنها أدرى بما يحسن مستوى معيشة الأهالي ونوعية الحياة التي يعيشونها، وذلك لا يمكن أن يكون إلا بالمبادرة الذاتية، لأن أهل المجتمع المحلي هم أدرى بانشغالهم والتعبير عن احتياجاتهم دون نسيان مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع لهذه المبادرة كما أن التنمية المحلية لها علاقة بالاقتصاد من خلال تنمية الاقتصاد المحلي بالاعتماد على إنتاجية وتجديد الثروات وفاعلية التسيير المحلي بالاعتماد

[1] إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، المطبعة الأولى، 2012، ص 12.

[2] صحراوي العيد، دور الاستثمار المحلي الفلاحي في دعم التمويل الذاتي للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة قسنطينة، المجلد 14، العدد 5، 2020، ص170.

على تأطير ذو نوعية مع مخططات تكوين توجه حسب مختلف مجالات الكفاءة، ومن خلال هذا يتضح أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة تتحكم فيه عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط من طرف الجماعات الإقليمية من أجل إنجاز مشاريع تنموية محلية[1].

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن نستنتج مفهوما للتنمية المحلية والتي تعني الانتقال كما وكيفا بالمواطن المحلي من وضعية إلى وضعية أخرى أفضل منها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية والبيئية والإدارية والتربوية والصحية والتكنولوجية، وبالتالي فالتنمية المحلية هي تغيير وتطور إيجابي للمجتمع المحلي من حالة إلى حالة أفضل منها.

ثانيا: أهداف التنمية المحلية

أما من حيث الأهداف المرجوة منها فإن التنمية المحلية تهدف إلى[2]:

- ✓ تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل والمياه والكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية بغرض تطوير المجتمع المحلي.
- ✓ زيادة التعاون والمشاركة بين السكان مما يساعد في نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة.
- ✓ زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها فمنطلق التنمية المحلية إذن هو مبدأ البناء من الأسفل بأن نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع ككل، لأن التنمية هي عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط تتكامل فيها كل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية بمعنى أنها تشمل كل القطاعات دون استثناء، وهي مفهوم كلي وشامل يتضمن تثمين الإمكانيات الذاتية المتوفرة للاقتصاد الوطني وتعتمد على نوعية الإنسان لأنه أساس التغيير والتنظيم ضمن الوسائل المتاحة.
- ✓ كما تهدف التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية.

ثالثا الأهداف الاقتصادية

تتمثل في مساهمة الوحدات المحلية في إعداد خطط التنمية والاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية المحلية وتوجيهها نحو المشروعات الإنتاجية والخدماتية لخلق فرص عمل لمواطني الوحدات المحلية وتشجيع رؤوس الأموال المحلية وتوجيهها نحو المشروعات لارتقاء بالجوانب الاقتصادية لمواطنين المحليين وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد

[1] Jean yvesgouttebel, stratégie de developpementteritorial, edeconomica, paris, 2003, p91.
[2] Mohammed J. Rashid Le plan national de développement agricole et son rôle dans le développement local en Algérie, le cas du district d'El-Borg.Assiut J. Agric. Sci, (45) N° (4) 2014, P 162.

لتحسين مستوى معيشتهم وزيادة آفاق تطوير التنمية الاقتصادية كإنشاء الأسواق وإقامة المعارض وتنمية الصناعات الصغيرة وتربية المواشي والأغنام واستصلاح الأراضي[1].

رابعا: الأهداف الاجتماعية

والمتمثلة في الارتقاء بالجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تدل على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر في المجتمعات المحلية، كمساعدة المحتاجين والتكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وإعانة العاطلين عن العمل والمساعدة على التشغيل والسكن ، مع تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر بالقيام ببرامج تنموية مختلفة، تشمل قطاع التعليم الصحة والبيئة.. الخ، ودعم الروابط بين أفراد المجتمع المحلي وتخفيف آثار العزلة والتهميش.

خامسا: الأهداف السياسية

تتمثل في تنمية قدرات المواطنين على إدراك وتفهم مشاكلهم والتحديات التي تواجههم ومن ثم تجنيد الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه المشاكل والتحديات بأسلوب عملي وواقعي.

سادسا: الأهداف الإدارية

وتتضمن تحقيق كفاءة الإدارة والتخفيف من أعباء الأجهزة المركزية والتغلب على مشكلة البيروقراطية[2].

[1] منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2015، ص88.

[2] صحراوي العيد، مرجع سبق ذكره، ص 176.

المطلب الثاني: مقومات التنمية المحلية

هناك العديد من المقومات للتنمية المحلية، والتي يمكن ذكرها فيما يلي:

أولا: المقومات الماليـة

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية من الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية، كلما أمكن لهذه الهيئات أن تمارس اختصاصاتها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الجهات المركزية للحصول على الإعلانات المالية، كما أن تسيير هذه الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تتولى تنظيم حركة الأموال، وهذا بالتخطيط المالي الجيد وكذا الرقابة المالية المستمر، فالتمويل المحلي يشمل كل الموارد المالية المتاحة من ايرادات ذاتية وخارجية لتحقيق التنمية المنشودة[1].

ثانيا: المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في نجاح التنمية المحلية، فالعنصر البشري هو الذي يساهم في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي يعمل على متابعتها ، كما أن المورد البشري يعتبر أهم عناصر التنمية في مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية حتى السياسية باعتبارها أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تفوق كثير ما تم استغلاله والاستفادة منه فعلا في مواقع العمل المختلفة، والاستفادة القصوى من تلك القوة هي المصدر الحقيقي لتحقيق إنجازات التنمية المحلية على مجموعة محاور نذكر منها[2]:

1- التأهيل الفني

يتمثل التأهيل الفني في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تمكن الفرد من تحقيق التواصل الدائم المستمر للمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجية التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، وكمثال عن ذلك الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

[1] حنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010، ص 20.

[2] زكية اكلي، فريدة كافي، التنمية في الجزائر، قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE، ص66.

2- الرعاية الاجتماعية

تشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة وتتمثل في الغذاء والصحة، التعليم، السكن ..إلخ[1].

3- المشاركة الشعبية

والمقصود بالمشاركة الشعبية هي رغبة المجتمع واستعداده للمشاركة الفعالة في جهود تحسين التعليم وزيادة فاعلية المدرسة في تحقيق وظيفتها التربوية وزيادة اهتمام المجتمع المحلى نحو ملكية العملية التعليمية والمساهمة فيها فالمشاركة المجتمعية هي العملية التي من خلالها تتاح الفرصة لأكبر عدد من أولياء الأمور ومؤسسات المجتمع ليساهموا بالفكرة، والمشورة ، والموارد المادية والبشرية من اجل تطوير العملية التعليمية، والمشاركة المجتمعية هي الجهود التطوعية التي يقوم بها الأفراد بجميع فئاتهم وكذلك هيئات المجتمع المدني على أساس المسؤولية الاجتماعية في عمليات التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقييم لعناصر العملية التعليمية.

ثالثا: المقومات التنظيمية

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام الإدارة المحلية، إلى جوار إدارة مركزية مهمة، إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية، وتعرف الإدارة المحلية بأنها "نقل وتحويل سلطة إصدار قرارات إدارية إلى مجالس منتخبة من المعينين بشروط عدة"، ونذكر منها[2]:

- ✓ وجود المصالح المحلية تختلف عن المصالح القومية.
- ✓ إنشاء هيئات محلية منتخبة لإنجاز تلك المصالح.
- ✓ إشراف الحكومة المركزية على إعمال تلك الهيئات.

وبذلك فإن نظام الإدارة المحلية يقوم على مبدأين أساسيين هما[3]:

1- مبدأ اللامركزية

تعتبر اللامركزية من التنظيمات الإدارية ضمن ما يسمى بمبادئ حكم الأغلبية التي تقوم عليها الديمقراطية، وهي مناقضة تماما للمركزية، ويمكن إعطاء مفهوما للامركزية على أنها "عدم تركيز السلطة بمستوى إداري واحد، وتوزيعها على المستويات الإدارية المتعددة في المؤسسة أو الدولة"

عموما فإن قيام نظام الإدارة المحلية على مبدأ اللامركزية يكون بجملة من المظاهر منها:

[1] حنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص 25.
[2] نفسه، ص 28.
[3] زكية اكلي، فريد كافي، مرجع سبق ذكره، ص71.

- ✓ التنسيق فيما بين الإدارة المحلية والحكومة المركزية لوضع الخطط والمشروعات التي تلائم حاجات السكان في مناطقهم وحسب ظروفهم وتنفيذها في تلك المناطق.
- ✓ ضمان سرعة الإنجاز بكفاءة وفاعلية والحد من الروتين بتبسيط الإجراءات.
- ✓ استخدام أساليب إدارية مختلفة عن تلك التي تطبقها الإدارة المركزية تراعي فيها الظروف والعوامل المحلية مما يرفع من كفاءة العمل.
- ✓ التخفيف من أعباء موظفي الإدارات المركزية وقصرها على الأعمال الإدارية المهمة.

2- مبدأ الديمقراطية

الديمقراطية كلمة يونانية الأصل مكونة من قسمين الأول "Demos" بمعنى الشعب و"Kratos" أي السلطة أو الحكم، وتعني بمجموعها حكم الشعب، فالشعب بالمفهوم الديمقراطي يحكم نفسه بنفسه، وهو مصدر السلطات في الدولة، فهو الذي يختار الحكومة، وشكل الحكم، والنظم السائدة في الدولة، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية، بمعنى أن الشعب هو أساس الحكم، وأساس السلطات في الدولة، وهو مصدر القانون الذي تخضع له الدولة ككل.

فالديمقراطية أساسا تقوم على مبدأ سيادة الأمة، بمعنى أن الشعب والأمة يشكل في مجموعه كيانا معنويا مستقلا عن الأفراد، يمارس السلطات بنفسه، أو عن طريق ممثليه، فيحدد من يحوز السلطة، ومن له الحق في ممارستها، ولا معقب عليه في ذلك، لأنه صاحب السيادة[1].

المطلب الثالث: أبعاد التنمية المحلية

لتنمية المحلية عدة أبعاد أساسية، ومن بينها[2]:

أولا: البعد الثقافي

فحالما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في المجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هذا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي والثاني سوسيوثقافي الذي يلعب دورا أساسيا في مسار تنمية الإقليم فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصيتها فكل إقليم له خصوصيته الثقافية التي تحدد مسار التنمية المحلية.

[1] حنفري خيضر، مرجع سبق ذكره، ص 31.

[2] أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010، ص6.

ثانيا: البعد الاقتصادي

للتنمية المحلية أيضا بعد اقتصادي من أجل تنمية الأقاليم اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي، أو الصناعي أو الحرفي، ولهذا نجد أن المنطقة التي تحدد ميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها، من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتوجات المحققة، بالإضافة إلى ذلك يمكن أن يدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل، في النشاط الاقتصادي، ولهذا تصبح التنمية المحلية، تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة، وتوفير المنتوجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى، سواء للاستهلاك المحلي أو للتوزيع للأقاليم الأخرى، وكذلك تعتمد التنمية المحلية على بناء هياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات ..الخ، هذه الهياكل القاعدية بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل فإنها تمهد الجو المناسب لأفراد المجتمع القاطنين بذلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الأقاليم الأخرى من أجل الاستثمار في هذه المنطقة.

ثالثا: البعد البيئي

فالتنمية المحلية تتضمن ذلك التطوير النوعي في الجانب الاقتصادي دون إهمال البعد البيئي، فمن بين أهم الأبعاد التي تم تضمينها للتنمية المحلية البعد البيئي، فالتنمية المستدامة مثلا تعني ما مدى الاستجابة لحاجيات الحاضر بدون الإضرار بقدرات الأجيال القادمة في تلبية حاجياتهم، ومن وجهة نظر الجمعية العالمية، تعرف التنمية المستدامة من زاوية محلية على أنها " خدمة اقتصادية واجتماعية وبيئية أساسية لجميع سكان البلدية المحلية بدون الإخلال بتوازن النظام الطبيعي، والاجتماعي مع تقديم الخدمات"، وهذا ما يجعل التنمية المحلية تتضمن البعد البيئي في أي تحرك تنموي يخص الإقليم المحلي.

رابعا: البعد الاجتماعي

إن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يرى الإنسان جوهر التنمية وتركز على الاهتمام بما يسمى بالعدالة الاجتماعية في مكافحتها للفقر وتوفير مختلف خدماتها الاجتماعية تحفظ في ذلك ضمان الديمقراطية من خلال إشراك الجماهير في صناعة قراراتها بكل نزاهة وشفافية وذلك من أجل الوصول بحياة اجتماعية متطورة قادرة على دمج كافة طاقات المجتمع لتطوير الثروة وخلق مجتمع محب لوطنه[1].

[1] أحمد غربي، مرجع سبق ذكره، ص7.

وعليه فإن التنمية المحلية تشمل شتى مجلات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتحسينها بشكل جماعي في إطار جغرافي معين، وهذا ما يضفي للتنمية المحلية الأهمية الأكبر إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق الصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية للقيام بدورها بأكمل وجه ممكن.

المطلب الرابع: معوقات التنمية المحلية بالجزائر وقدرة الاستثمار الفلاحي في الرفع من مستوياتها.

تختلف مستويات التنمية المحلية من بلد لآخر ومن منطقة إلى أخرى داخل البلد نفسه من مرحلة زمنية لأخرى وذلك بتأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية في كل مجتمع على حدى.

إلا أننا نجد معظم الباحثين يرجعون أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية إلى العوامل التالية[1]:

أولا: المعوقات الاجتماعية للتنمية المحلية

هناك العديد من المعوقات الاجتماعية للتنمية المحلية والتي يمكن تلخيص أهمها في القيم الاجتماعية السائدة داخل المجتمع إذ تتميز بمجموعة أنماط سلوكية تعوق عملية التنمية المحلية كالانعزالية وعدم الإيمان بالجديد وعدم تقدير قيمة الوقت، ومشكلة النزوح الريفي إلى المدن مما يؤدي لنقص الأيدي العاملة في الريف، إضافة لضعف الشعور بالمسؤولية الإيجابية نحو هذا المجتمع، فتنمية المجتمع تتطلب تنظيما اجتماعيا من أجل الصالح العام ولكننا نجد أن مسؤولية الفرد نحو هذا المجتمع الذي ينتمي إليه معروف تماما ولكن قد يفقد بعض الأفراد ولاءهم لهذه المجتمعات، كما يعد ضعف المشاركة الشعبية من أهم عراقيل التنمية المحلية حيث أصبحت المجتمعات المحلية تتميز بالجمود وعدم المساهمة في رسم سياسات التنمية المحلية.

وتقف المقاومة التي توجدها بعض الفئات التي ترغب في المحافظة على القديم وتقف عقبة أمام كل ما هو جديد فهم يخشون من تهديد التنمية لمصالحهم فيقومون بمقاومة شديدة نتيجة لتعصبهم، وتتبع هذه المقاومة من بعض مراكز القوى والنزاعات التقليدية والرجعية.

إن فشل معظم المشروعات في التجمعات المحلية يعود إلى جهل الباحثين لثقافة المجتمع فيها، لأن المشروع الذي ينجح في مجتمع ما، ليس بالضرورة صالح لمجتمع آخر يختلف عنه خاصة إذا كانت هذه المشروعات مستوردة من مجتمعات مختلفة في مستواها وثقافتها وظروفها.

[1] نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص 5.

ثانيا: المعوقات الإدارية للتنمية المحلية

وتتمثل في تعقد الإجراءات وتفشي الروتين والبطء الشديد في إصدار القرارات وانتشار اللامبالاة والسلبية، وسيطرة العوامل الشخصية على علاقات العمل الرسمية، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب وصعوبة التنسيق بين الوحدات الإدارية الجديدة والأجهزة التقليدية القائمة[1].

ويعود ذلك بالأساس إلى عدم الاهتمام بإدارة الموارد البشرية التي لها الدور الفعال في عملية التنمية المحلية، وهناك من الباحثين الذين ركزوا على بعض المعوقات التي تواجه الإداريين في تحديد برامج وخدمات المجتمع المحلي.

ثالثا: المعوقات الديموغرافية للتنمية المحلية

حيث يمثل النمو المتزايد للسكان، أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة للمجتمعات النامية لاسيما على المستوى المحلي، فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على زيادة الإنتاج والدخل وذلك بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة والتي يصعب تلبيتها، خاصة إذا صاحبتها قلة في الموارد المحلية، ولا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا من خلال إتباع سياسة نوعية المواطنين، لحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه، بالإضافة إلى بذل المزيد من الجهد لرفع الإنتاج وخلق مناصب عمل جديدة، تستطيع استيعاب هذا النمو المتجدد للسكان الذي أصبح يشكل عبئا كبير أعلى معظم الدول المتخلفة خاصة، والتي تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية الناجحة ومن ثم تساعدها للوصول إلى التنمية الشاملة.

رابعا: المعوقات الاقتصادية للتنمية المحلية

تتعلق هذه العوامل أساسا بالخدمات والعمليات التخطيطية الاقتصادية وتنفيذها، كما ترتبط أيضا بظروف البيئة المحلية والموارد المتاحة فيها فإذا كانت العوامل الطبيعية والمناخية في المجتمع المحلي غير ملائمة للنشاطات الزراعية والاقتصادية فإن هذا يعتبر عائقا يصعب تخطيه لما يطلبه من إمكانات مالية وطاقات بشرية كبيرة قد تضعف من الجهد الضروري الذي يجب أن يوجه أساسا للتنمية المحلية، فكلما كانت البيئة الطبيعية والخصائص المناخية ملائمة للنشاط التنموي الفلاحي أو الزراعي أو حتى الإنتاجي، كلما زاد مردود المشروعات التنموية والعكس يؤدي إلى العكس فالبيئة الطبيعية تتدخل بقوة في تشكيل مختلف النظم الاجتماعية، لأن العلاقة الأزلية قوية بين البيئة والمجتمع[2].

[1] بوحطو حكيم، مرجع سبق ذكره، ص 31، 32، 33.

[2] زكية اكلي، فريد كافي، مرجع سبق ذكره، ص78.

وفي الأخير نستنتج أن لتحقيق التنمية المحلية عدة سبل وعدة طرق، ومن بينها سيظل الاستثمار بمفهومه العام والاستثمار الفلاحي بمفهومه الخاص الركيزة المثلى للتوجه نحو رسم معالم التنمية المحلية المستقبلية لكل دولة تطمح إلى تحسين المستوى المعيشي والرفاهية لساكنتها، وهذا على غرار الدول النامية لما يضفر به القطاع الفلاحي من مخرجات ومن طاقات إنمائية تساهم في توليد مضاعف الاستثمار وعلى تحريك دواليب باقي القطاعات وللانطلاق والنهوض بالتنمية المحلية لتحقيق أهداف تنموية اقتصادية للرخي ورفاهية الشعوب، كما يلعب الاستثمار الفلاحي دورا رائدا في اقتصاديات الدول النامية خاصة، حيث يعتبر أهم العوامل المؤدية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرجع ذلك إلى أهمية القطاع الفلاحي إن أحسن استغلاله الأمثل، حيث أنه[1]:

- ✓ صانع للتنمية المحلية المثلى في ظل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.
- ✓ يؤكد على ضرورة التركيز على التنمية الزراعية في الدول النامية حيث أن أغلب هذه الدول تمتلك **ثالثا**: قدرا معينا من الموارد الزراعية والتي تعاني من تخلف شديد ومن ثم تحتاج لمزيد من الاهتمام والتركيز على هذا القطاع بغية الوصول إلى التنمية المحلية.
- ✓ كمصدر للصادرات الزراعية التي تمثل مصدرا هاما للعملات الصعبة ومن ثم كأحد مصادر تشجيع باقي الاستثمارات في قطاعات أخرى.

[1] زكية اكلي، فريد كافي، مرجع سبق ذكره، ، ص79.

المبحث الثالث: معالم الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر

زاد الاهتمام بقطاع الفلاحة بالجزائر على اعتبار أنه بالإمكان أن يكون ركيزة البدائل التنموية المطروحة خاصة مع التداعيات السلبية لانخفاض العائدات النفطية على الاقتصاد الوطني، كما أن أهمية القطاع الفلاحي يفرضها الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الغذائية والذي يهدد بتفاقم المشكلة الغذائية مستقبلا، كما أن المتغيرات الإقليمية والدولية وتفاقم مخاطر التبعية الغذائية على استقرار الوطن أمنيا واقتصاديا وحتى سياسيا، وسنحاول في هذا المبحث إلى حصر كامل معالم الاستثمار في القطاع الفلاحي بالجزائر مبرزين مكانته بين كل باقي الاستثمارات الأخرى.

المطلب الأول: الإمكانات المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر

تتمثل أهم هذه الموارد والإمكانيات فيما يلي[1]:

أولا: الموارد المائية

ويمكن تقسيم الموارد المائية في الجزائر بحسب مصادرها إلى عدة موارد نذكر أهمها:

1- الموارد المطرية

رغم اتساع الرقعة الجغرافية والتي تقدر بحوالي **2.4** مليون كم^2 إلا أن **93**٪ من هذه المساحة توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة **08**٪ سنويا، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر مساحتها بنحو**07**٪ من إجمالي المساحة الإجمالية للوطن، فجل مناطقها تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط حيث تبلغ كمية الأمطار التي تتساقط عليها سنويا بنحو **192** مليار م^3.

2- الموارد السطحية

تتمثل مصادر المياه السطحية في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين **9.8**٪مليارم^3، حيث أنها موزعة جغرافيا من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية (منطقة الشمال) على**11.1**مليار م^3، أما الأحواض الهضاب العليا على 03 مليار م^3.

من خلال ما سبق نستنتج أن للقطاع الفلاحي إمكانيات ومقومات كبيرة تجعله من أهم القطاعات الرائدة في الجزائر، والتي تأتي في مقدمتها الموارد المائية بشتى مصادرها وكذالك الأراضي الصالحة للزراعة والقابلة للاستصلاح.

[1] جميلة لرقم، مساهمة الزراعية في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997، ص 112.

3- الموارد الجوفية

تشير التقديرات العلمية إلى وجود **147** طبقة مائية، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها بحوالي **07** مليار م^3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال **02** مليار م^3 سنويا وبالجنوب **05** مليار م^3 سنويا.

4- الموارد الأرضية

تعتبر الأرض العنصر الأساسي لأي إنتاج زراعي وعلى أساس نوعيتها تتحدد نوعية وحجم الإنتاج الزراعي حيث تقدر مساحة الجزائر ب **238** مليون هكتار منه **42** مليون هكتار مستغلة في المجال الزراعي.

5- الموارد الغير تقليدية

وتتمثل في مياه التطهير وتحلية مياه البحر[1]:

✓ **تطهير المياه المستعملة**

تكتسي عملية التطهير أهمية بالغة في الحفاظ على البيئة، وتحصي الجزائر **167** محطة لتصفية إلى غاية سنة **2019** وتطهير المياه المستعملة على المستوى الوطني تعمل على تحقيق هذا الهدف في انتظار انجاز محطات أخرى مبرمجة، ويقدر الحجم الشهري للمياه المعالجة بحوالي **19** مليون متر مكعب.

✓ **تحلية مياه البحر**

حاليا تمتلك الجزائر على **10** محطات لتحلية مياه البحر بسعة إجمالية قدرها **1.610.000** م^3/ د، والموزعة على كامل الساحل الجزائري من الشرق إلى الغرب.

[1] موقع الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz، بتاريخ 01 فيفري 2022، على الساعة 09:00 صباحا.

المطلب الثاني: تطور برامج ومخططات الاستثمار الفلاحي في الجزائر

في سبيل النهوض بالقطاع الفلاحي وتحقيق التنمية الشاملة، تبنت الدولة الجزائرية جملة من البرامج الهادفة لتحقيق قفزة نوعية في القطاع الفلاحي الجزائري، وجعله قطاعا فعالا ومساهما في الاقتصاد الوطني، حيث اعتمدت الدولة برامج مدروسة لتحقيق ذلك، وسنتطرق الى أهم هذه البرامج ابتداء من سنة **2000** التي تعتبر سنة إقلاع القطاع الفلاحي نظرا للظروف السياسة التي عاشها المجتمع الجزائري قبيل هذه الفترة.

حيث تم في هذه الفترة الاستغناء عن برنامج التعديل الهيكلي وتعويضه ببرنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي وجه بصفة خاصة لدعم للمستثمرات الفلاحية قصد زيادة مستوى الإنتاج وذلك لدمج القطاع الفلاحي في تلبية الحاجات الغذائية للبلاد وهنا تم اتخاذ إجراءات تنظيمية سمحت بتوسيع مساحات الإنتاج وتقري استقرار على مستوى الواردات الفلاحية ومن هنا نستنتج إن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية هو استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، وقد خصص لهذا البرنامج مبلغ قدره **65.4** مليار دولار للوصول إلى عدة أهداف مسطرة مسبقا نذكر منها:

أولا: أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تشمل أهداف المخطط الوطني للتنمية ما يلي[1]:

- ✓ زيادة كم السلع الاستهلاكية التي يوفرها القطاع الفلاحي في الإنتاج الوطني.
- ✓ العمل على تحقيق الأمن الغذائي للسكان.
- ✓ تنمية قدرات الإنتاج للمدخلات الفلاحية من خلال الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية قصد الوصول إلى تنمية مستدامة.
- ✓ الوصول إلى الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية مهما كانت طبيعتها ومساعدة الفلاحين في ذلك لمنع خسارة أراضي في المناطق الجافة والشبه جافة والمهددة بالجفاف.
- ✓ الحفاظ على اليد العاملة الزراعية وزيادة الإنتاج من خلال تشجيع الاستثمار الفلاحي.
- ✓ فتح المحيط الفلاحي الجزائري على مستويات عالمية والسعي لدمج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي والوحدة الأوروبية.

[1] فوزيه غربي، مرجع سبق ذكره، ص56.

✓ كذلك من أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الحفاظ على الأراضي التابعة لأملاك الدولة من خلال حمايتها باستخدام نظام قانوني محكم.

ثانيا: المناهج المتبعة في عملية تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

هناك عدة مناهج متبعة لتنفيذ مخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ونذكر منها[1]:

1- صندوق الاستصلاح عن طريق الامتياز

والصادر عن قانون المالية لسنة **1998** والذي يسعى إلى توسيع الأراضي الزراعية المستغلة عن طريق تسهيلات ومساعدات معتبرة للفلاحين.

2- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية

أنشئ بموجب قانون المالية لسنة **2000** حيث تم سن مجموعة من النصوص التنفيذية لتفعيل دور الصندوق منها المرسوم التنفيذي رقم **118/2000** المؤرخ في **30** ماي **2000** المحدد لكيفيات تسيير الصندوق، وكذا المنشور الوزاري رقم **586** المؤرخ في **2008** والمحدد لقائمة إيرادات الصندوق بالإضافة الى المقرر الوزاري رقم **599** المؤرخ في **08** جويلية **2000** والمحدد لشروط الاستفادة من الصندوق وطرق دفع المساعدات ونسب الدعم حسب نوعية النشاط.

3- القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية

والذي انطلق مع بداية سنة **2000** حيث تم توكيل كل من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة إنجاح البرنامج عن طريق هيئة للإقراض وهيئة للتأمين الاقتصادي ومحاسب للصناديق العمومية بالإضافة إلى إشراك مؤسسات مالية كبيرة أنداك كبنك الخليفة، بنك البدر، البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري.

بحيث يعتبر أهم منهج اعتمدت عليه الدولة في تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية نظرا لدوره الهام في رسم الخارطة الزراعية على مستوى كامل القطر الوطني، واحتواءه على مصطلحين متمثلين في القرض الفلاحي والتأمينات الاقتصادية اللذان يلعبان دورا فعالا في دعم المستثمرين الفلاحيين، وكذا التغطية من الخسائر والأخطار الناجمة عن ممارسة نشاطهم الذي يعد من الأنشطة الأكثر تعرضا للكوارث الطبيعية المهددة لمحاصيلهم الزراعية.

[1] زكية اكلي، مرجع سبق ذكره، ص82.

وفي سنة **2002** تم التطرق إلى توسيع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عن طريق إدماج الاهتمام بالريف كقاعدة جوهرية وعليه تم إطلاق البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية القائم على أسس ومحاور جديدة تتضمن ما يلي[1]:

- ✓ دمج الجانب الاقتصادي مع الجانب الاجتماعي.
- ✓ البحث عن التسيير الأحسن لموارد الأقاليم المختلفة.
- ✓ الحث على التنفيذ المبدع وفق معايير عالمية للنشاطات الاقتصادية المختلفة.

وفي نفس هذه السنة تم تعيين وزير منتدب للتنمية الريفية وهي المرة الأولى التي يتم فيها تأسيس سلطة بهذا المستوى لوضع تصور وتنفيذ سياسة التنمية الريفية، وابتداء من سنة **2004** تقرر ترقية وإعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق إطلاق العديد من النشاطات الاقتصادية، وتثمين الموارد البشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات ونقاط القوة والقدرات الخاصة بكل إقليم.

المطلب الثالث: أهم الاستراتيجيات التنموية للقطاع الفلاحي في الجزائر

تمثلت جهود الدولة في إطار الاستثمار الفلاحي بجملة من الخطط والبرامج من أجل تدعيم الاستثمار في هذا القطاع، ويبرز ذلك في تبنيها للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي كان كنقطة بداية لرسم أهداف القطاع عبر عدة مراحل ومحطات وصلت إلى غاية فترة الدراسة (2017-2021).

أولا- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يعتبر القانون رقم **99-11** المؤرخ في **23** ديسمبر **1999**م المتضمن قانون المالية لسنة **2000** لاسيما المادة **54** منه، بمثابة الانطلاقة الحقيقية للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية المسير للسياسة الفلاحية في الجزائر خلال نفس الفترة ويتمثل في مجموع النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع الفلاحي، وقبل عرض أهم الأسس التي قام عليها هذا المخطط والأهداف التي يصبوا إلى تحقيقها، سيتم تقديم مفهوم بسيط لهذا المخطط حيث يمكن تعريفه على أنه "عبارة عن آلية خاصة ترمي إلى ترقية التأطير التقني والمالي والنظامي، قصد الوصول إلى بناء فلاحة عصرية ذات كفاءة من خلال المحافظة والحماية والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، كذلك عن طريق استصلاح الأراضي والاستغلال الأفضل للطاقات الموجودة"[2].

[1] زكية اكلي، مرجع سبق ذكره، ص95.

[2] فضيلة بوطورة وعلاء الدين الوافي ، التوجه نحو الاستثمار الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة، يوم 11 مارس 2021، ص290.

وحسب الوثيقة الرسمية التي أصدرتها وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لسنة **2000** التي تبين فيها استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وخطاب رئيس الجمهورية الموجه للولاة يوم **26** نوفمبر **2000** والذي تعرض فيه إلى أهم توجهات السياسية الفلاحية الجديدة للبلاد التي تخص القطاع الفلاحي وترقيته، وقد تم وضع عدة أهداف لهذا المخطط وتتمثل أساسا في[1]:

- ✓ الحماية والاستعمال العقلاني والدائم للموارد الطبيعية.
- ✓ الاندماج في الاقتصاد الوطني.
- ✓ التخصص الإقليمي للإنتاج الفلاحي.
- ✓ إعادة هيكل المجال الفلاحي وإعادة الاعتبار وتأهيل الموارد الطبيعية لمختلف جهات الوطن.

ولتحقيق الأهداف المسطرة للمخطط تم الاعتماد على الأسس التي تمثلت في عدة محاور أساسيين، نذكر منها:

1- برامج موجهة لإعادة تأهيل وعصرنة المستثمرات الفلاحية وتربية المواشي

ويتضمن البـرامج الآتيـة:

- ✓ برنامج تكثيف الإنتاج وتحسين الإنتاجية.
- ✓ برنامج تكثيف أساليب الإنتاج.
- ✓ برنامج تطوير الإنتاج الفلاحي.

2- برامج موجهة للمحافظة وتنمية المجالات الطبيعية بالإضافة إلى خلق مناصب شغل

وتتضمن البـرامج الآتية:

- ✓ البرنـامج الـوطني للتشـجير الـذي يهـدف إلى حمايـة البيئـة وتثمـين المنـاطق الجبليـة، وذلـك عـن طريـق التشـجير الاقتصادي.
- ✓ برنامج التشغيل الريفي.
- ✓ برنامج استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز.
- ✓ برنامج لحماية وتنمية المناطق السهبية.
- ✓ برنامج المحافظة وتنمية الصحراء.

وقد سطرت أهداف المخطط حسب برامجه لتحقيق ثلاث مهام أساسية هي:

[1] جميلة لرقم، مرجع سبق ذكره، ص118.

✓ تحقيق الأمن الغذائي الذي يقصد به تمكين كل مواطن بدون تمييز من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا أي حسب الكيف والكم الذي يرغب فيه.

✓ تنمية المنتوجات الفلاحية وذلك من خلال تثمين القدرات والطاقات الوطنية الكامنة والتحكم أكثر في العوائق الطبيعية.

✓ تحضير الفلاحة الجزائرية للاندماج في الاقتصاد الدولي والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

3- سياسة التجديد الفلاحي

تقوم على ثلاث محاور أساسية، وهي[1]:

✓ إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، البقول والبطاطس، الزيتون، الطماطم الصناعية، التشجير النخيل، اللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.

✓ تطبيق نظام الضبط، والذي يهدف من جهة إلى تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن تخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.

✓ إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فائدة كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز دعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

4- سياسة التجديد الريفي

تقوم هذه السياسة على أربع ركائز رئيسية، وهي[2]:

✓ تحديث القرى والمداشر ، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، مياه الشرب، بناء المدارس، الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية.. الخ).

[1] جميلة لرقم، مرجع سبق ذكره، ص120.

[2] نفسه، ص121.

✓ تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.

✓ حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.

✓ حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

5- تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين

وتتمثل فيما يلي:

✓ الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.

✓ تحديث المناهج للإدارة الفلاحية.

✓ تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.

✓ دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحة النباتية، ومصالح إصدار شهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة حرائق الغابات.

وقد باشرت الجزائر منذ شهر سبتمبر **2000** سياسة زراعية تتمثل في البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية ويمثل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية استراتيجية كلية تهدف إلى تطور وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكلفة مع المناخ الفلاحي الجزائري.

كما تهدف العمليات الأساسية المحددة من طرف وزارة الفلاحة في إطار مهمتها المتمثلة في الضبط (الاستصلاح في شمال وجنوب البلاد، وتحول أنظمة الإنتاج والاستعمال العقلاني للموارد المالية للدولة)، وإعادة تشكيل المساحات الفلاحية والمحافظة على الموارد الطبيعية (المياه والأرض) التي من شأنها تشجيع التنمية المستدامة وإعادة الطابع الفلاحي لمناطقنا وتوفير الشروط لزيادة القدرة التنافسية للأنشطة والمنتجات الفلاحية وتهيئة الفضاءات الفلاحية لتصبح أكثر جاذبية للاستثمارات المباشرة والمؤسسات فلاحية وصناعية غذائية[1].

[1] رشيد حمريط، دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة – الزراعات الصحراوية – ولاية بسكرة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013، ص 41.

ثانيا– أهداف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

يهدف المخطط الوطني للتنمية الفلاحية إلى محاولة تحقيق مستوى الأمن الغذائي الذي يصبو إلى تمكين السكان من اقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا وتحسين مستوى تغطية الاستهلاك بالإنتاج الوطني وتنمية قدرات الناتج للمدخرات الفلاحية من بذور وشتائل وكذا الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بهدف تنمية مستدامة وفي هذا الإطار بتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل[1]:

✓ تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف وإدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع (الحبوب، الحليب، البطاطس، الأشجار المثمرة، اللحوم حمراء وبيضاء).

✓ تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة وشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب أو متروكة بورا وهي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدراتها العالية.

✓ استصلاح وتهيئة المساحات الزراعية.

✓ تحسين نوعية المنتجات وتوجيهها للتصدير.

✓ دعم وتطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعه في إطار تقليص الفاتورة الغذائية ودعم الإنتاج الوطني سيوظف المزارع النموذجية وذلك في إطار التعديلات التي أدخلت على نظام الدعم المقدم من طرف الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية.

✓ الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي بزيادة حجم العمالة مع تشجيع الاستثمار الفلاحي.

✓ تحسين الميزان التجاري الفلاحي والتحفيز لاندماج الفلاحة الجزائرية في المحيط العالمي.

✓ تحسين مساحة الأراضي الفلاحية المستغلة والمسقية.

✓ بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة يهدف توسيع هذه المساحة عبر استصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، إما في ما يخص البرنامج للتشجير فهو يهدف إلى رفع نسبة التشجير من **11**٪ إلى **14**٪ في شمال البلاد.

[1] رشيد حمريط ، مرجع سبق ذكره، ص 65.

إن وسائل التسيير الاقتصادي لهذه البرامج متطابقة لمبادئ العقلنة والنجاعة، حيث أن الأسعار والتبادلات لسلع والمدخرات الفلاحية يتحكم فيها السوق[1].

من أهم الاجراءات المستحدثة التي تبنتها الدولة في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، كالسياسة التنموية لتطوير المناطق الريفية، فقد قامت الدولة في سنة 2004 بتخصيص اعتمادات مالية للقطاع كأولوية في موازناتها السنوية قصد تغطية النقائص والسلبيات الموجودة في السياسة التنموية الأولى المنتهجة في القطاع الفلاحي، وكذا لمواكبة مختلف التطورات والاصلاحات التي مست القطاع الاقتصادي، كما اعتمدت الدولة سنة 2008 سياسة انعاش القطاع الفلاحي، والتي تعتبر كذلك كحلقة ربط ومكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية، وفي نفس هذا السياق فقد خصصت الدولة ضمن المخطط الخماسي الذي انتهجته ما بين الفترة الممتدة بين سنتي (2009-2013) برنامجا فلاحيا للتطوير والتجديد الريفي لمواصلة سيرورة التنمية الريفية والفلاحية بمبلغ 1000 مليار دج بما يقدر سنويا بـ 200 مليار دج، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتماسك الاجتماعي اللذان يمثلان أهم عناصر السيادة الوطنية والأمن القومي للبلاد، كما تم في سنة 2018 دمج الفلاحين البسطاء ومستغلي الغابات ضمن مختلف وصيغ البرامج والسياسات الفلاحية كخطوة مشجعة لهم[2].

المطلب الرابع : هيئات الدعم للقطاع الفلاحي في الجزائر

هناك عدة أجهزة وضعتها الدولة الجزائرية لمرافقة ودعم الشباب حاملي المشاريع والمستثمرين في القطاع الفلاحي ونجد من بين أهم هذه الأجهزة الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تتمثل ماهية الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، ما يلي:

أولا: تعريف الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 94-11 المؤرخ في 26 ماي 1994، المتضمن الحفاظ على الشغل وحماية الأجراء الذين يفقدون عملهم بصفة لا إرادية.

[1] رشيد حمريط، مرجع سبق ذكره، ص 42.

[2] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الاحصائيات الفلاحية بتاريخ: 2022/03/21 على الساعة 11:00 صباحا

أنشئ الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، يتضمن القانون الأساسي للصندوق، الذي يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويوضع تحت وصاية الوزير المكلف بالعمل والضمان الاجتماعي[1].

1- مهام الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة

يقوم الصندوق بمهام عديدة في القطاع الفلاحي، نذكر منها[2]:

- ✓ التكوين في المجال الفلاحي.
- ✓ إنشاء مراكز البحث عن الشغل.
- ✓ إنشاء مراكز لدعم الأعمال والاستثمار الحر.
- ✓ مساعدة المستثمرين الذين يواجهون صعوبات مالية.

وهو كجهاز لتشجيع ودعم ترقية الشغل وجهاز لإحداث وتوسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع والمستثمرين البالغين من العمر ما بين 30 و55 سنة.

ثانيا- التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

تزايد اهتمام دول العالم الثالث في الآونة الأخيرة بالمؤسسات المصغرة، والتي تعتبر ركيزة أساسية من أجل تحريك عجلة التنمية وبذلك بناء اقتصاديات قوية تحميها من مختلف المخاطر.

1- نشأة الوكالة ومهامها

تم إنشاء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير الأول المكلف بالتشغيل والمتابعة العملية لمجمل نشاطها.

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية[3]:

- ✓ تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.
- ✓ تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم.
- ✓ تمنح قروض بدون مكافأة.

---

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المرسوم التنفيذي رقم 94 -188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، 1994، ص05.

[2] محمد هاني، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[3] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، 2004، ص08.

✓ تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف الإعانات التي تمنح لهم، والتي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريع وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص كإنشاء قاعدة للمعطيات حول الأنشطة والمستفيدين من الجهاز، وتقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي ورصد القروض، وكذلك تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها والمشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات مع كل هيئة أو منظمة يكون هدفها تحقيق عمليات الإعلام، والتي التحسين ومرافقة المستفيدين من جهاز القرض المصغر في إطار أنشطتهم وذلك لحساب الوكالة.

ثالثا– التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار

في إطار دعم الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل ترقية الاستثمار المحلي وتدعيم الأنشطة المنشأة من طرف البطالين.

1– نشأة الوكالة ومهامها

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى الأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار، حيث كانت تدعى سابقا وكالة ترقية ودعم ومتابعة الاستثمار، بين الفترة الممتدة بين سنتي 1993 - 2001، والوكالة الوطنية لدعم الاستثمار هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

تعنى الوكالة بخدمة المستثمرين الوطنيين والأجانب، حيث تعتبر بمثابة الأداة الأساسية للتعريف بفرص الاستثمار القائمة والترويج لها واستقطاب رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتولى في مجال الاستثمارات، والاتصال مع الإدارات والهيئات المعنية بالمهام الآتية[1]:

✓ ترقية الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتطويرها ومتابعتها.

✓ استقبال المستثمرين المقيمين والغير المقيمين وتعليمهم ومساعدتهم في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات.

✓ تسهيل استيفاء الإجراءات التأسيسية عند إنشاء المؤسسات وإنجاز المشاريع من خلال الشباك الوحيد.

✓ منح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به.

✓ التأكد من احترام المستثمرين للالتزامات التي تعهدوا بها خلال مرحلة الإعفاء.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، المرسوم التنفيذي رقم 01 -282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، 2001، ص07.

- ✓ تسيير صندوق دعم الاستثمار.
- ✓ تحديد فرص الاستثمار وتكوين بنك للمعطيات الاقتصادية والذي يوضع تحت تصرف أصحاب المشاريع.
- ✓ تجميع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار، ونشرها عبر أنسب وسائل الإعلام وتبادل المعطيات.
- ✓ تحديد العراقيل والضغوط التي تعيق إنجاز الاستثمارات، واقتراح التدابير التنظيمية والقانونية لمعالجتها.
- ✓ تشكيل مجموعات من الخبراء لمعالجة مسائل خاصة مرتبطة الاستثمار.
- ✓ تنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية يرتبط محتواها بهدف الوكالة.
- ✓ إقامة علاقات تعاون مع هيئات أجنبية مماثلة وتطويرها.
- ✓ استغلال كل الدراسات والمعلومات المتصلة بهدفها والمتعلقة بالتجارب المماثلة في البلدان الأخرى.

2- حصيلة إنجازات الوكالة

حققت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على المستوى الوطني جملة من الإنجازات من بداية سنة 2017 إلى غاية 30 جوان 2021، أهمها عدد المشاريع المصرح بها والتي قدرت بـ 2027 قرض نهاية السداسي الأول من سنة 2021، وتنقسم المشاريع المصرح بها من قبل الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب ستة قطاعات مختلفة، تختلف أهميتها من قطاع إلى آخر، حيث أن هذه المشاريع خلقت العديد من مناصب الشغل حسب كل قطاع في إطار دعم الاستثمار والنهوض بالاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وذلك من أجل ترقية الاستثمار المحلي وتدعيم الأنشطة المنشأة من طرف البطالين.

رابعا- التمويل الفلاحي عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

إن الهدف الرئيسي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية هو التخفيض من حدة البطالة في أوساط الشباب، وذلك من خلال تشجيع هؤلاء الشباب أصحاب المشاريع على إنشاء مؤسسات مصغرة.

1- تعريف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

أنشئت الوكالة الوطنية لدعم وتمنية المقاولاتية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، حيث نصت المادة الأولى

من المرسوم صراحة على تغير اسم الوكالة من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لتصبح الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية مع الإبقاء على نفس المهام، وجاء فيها ما يلي[1]:

" تحدث هيئة ذات طابع خاص تسري عليها أحكام هذا المرسوم، تسمى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، وتدعى في صلب النص الوكالة ".

وتعرف بأنها هيئة وطنية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وحدد مقر الوكالة بمدينة الجزائر العاصمة، ويمكن نقله إلى أي مكان آخر من التراب الوطني بمرسوم تنفيذي يتخذ بناءا على تقرير من الوزير المكلف بالتشغيل، كما يمكن للوكالة أن تحدث أي فرع جهوي أو محلي بناءا على تقرير من مجلسها التوجيهي.

2- مهام الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

لقد نصت المادة السادسة من المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر1996.

وقد أسندت للوكالة عند نشأتها بموجب المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه، المهام التالية[2]:

- ✓ منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- ✓ التكفل بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم وتنمية المقاولاتية، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات المالية التي يضعها الوزير المكلف تحت تصرفها.
- ✓ تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- ✓ متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.
- ✓ تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية المقاولاتية، لاسيما من خلال برامج التكوين والتوظيف الأولى.
- ✓ تضع تحت تصرف الشباب المقاول ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم.
- ✓ تحدث بنكا للمشاريع المفيدة اقتصاديا واجتماعيا.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، المرسوم التنفيذي رقم 20 -329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المتضمن الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها، 2020، ص08.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 20 -329، المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، مرجع سبق ذكره ، ص09.

✓ تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب وتعبئة القروض.

✓ تقييم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

✓ تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل.

خلاصة الفصل الأول:

في ختام هذا الفصل وبعد استعراض الدراسة لمختلف المفاهيم الخاصة بالاستثمار الفلاحي والتنمية المحلية حيث بينت أن الاستثمار الفلاحي هو يجمع الأنشطة التي ينتج عنها تراكم لرأسمال ومردود إيجابي مع مرور الزمن، ومنه كأداة هامة لتحقيق الأمن الغذائي والوصول إلى ترقية التنمية المحلية من خلال زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج وتحقيق فائض في التصدير.

كما أبرزت الدراسة مفهوم التنمية المحلية والتي تعني باختصار الانتقال إلى وضعية أفضل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمجالات الأخرى للمجتمع المحلي، ومن هنا تناولت الدراسة أهم مقومات التنمية المحلية بولاية الوادي سواء المقومات المالية أو المقومات البشرية أو المقومات التنظيمية، كما كشفت أهم المعوقات التي تعترض التنمية المحلية والتي تنحصر في المعوقات الاجتماعية وكذا الديمغرافية والاقتصادية في شق آخر، وتطرقت الدراسة إلى إبراز أهم المعالم الاستثمار الفلاحي بالجزائر، حيث تعرضت إلى التعريف بأهم الموارد والإمكانيات المتاحة بقطاع الفلاحة بالجزائر، وكذا تطور أهم البرامج والمخططات للقطاع الفلاحي والتي كان من بينها البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية (PANDA) وللعلم فإن هذا البرنامج بدأ تنفيذه منذ سنة 2000 إلى غاية الفترة الحالية، ومن خلال هذا الفصل كشفت الدراسة عن أهم الأجهزة والهيئات الإدارية التي وضعتها الدولة الجزائرية كمرافقة أو داعمة للاستثمار في القطاع الفلاحي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

الفصل الثاني

واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي

في التنمية المحلية لولاية الوادي

تمهيد الفصل الثاني:

يمثل القطاع الفلاحي أهم الركائز التي اعتمدت عليها الدولة الجزائرية ولاتزال لليوم تحاول دعمها وتطويرها بشتى الوسائل والطرق، للأهمية الكبير الملقاة على هذا القطاع الحيوي لكونه مصدرا لدخل العديد من السكان الذين يعتمدون في معيشتهم بطريقة أو بأخرى عليه، حيث يعتبر أهم قطاع من ناحية تحقيق الأمن الغذائي ومصدرا متجددا لرزقهم، كما يتميز الاستثمار في القطاع الفلاحي دون باقي الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الأخرى بدرجة كبيرة من عنصر المخاطرة لكونه مرتبط بحالات عدم التأكد ومن أهمها، الظروف الطبيعية والمناخية والتقلبات السعرية في الأسواق وغيرها.

وهذا ما ستتطرق إليه دراستنا من خلال الفصل الثاني الذي قسم إلى ثلاث مباحث كالآتي:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المشرفة إداريا والمؤسسات الداعمة والمرافقة للقطاع الفلاحي لولاية الوادي وأهم نشاطاتها.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي ما بين الفترة الممتدة بين سنتي 2017 - 2021.

المبحث الثالث: محصلة وآفاق الاستثمار في القطاع الفلاحي في أبعاد التنمية المحلية بولاية الوادي.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات المشرفة إداريا والمؤسسات الداعمة والمرافقة للقطاع الفلاحي لولاية الوادي وأهم نشاطاتها

لقد قامت الجزائر وكغيرها من دول العالم الطامحة لتنويع وزيادة من قيمة صادراتها لغرض تخفيض الاعتماد الشبه كلي على الصادرات الريعية، وكذا التحقيق أمنها الغذائي لسكانها، وذلك بإنشاء عدة هيئات ووكالات ومرافق عمومية لمراقبة ومرافقة ولدعم هذا القطاع الحيوي بغية تمويله ومرافقة ممتهنيه على أحسن وجه، من خلال توفير البيئة الخصبة المشجعة للفلاح وللمستثمر على حد سوى.

المطلب الأول: بطاقة تقنية عن ولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي أحد أهم الولايات الفلاحية بالقطر الوطني الشاسع نظرا لعدة اعتبارات كموقعها الاستراتيجي، وشساعة مساحتها، والإمكانيات الطبيعية والفلاحية والبشرية، وتربعها في السنوات الأخيرة على المراتب الأولى وطنيا في العديد من المنتوجات الفلاحية من حيث النوعية والكمية، مما يجعلها الوجهة الأولى للمستثمرين الفلاحين من داخل وخارج الوطن.

أولا: الحدود الجغرافية لولاية الوادي

ولاية الوادي انبثقت عن التقسيم الإداري لسنة 1984، وتنقسم إلى منطقتين ذات أصول عرقية مختلفة منطقة وادي سوف ومنطقة وادي ريغ وهذه الأخيرة بدورها أرتقت مؤخرا إلى مصاف الولايات بتاريخ 18ديسمبر2019[1]، عاصمة الولاية هي مدينة الوادي كما تلقب ولاية الوادي كذلك بوادي سوف وبمدينة ألف قبة وقبة وبعاصمة الرمال الذهبية.

كما تشتهر ولاية الوادي بإنتاجها الوفير من التمور نوعية دقلة نور المشهورة، وكذا الرطب أو ما يدعى محليا بالمنقر، كما يعتبر الزيتون والبطاطس تجربتين ناجحتين جدا في تنويع المحاصيل الفلاحية العالية الجودة بالمنطقة جعلها قطبا جاذبا للمستثمرين والمصدريين المحليين والأجانب من العديد من الدول، هذه الميزة جعلت الوادي ممونا لا يستهان به للخزينة العمومية من العملات الصعبة، وبيئة ماصة لليد العاملة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، المرسوم التنفيذي رقم 21 -128 المؤرخ في 29 مارس 2021، الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم84 - 365 المؤرخ في 1 ديسمبر 1984، والخاص بتكوين بلديات الولايات العشر المستحدثة على مستوى جنوب البلاد ومشتملاتها وحدودها الاقليمية.

وتتربع ولاية الوادي على مساحة تقدر بحوالي 44586.80 كلم مربع أي ما يعادل 1.87 % من المساحة الإجمالية للتراب الوطني، وتنقسم ولاية الوادي إداريا إلى 30 بلدية و12 دائرة كما تملك كذلك شبكة طرق متنوعة منها الوطنية والولائية والبلدية والتي تربطها مع العديد من ولايات الوطن، فحدود ولاية الوادي تتشارك جغرافيا مع[1]:

- ✓ ولاية تبسة من الشمال الشرقي.
- ✓ ولاية خنشلة من الشمال.
- ✓ ولاية بسكرة من الشمال الغربي.
- ✓ ولاية الجلفة من الغرب.
- ✓ ولاية ورقلة من الجنوب والغرب.
- ✓ الجمهورية التونسية من الشرق وعلى مسافة 260 كلم.

الشكل رقم (01): خريطة لولاية الوادي تبين حدود الولاية وشبكات الطرق الوطنية والولائية والبلدية

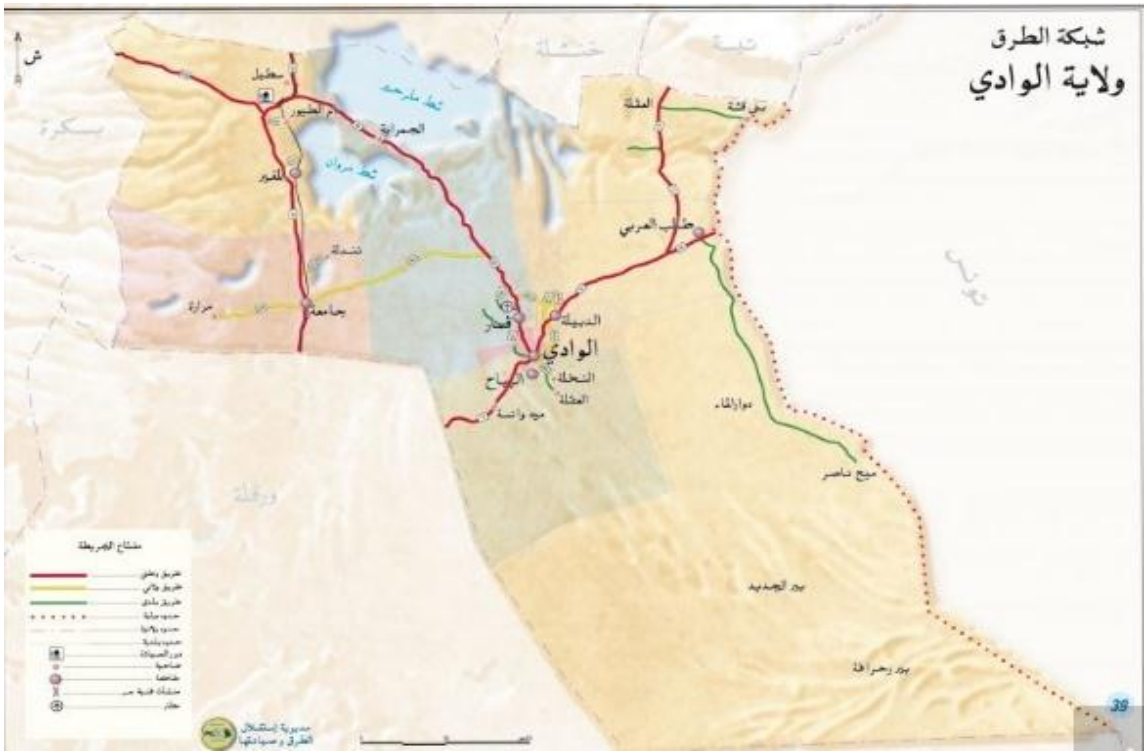

المصدر: مديرية البرمجة ومتبعة الميزانية، مونوغرافيا ولاية الوادي 2020، جويلية 2021، ص05.

بالرغم من مساحتها الشاسعة وموقعها الاستراتيجي الهام والمجاور لخمسة مناطق وطنية ذات أقاليم متنوعة وإقليم محاذي لحدود دولية مع دولة تونس، إلا أن ولاية الوادي تفتقر لشبكة طرق أو سكك حديدية تلائم

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي، مونوغرافيا ولاية الوادي 2020، جويلية 2021، ص5.

مكانتها الفلاحية والاقتصادية زيادة على حرمانها جغرافيا من منافذ بحرية، علاوة عن ذلك بها مطار دولي ببلدية قمار مخصص لحركة المسافرين دون عمليات نقل السلع أو التصدير.

ثانيا: تضاريس الولايـة

تنقسم تضاريس ولاية الوادي إلى أربعة مناطق رئيسية كما يلي[1]:

1- منطقة سوف

وهي منطقة رملية تغطي كامل إقليم سوف من الناحية الشرقية والجنوبية.

2- العـرق

وهي منطقة صحراوية رملية تتمثل في الكثبان الرملية والتي تحتل ثلاثة أرباع المساحة الكلية من الولاية وتتواجد على خط مرتفع شرق غرب 80 إلى 120 متر والمعروف باسم العرق الشرقي الكبير.

3- منطقة وادي ريـغ

وهي نوع من الهضاب الحجرية التي تمتد من الطريق الوطني رقم 3 من غرب الولاية إلى جنوبها وتضم كل من دائرتي جامعة ولمغير، وتعتبر منطقة وادي ريغ أراضي فسيحة تمتد حتى حدود ولاية ورقلة كما تتواجد بها العديد من الأودية.

4- منطقة المنخفضات

وتسمى منطقة الشطوط في الناحية الشمالية من تراب الولاية وتمتد نحو الشرق بانخفاض متتابع ومتغير بين 10 إلى 40 متر ومن بين الشطوط المعروفة شط ملغيغ ومروان بالقرب من الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراية واسطيل.

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي، المرجع نفسه، ص20.

المطلب الثاني: المؤسسات المشرفة على إدارة الاستثمار في القطاع الفلاحي لولاية الوادي

في هذه المطلب سنقوم بإلقاء نظرة عامة على مختلف المؤسسات المشرفة على القطاع الفلاحي على مستوى تراب الولاية، ومن أهمها الهيئة الوصية الأولى على هذا القطاع ممثلة في مديرية المصالح الفلاحية بالوادي، حيث ستبين دراستنا دور هذه الهيئة في الإشراف ومتابعة كل ثنايا هذا القطاع، ثم ستتطرق دراستنا إلى باقي الهيئات الداعمة والمرافقة للقطاع الفلاحي والمستثمرين فيه.

أولا: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

نشأت مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-195 المؤرخ في 23 جوان 1990 المحدد لتنظيم وسير المصالح الفلاحية، حيث تتلقى قراراتها وبعض البرامج الخاصة من طرف الوزارة الوصية على القطاع ممثلة في وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، كما تعتبر هذه المديرية كداعم رئيسي للنشاط والاستثمار الفلاحي على مستوى منطقتي واد سوف وواد ريغ.

تتكون مديرية المصالح الفلاحية بالوادي من خمسة مصالح رئيسية كما تنقسم كل مصلحة إلى مكتبين، ولكل مصلحة مهام معينة[1].

كما تعمل تحت وصايتها 09 أقسام فرعية فلاحية مقسمة عبر تراب الولاية كالآتي: الوادي، قمار، الرباح، الطالب العربي، الرقيبة، حاسي خليفة، الدبيلة، لمغير، جامعة، والموضحة بالجدول التالي:

جدول رقم (01): الأقسام الفرعية الفلاحية بمقار الدوائر والبلديات التابعيين لها

الرقم	القسم الفرعي الفلاحي بالدوائر	البلديات التابعة للقسم الفرعي
01	الوادي	الوادي – كوينين – ميه ونسه – وادي العلندة.
02	قمار	قمار- ورماس – تغزوت.
03	الرباح	الرباح – العقلة – النخلة –البياضة.
04	الدبيلة	الدبيلة – حساني عبد الكريم – المقرن – سيدي عون.
05	الطالب العربي	الطالب العربي – دوار الماء – بن قشة.
06	الرقيبة	الرقيبة – الحمراية.
07	حاسي خليفة	حاسي خليفة – الطريفاوي.
08	المغير	المغير ، سيدي خليل ، اسطيل ، ام الطيور
09	جامعة	جامعة ، سيدي عمران ، المرارة ، تندلة

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، المرسوم التنفيذي رقم 90 -195 المؤرخ في 23 جوان 1990، الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها، 1990، ص846.

الشكل رقم (02): يبين الهيكل التنظيمي للمصالح الفلاحية لولاية الوادي.

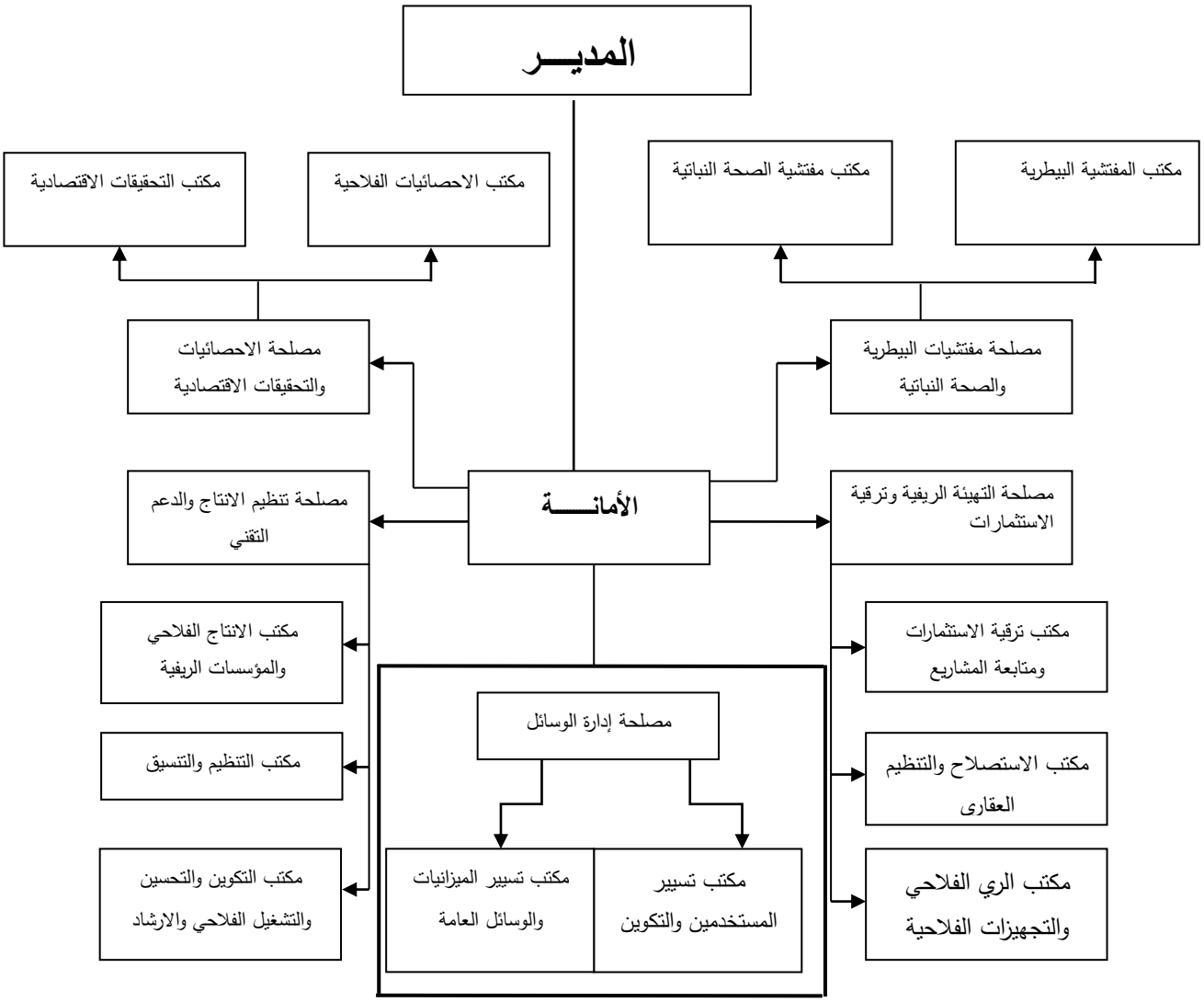

المصدر: المرسوم رقم 90-195 المؤرخ في 23 جوان 1990 المتضمن قواعد تنظيم وتسيير المصالح الفلاحية على مستوى الولايات والذي ينظم عدد الأقسام الفرعية وكذا المصالح الفلاحية.

1- شرح للهيكل التنظيمي لمديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

بمقتضى نص المرسوم رقم 90-195 المؤرخ في 23 جوان 1990 المتضمن قواعد تنظيم وتسيير المصالح الفلاحية على مستوى الولايات، والذي ينظم عدد الأقسام الفرعية وكذا المصالح الفلاحية.

والمتمثلة في ما يلي[1]:

1-1- مدير الوحدة

يعتبر مدير الوحدة المسؤول الأول الذي يدير الوحدة إداريا ويترأس مجلس التنسيق بالوحدة وتتمثل مهامه في ما يلي:

- ✓ السهر على السير الحسن للوحدة.
- ✓ الإشراف على تنفيذ برامج نشاطات الوحدة.

1-2- الأمانة العامة

تسهر على ضمان السير الحسن للوحدة، وكذا على تحسين العلاقات بين الموظفين وهي بمثابة همزة وصل بين إدارة الوحدة ومصالحها، وتوكل إليها عدة مهام منها:

- ✓ الاحتفاظ بالأختام.
- ✓ الاحتفاظ بنسخ عن جميع الملفات والوثائق الإدارية العامة والسرية.

1-3- مصلحة الإحصائيات الفلاحية والتحقيقات الاقتصادية

تقوم بما يلي:

- ✓ إنجاز البرامج والإحصائيات والتحقيقات الفلاحية.
- ✓ إنجاز المعالم الاقتصادية الأساسية للدولة في ما يخص القطاع الفلاحي.

1-4- مصلحة مفتشية البيطرة وحماية النباتات

يتمثل أول دور لها في التنشيط والتسيير والهر لتطبيق الإجراءات القانونية والتنظيمية والقانونية بما فيما يخص حماية وتحسين الصحة الحيوانية وحماية النباتات.

1-5- مصلحة التهيئة الريفية وترقية الاستثمارات

مهامها في حماية الممتلكات العقارية وتنسيق عمليات بناء الهياكل والتجهيزات في إطار التنمية الفلاحية.

1-6- مصلحة تنظيم الإنتاج والدعم الريفي

دورها يتلخص في :

- ✓ السهر على النشاطات التنموية وتكثيف الإنتاج الفلاحي وعصرنته.
- ✓ إنجاز مختلف الحملات الفلاحية وضمان متابعتها وتقديراتها.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 90 -195 المؤرخ في 23 جوان 1990، مرجع سبق ذكره، ص847.

ثانيا: غرفة التجارة والصناعة – سوف

من بين المؤسسات المشرفة إداريا بولاية الوادي والتي تخدم الاستثمار الفلاحي من ناحية مرافقة عمليات التصدير للمنتجات الفلاحية نجد غرفة التجارة والصناعة– سوف والذي يحدد مهامها المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 3 مارس 1996 المتضمن إنشاء غرف للتجارة والصناعة على مستوى كامل القطر الوطني، توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتجارة، وهي مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي، وتتكون غرفة التجارة والصناعة من أجهزة منتخبة ومن مصالح ادارية تخضع للأجهزة المنتخبة للسلطة السلمية التي يمارسها الرئيس، وبهذه الصفة تضطلع الغرفة بالمهام الأساسية الآتية [1]:

- ✓ استصدار شهادات المنشأ للمنتجات الفلاحية المصدرة إلى الخارج.
- ✓ تنشيط حركة التصدير والعمل على ترقية المنتوج الوطني أيا كانت طبيعته.
- ✓ تكوين و تعليم و تأهيل المستثمرين والشركاء الاقتصاديين، عن طريق حملات وبرامج موجه للفئات المنتجة.
- ✓ التحكيم و الوساطة و المصالحة بين المتعاملين والمستثمرين الاقتصادين.
- ✓ تقديم التقارير والإحصائيات واقتراح الحلول وإثراء مشاريع القوانين التي تخدم الإنتاج والاستثمار والتصدير.

ثالثا: غرفة الفلاحة بالوادي

كما تتشارك الهيئة الأولى المشرفة إداريا على القطاع الفلاحي بالوادي مع عدة هيئات أخرى عدة تتشارك معها في بعض المهام بغية الوصول للأهداف المسطرة مسبقا، فمنها ما يتابع الجانب الإحصائي والتنظيمي، وكذا المتابعة المباشرة للناشطين بهذا القطاع من فلاحين ومستثمرين كالغرفة الفلاحة بالوادي والمنشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم 92- 98 المؤرخ في 1992 المتضمن إحداث غرف وطنية للفلاحة، والمحدد لمهامها[2].

ومنها ما يعتبر كحلقة ربط أو مكمل لنشاط الهيئات الأخرى، كمديرية الري لولاية الوادي.

رابعا: محافظة الغابات بولاية الوادي

كما تبرز أهمية الهيئات التي تعمل تحت الإشراف المباشر لقطاع الفلاحة والتنمية الريفية كمحافظة الغابات بالوادي، وذلك بناءا على نص المرسوم الذي ينظم عمل المحافظات الولائية للغابات رقم 95-333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995 عبر كافة القطر الوطني، معوضه في ذلك الوكالة الوطنية للغابات سابقا والمنشأة بموجب المرسوم رقم 90-114 المؤرخ في 04افريل 1990، ومن أبرز مهامها ردع المخالفين لعمليات القطع الغير شرعي للنباتات والغطاء النباتي في غير مواسمها (كالأشجار المثمرة أو الغير مثمرة والنباتات الأخرى كالحلفاء – الشيح

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المرسوم التنفيذي رقم 96 -93 المؤرخ في 03 مارس 1996، المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، 1996، ص10.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، المرسوم التنفيذي رقم 92 -98 المؤرخ في 03 مارس 1992، المتضمن إحداث الغرفة الوطنية للفلاحة، 1992، ص512.

..إلخ)، وكذا محاربة الصيد الغير نظامي والعشوائي من خلال العمل والتنسيق مع كافة القطاعات المعنية على توسيع الغطاء النباتي والتنوع الحيواني لتجسيد سياسة التنمية الريفية المستدامة المرجوة من وصاية القطاع، وذلك بزرع ثقافة التشجير والاعتناء بالمحيط والبيئة مع المتابعة والمراقبة لأي خرق لذلك، فهي تعمل على توفير الظروف المناسبة والمواتية كتوفير الشتلات النباتية وإقامة حملات ميدانية للتشجير، ومنح رخص التشجير مع تنفيذ برامج الإرشاد والتوعية والتنشيط المتعلقتين بالمحافظة على الثروة الغابية والصيدية عبر أقاليم اختصاصها، والذي يعود بالضرورة على النشاط الفلاحي إجابيا ومشجعا لممتهنيه من فلاحين ومستثمرين[1].

المطلب الثالث: حصيلة عمليات الدعم والتمويل من طرف الهيئات الداعمة والمرافقة للاستثمار في القطاع الفلاحي لولاية الوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017-2021

ستقدم الدراسة من خلال هذا المطلب إبراز دور الهيئات الداعمة للاستثمار الفلاحي بولاية الوادي وذلك خلال فترة الدراسة (2017-2021)

أولا: دور الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في دعم الاستثمارات الفلاحية بولاية الوادي (2017-2021)

تنقسم المزايا الممنوحة الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار حسب سير أو طبيعة عملية الدعم من طرف ذات الوكالة إلى مرحلتين (مرحلة الإنجاز – مرحلة الاستغلال)، وذلك بالنسبة للشخص الطبيعي وللشخص المعنوي حسب طبيعة المستفيد، والجدول الآتي يوضح مجمل عمليات التمويل الممنوحة من طرف وكالة الوادي على مستوى إقليم الولاية، كالتالي:

الجدول رقم (02): يوضح إحصائيات حول مجل الاستثمارات الفلاحية لولاية الوادي في إطار دعم الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار للفترة الممتدة بين سنتي 2017-2021.

سنـــوات الـدراسة	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الاستثمارات الفلاحية المدعمة من طرف الوكالة	64	54	47	58	39

المصدر: معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بالوادي

نلاحظ أن هناك انخفاض في عدد المشاريع المدعمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتطوير الاستثمار بالوادي، من 64 مشروع مدعم سنة 2017 إلى 39 مشروع مدعم سنة 2021، ويمكن إرجاع ذلك إلى انخفاض الاعتمادات المالية المرصودة في الموازنات العامة للدولة من سنة إلى أخرى حسب ما تنص عليه قوانين

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المرسوم التنفيذي رقم95 -333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995، المتضمن إنشاء محافظات ولائية للغابات، 1995، ص21.

المالية السنوية، كما أن للعراقيل البيروقراطية والمعاملات الورقية الغير سلسة دورا في ذلك، بالإضافة إلى جهل الفلاح أو المستثمر بحيثيات البرامج المنتهجة من الوكالة نظرا لغموضها في بعض الأحيان، كما لا يخفى علينا التأثير بشكل أو بآخر للأوضاع السياسية والصحية للبلاد في تلك الفترة على ذلك.

ثانيا: دور الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بالوادي في دعم الاستثمارات الفلاحية بولاية الوادي (2017-2021)

يساهم الصندوق في نطاق مهامه وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية الشغل في تطوير وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه، كما كان له الفضل في دعم العديد من الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وخاصة في القطاع الفلاحي، والجدول الآتي يوضح مجمل عمليات التمويل الممنوحة من طرف الصندوق بولاية الوادي كالتالي:

الجدول رقم (03): يوضح حصيلة الاستثمارات الفلاحية الممولة من الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017-2021.

سنـــوات الدراسة	2017	2018	2019	2020	2021
عدد الاستثمارات الفلاحية المدعمة من طرف الصندوق	15	68	16	5	2

المصدر: معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الوادي

نلاحظ من خلال مضمون الجدول للسنوات القليلة الأخيرة بأن هناك انخفاض في عدد المشاريع المدعمة من طرف الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الوادي، من 68 مشروع مدعم لسنة 2018 إلى مشروعين (02) لسنة 2021، ويمكن إرجاع ذلك إلى ذات الأسباب المذكورة سابقا على غرار باقي الهيئات الداعمة الأخرى، التي كونت عائقا أمام تطور عمليات التمويل من طرف الصندوق، بالإضافة إلى استهداف الصندوق للفئة العمرية من 30 إلى 55 سنة حسب القانون المعمول به، وهو ذات السبب الذي أستبعد العديد من ممتهني القطاع الفلاحي من الاستفادة من خدمات الصندوق المالية.

ثالثا: دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم الاستثمارات الفلاحية بولاية الوادي (2017-2021)

تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية من أهم الهيئات الداعمة لأفكار الشباب من أجل تجسيد مشاريعهم، بفضل الإعانات المالية والامتيازات الضريبية التي تمنحها الوكالة في عدة مجالات وخاصة منها الاستثمارات الفلاحية بمختلف الشعب الزراعية، والتي أنشئت تحت اسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 المتضمن إنشاء الوكالة والذي يحدد قانونها

الأساسي، أما عن فرع ولاية الوادي فقد أفتتح سنة 1998، بمقره الحالي بحي 19 مارس بمدينة الوادي، والجدول الآتي يوضح مجمل عمليات التمويل الممنوحة من طرف الوكالة بولاية الوادي كالتالي:

الجدول رقم (04): يوضح حصيلة الاستثمارات الفلاحية الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بالوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017-2021.

سنـــوات الدراسة	2017	2018	2019	2020	2021
استصلاح فلاحي	02	01	02	11	14
فلاحة زراعة الخضروات	08	09	23	14	21
مجموع الاستثمارات الفلاحية المدعمة من طرف الوكالة	10	10	25	25	35

المصدر: معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الوادي

مما نلاحظه من بيانات الجدول السابق نستنتج أن هناك اهتمام ذو أولوية من طرف الدولة والذي تعكسه أرقام وبيانات المتحصل عليها من الهيئات الممولة والمدعمة للاستثمارات الفلاحية خاصة بولاية الوادي التي تعتبر محل دراستنا، حيث تعتبر بما تمتلكه من مقومات سواء بشرية، طبيعية وعقارية قطبا فلاحيا بامتياز، تراهن عليها السياسات الحكومية الحالية كأحد الحلول للتنويع الاقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

وكمقارنة بين عدد المشاريع الممولة من مختلف الهيئات المعروضة في الدراسة، تبين أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية تعتبر الأكثر تمويلا ومرافقتا للمشاريع الاستثمارية الفلاحية بالمنطقة، وهذا راجع لنشاطها وانفتاحها أكثر على مختلف فئات المجتمع وخاصة الشباب، فهي تقوم بخرجات ميدانية وندوات التي تقدم لطلبة الجامعات عرضا مباشرا وإرشاديا، تشجيعيا وتعريفيا بخدمات الوكالة الميسرة في منح مختلف تمويلاتها وخاصة للابتكارات في شتى المجال ومنها الفلاحة، وذلك لاستقطاب أكبر عدد ممكن من فئات المجتمع النشيطة والطامحة لإنشاء مستثمرات أو مشاريع فلاحية.

المبحث الثاني: واقع الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي

تعتبر ولاية الوادي من أهم الولايات التي تعرف في الآونة الأخيرة نهوضا كبيرا في القطاع الفلاحي حيث تتربع على صدارة أهم المحاصيل الزراعية وطنيا خاصة المسقية منها، بالإضافة إلى منتجات أخرى تعد استراتيجية كالتمور والتبغ والقمح، بالرغم من طبيعة المنطقة الصحراوية التي تعرف بها وتتميز بعدم أو قلة تساقط الأمطار سنويا، ونوعية التربة المسامية الفقيرة للعناصر وللأملاح المعدنية وتمتاز أيضا بعدم احتفاظها بالمياه، كما أن جميع الأراضي الفلاحية تحتاج للسقي المنتظم بالمياه الجوفية والتي يزخر بها باطن الأرض.

وستتطرق الدراسة من خلال هذا المبحث إلى عرض الإمكانيات والمقومات الفلاحية، وكذا الملامح العامة للاستثمار الفلاحي بولاية الوادي، وذلك في مطلبين أساسين هما:

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

المطلب الثاني: الملامح العامة للاستثمار الفلاحي لولاية الوادي

المطلب الأول: الإمكانيات الفلاحية لولاية الوادي

يشغل القطاع الفلاحي وكغيره من القطاعات الأخرى أهمية بالغة من حيث مساهمته في الناتج المحلي الوطني الإجمالي، وكذا في الرفع من نصيب الفرد من هذا الناتج والذي يعد من أهم المؤشرات التي تعطي صورة لنمو الاقتصادي للبلاد، وفيما يلي ستتناول دراستنا للإمكانيات الفلاحية التي تزخر بها ولاية الوادي ومكانة ولاية الوادي على مستوى الخريطة الزراعية للوطن، من خلال تناول دراستنا لمدى مساهمة الفلاحة في تحفيز معدل الناتج المحلي الوطني الإجمالي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2017-2021.

أولا: البنية التحتية والهياكل القاعدية والمنشآت الفلاحية بولاية الوادي

استفادت ولاية الوادي للفترة الممتدة والمحصورة بين سنتي 2000 -2021، بقرابة 32 عملية تنموية بغلاف مالي قدر بـ 8.532.783.000 دج، حيث تم تسجيل الانجازات التالية [1]:

- ✓ مسالك فلاحية على مسافة 765 كلم.
- ✓ شبكة الكهرباء الفلاحية بامتداد 283 كلم.
- ✓ انجاز آبار تعويضية للسقي حيث تم إنشاء 8 آبار.
- ✓ تجهيز وربط آبار فلاحية للقسي بعدد 08 آبار.
- ✓ إعادة الاعتبار لشبكة المياه الثانوية الخاصة بالسقي على امتداد مسافة 278 كلم.

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 21 مارس2022، على الساعة 11:00 صباحا.

- ✓ انجاز 09 أقسام فرعية فلاحية على مستوى دوائر وبلديات الولاية وتجهيزها.

فقد استطاعت ولاية الوادي برد الجميل للاقتصاد الوطني وذلك بالاستغناء على عمليات الاستيراد التقليدية للعديد من المنتجات الفلاحية وكان لها الفضل أيضا على مردود الخزينة العمومية من عائدات التصدير من العملة الصعبة نظير ما قدماه من منشآت قاعدية مازالت لم تلبي بعد احتياجات المستثمرين الفلاحين محليا، فولاية الوادي ساهمة في تعزيز الناتج الوطني الإجمالي ومن احتـــلال الصدارة في العـــديد من المنتوجات الفلاحية وطنيا، وذلك في[1]:

- ✓ بالنسبة للقيمة المالية للمنتوج الفلاحي المحلي والذي قدر بـ 225 مليار دج سنويا، أي بمساهمة في الاقتصاد الوطني الكلي بنسبة 7.6 %، مما يدرجها بالمرتبة الثانية وطنيا.
- ✓ كما تحوز على المرتبة الأولى وطنيا في مجموع المنتوج الفلاحي الكلي بـ 18.945.800 قنطار.
- ✓ ولاية الوادي هي الأولى وطنيا ولعدة سنوات في إنتاج محصول البطاطس.
- ✓ ولاية الوادي هي الأولى وطنيا في إنتاج الفول السوداني.
- ✓ ولاية الوادي هي الأولى وطنيا في إنتاج التبغ.
- ✓ ولاية الوادي هي الأولى وطنيا في المحاصيل الحقلية.
- ✓ الثانية وطنيا في إنتاج التمور بـ2.628.823 قنطار.
- ✓ والمرتبة 11 وطنيا في محصول البصل واللحوم الحمراء.

كما حققت ولاية الوادي في سنة 2015 وبفضل تجارب لزراعات جديدة لأصناف من غير الزراعات التقليدية والتي تعد استراتيجية على غرار الشمندر السكري وقصب السكري والتي جسدت بأقاليم فلاحية على مستوى بلديات الولاية، حققت نتائج مبشرة ومشجعة تؤشر إلى إمكانية ازدهار هذا النوع من الأنشطة الزراعية بالجنوب الكبير وللولايات ذات الطبيعة المناخية المماثلة لمناخ ولاية الوادي، حيث أن زراعة 100 ألف هكتار من الشمندر السكري تضمن تحقيق حاجيات الجزائر سنويا من مادة السكر بإنتاج 2,12 مليون طن[2].

كما أن للمساحة الشاسعة لولاية الوادي مقارنة مع ولايات مجاورة دورا مهما في تحقيق تلك المراتب المتقدمة وطنيا، إذ تتربع ولاية الوادي على مساحة إجمالية قدرها 4.458.680 هكتار، تتضمن مساحة فلاحية شاسعة ومعتبرة تقدر بـ1.768.900 هكتار، منها حوالي 100.000 هكتار كمساحة مستغلة زراعيا، و1.410.000 هكتار من المراعي، بالإضافة إلى 258.900 هكتار من الأراضي الغير منتجة وفق ما يبينه الجدول التالي:

[1] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مرجع سبق ذكره.

[2] نفسه.

الجدول رقم (05): يوضح تقسيمات الأراضي المخصصة لزراعة والمراعي بولاية الوادي

المساحة الإجمالية الفلاحية	الأراضي الغير منتجة	المراعي	الأراضي المستغلة فعليا
1.768.900 هكتار	258.900 هكتار	1.410.000 هكتار	100.000 هكتار

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية.

الشكل رقم (03):يوضح تقسيمات الأراضي المخصصة لزراعة وللمراعي بولاية الوادي

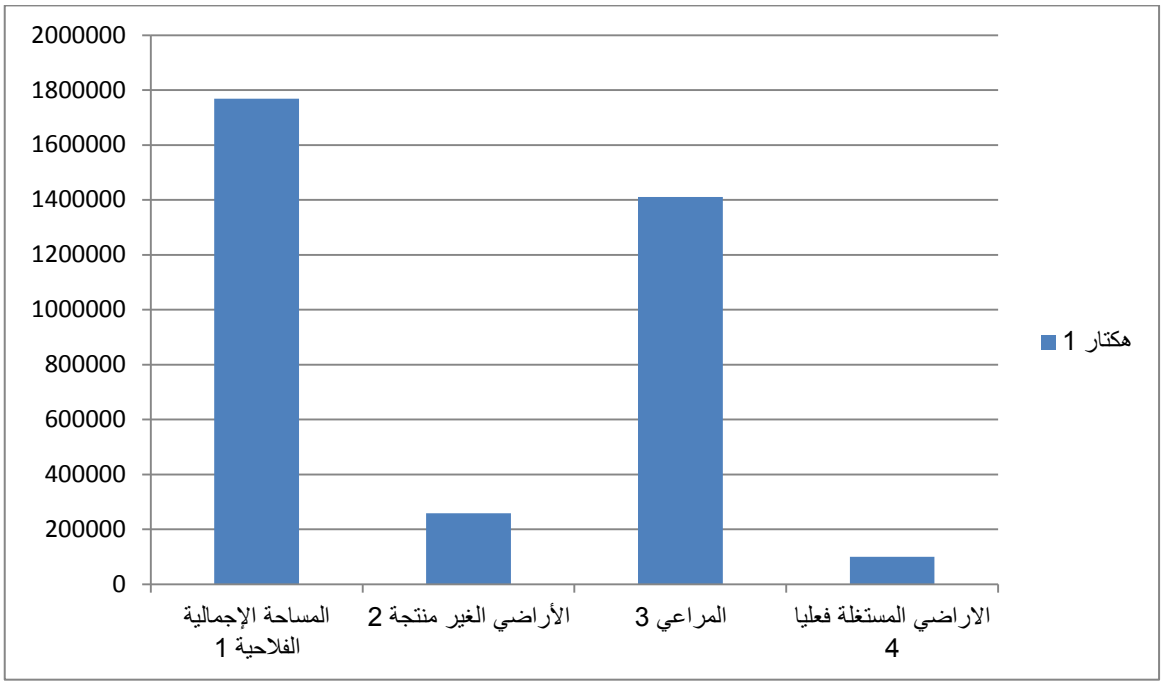

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 05

مما نلاحظ من خلال معطيات الجدول محدودية الأراضي المستغلة والمهيأة للزراعة، وهذا لطبيعة ولنوعية التربة الرملية المسامية المعروفة بافتقارها للعناصر المعدنية الملائمة لنمو النباتات وعدم مقدرتها على الاحتفاظ بالمياه الأمر الذي يجعل ممتهني القطاع بتعويضها بعناصر مضافة يدويا وهو السبب الذي يثقل كاهل الفلاح والمستثمر السوفي من الناحية المادية ومن ناحية عامل الوقت، أما المراعي فتحوز على أكبر نصيب من المساحة الإجمالية وتتميز بأعشابها الشوكية الصحراوية المخصصة كأعلاف لنوع معين من المواشي، وتمتاز تلك المناطق أيضا من محدودية الآبار المخصصة للرعي وتنقل البدو الرحل.

الجدول رقم (06):يوضح التقسيم المفصل للأراضي المخصصة لزراعة الشعب الفلاحية وللمراعي بولاية الوادي

توزيع الأراضي			المساحة بالهكتار
الأراضي المستغلة فعليا في الفلاحة	الأراضي المحروثة	المزروعات العشبية	47.207
		أراضي مستريحة	6.566
	أراضي المزروعات الدائمة	زراعة الكروم	220
		غراسة الأشجار المثمرة	812
		الحمضيات	25
		الزيتون	3.100
		غراسة النخيل	37.070
	مجموع الأراضي الصالحة للفلاحة.....(1)		95.000
	منها الأراضي المسقية		88.434
أراضي رعوية .....(2)			1.410.000
الأراضي الفلاحية الغير منتجة .....(3)			214.600
مجموع الأراضي الفلاحية ..... (1 + 2 + 3) = 4			1.719.600
الأراضي الغير منتجة والغير مستغلة فلاحيا ..... (5)			2.738.666
المساحة الإجمالية للولاية ..... (4 + 5) = 6			4.458.680

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية.

الشكل رقم (04):يوضح التقسيم المفصل للأراضي المخصصة لزراعة الشعب الفلاحية وللمراعي بولاية الوادي.

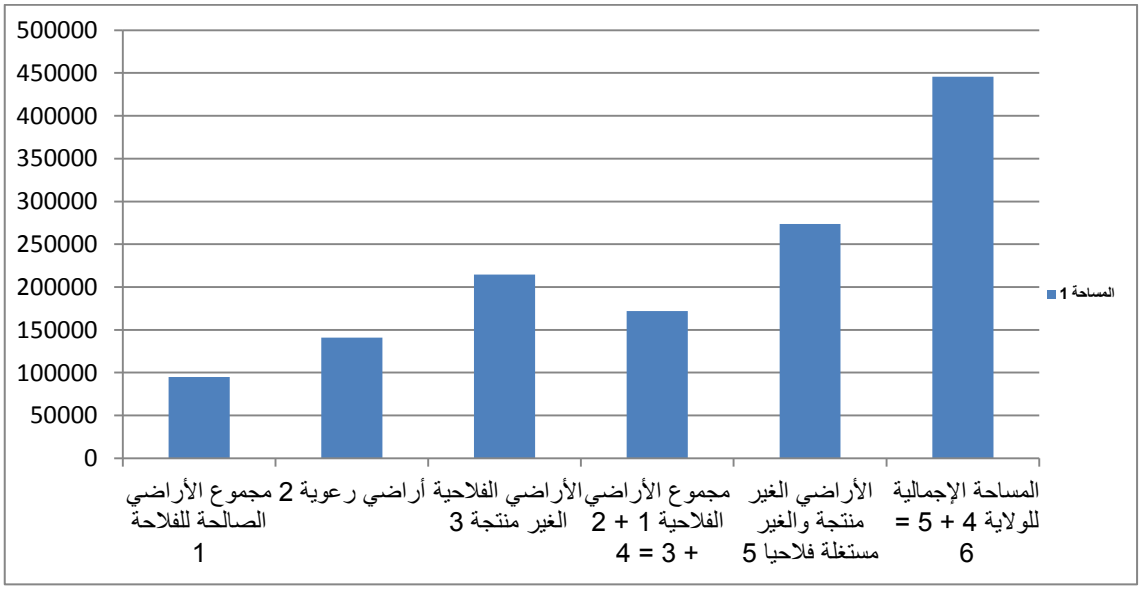

المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 06

جدول رقم (07): يوضح تعداد المنشآت الفلاحية بولاية الوادي

الوحدة	العدد
الدواجن	
دجاج اللحم	82
دجاج البيض	52
مؤسسات تحضين البيض	04
تربية السمان	02
تربية الأبقار	
مستثمرة لتربية الأبقار	02
منشأة تربية الأبقار	06
منشآت تربية المجترات الصغيرة	
عدد المنشآت الموجودة	07
تربية النحل	
عدد المربين	18
عدد الصناديق	412
اللحوم الحمراء	
عدد المذابح	24
عدد المسالخ	21
اللحوم البيضاء	
عدد المذابح	7
عدد المسالخ	02
الملابن	
عدد الملابن	04
عدد شاحنات تجميع الحليب	2
غرف التبريد	
عدد الغرف	43
عدد الآبار	
عدد الآبار	36.900
العميقة والمتوسطة	530
السطحية	36.370

المصدر: معلومات من طرف ممثلي الغرفة الفلاحية لولاية الوادي، بتاريخ 24 مارس 2022، على الساعة10:00 صباحا.

مما نلاحظه من الإحصائيات الموضحة بالجدول أعلاه النقص الواضح للمنشآت الفلاحية بالنسبة للمكانة الفلاحية للولاية وطنيا وتربعها على صدارة العديد من المنتجات الفلاحية مقارنة بولايات شمالي الوطن تحوز على إمكانيات بشرية وطبيعية ولديها إرث فلاحي من المعمرين الفرنسيين في حين تتذيل الترتيب الوطني للمنتجات الفلاحية مقارنة بولاية صحراوية كولاية الوادي.

ثانيا: الكهرباء الفلاحية بولاية الوادي

كانت محصلة ربط المستثمرات الفلاحية بالكهرباء إلى غاية تاريخ 2022/04/14 بربط 980 مستثمرة منتشرة بمحيطات فلاحية بشبكة الكهرباء بولاية الوادي ضمن برنامج تنمية الزراعة بالمناطق الصحراوية، وشملت عمليات الربط التي جرت خلال السنة الماضية 2021 والثلاثي الأول من السنة الجارية 2022 ولفترة 15 شهرا فقط، بنحو 50 محيطا فلاحيا والتي استحدثت في إطار استراتيجية السلطات العمومية لتوفير العقار الفلاحي المربوط بالكهرباء الفلاحية لفائدة الراغبين في ولوج عالم الاستثمار الفلاحي على مستوى أقاليم 22 بلدية ويتضمن هذا المشروع شبكة كهربائية بطول يتجاوز 139 كلم موزعة بين شبكتي التوتر المتوسط والمنخفض والتي ربطت بمحولات كهربائية، وقد أعتمد في إنجاز مشاريع الربط بالكهرباء الفلاحية على معيار المناطق التي تعرف أكثر كثافة في النشاط الفلاحي، حيث تم التركيز على المحيطات الفلاحية المستحدثة في عشر بلديات ورماس قمار، تغزوت، الرقيبة، المقرن، الرباح، حاسي خليفة، سيدي عون، البياضة، الدبيلة والطريفاوي، باعتبارها تنتج ما يقارب 60 % من إجمالي المنتوجات الزراعية بالولاية، ولا تزال أشغال الإنجاز متواصلة خلال السنة الجارية 2022 قصد تلبية احتياجات الفلاحين من الكهرباء الفلاحية، لاسيما بالمناطق التي تشهد نشاطا زراعيا مكثفا في مجال الزراعات الموسمية المبكرة، والتي من شأنها أن تغطي حاجيات المواطن بأسواق الخضر والفواكه وطنيا، وتقوم اللجان التقنية المشتركة المكلفة بملف الكهرباء الفلاحية بمعية غرفة الفلاحة بإحصاء الفلاحين غير المستفيدين من الكهرباء لبرمجة مشاريع الربط على مراحل وقد تم خلال الخمس سنوات الأخيرة 2017-2021 ربط حوالي 6000 مستثمرة زراعية بشبكة الكهرباء الفلاحية على مستوى تراب الولاية[1].

من خلال ما تم استعراضه بأن هناك جهود معتبرة من طرف الدولة خاصة في مجال توصيل الكهرباء الفلاحية للمستثمرات الفلاحية، وهذا ما يفتح آفاقا جديدة في هذا النوع من الاستثمار.

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 21 مارس2022، على الساعة 14:00 مساءا.

المطلب الثاني: الملامح العامة للاستثمار الفلاحي لولاية الوادي

تحاول الدراسة من خلال هذا المطلب إبراز أهم الإمكانيات التي تمتلكها ولاية الوادي في مجال الإنتاج الفلاحي والحيواني.

أولا: ولاية الوادي كقطب للإنتاج الفلاحي والحيواني

تعرف ولاية الوادي كغيرها من الولايات الصحراوية منذ القديم بزراعة النخيل وهذا لمناسبة مناخها لذلك بالإضافة إلى احتوائها على مخزون معتبر من المياه الجوفية مما ساعدها على الحصول على أفضل أنواع الزراعات الدائمة، كما أن للدعم المخصص لغرس الزيتون أولوية عند السلطات الوصية للقطاع بولاية الوادي، مما دفع العديد من الفلاحين والمستثمرين إلى غرسه بالمنطقة بالإضافة إلى تجريب الاستثمار في أنواع أخرى كأشجار العنب، وتعتبر منطقة وادي سوف أحد أهم موردي السوق الجزائرية من الخضراوات منذ القدم لكون الفلاح السوفي مارس هذا الشكل من الزراعة تحت ظل النخيل في شكل أحواض وبمرور الوقت تطورت طرق السقي في بداية القرن الحالي إلى أسلوب التقطير والبيوت البلاستيكية والرش المحوري مما أدى إلى زيادة كبيرة وغير مسبوقة من المحاصيل في مختلف فصول السنة، وتعرف الولاية بزراعات أخرى كالحبوب والزراعات الحقلية والزراعات المحمية والزراعات الصناعية، بالإضافة لكون الولاية المحرك الرئيسي لسوق الماشية في الجنوب الشرقي خاصة الأغنام والماعز مقارنة بباقي المواشي الأخرى، كما لا يزال الكثير من البدو الرحل متمسكين بتربية الإبل، وانتشر في الآونة الأخيرة تربية النحل داخل الحقول كثقافة جديدة شجعتها الدولة من خلال دورات وحملات تحسيسية بفائدته البيولوجية وأيضا من خلال توزيع الصناديق المخصصة لتربية النحل على صغار الفلاحين والمستثمرين، والجدول الآتي يبين لنا الإنتاج والتعداد الحيواني لولاية الوادي لسنة 2021.

جدول رقم (08): يبين الإنتاج الحيواني لولاية الوادي لسنة 2021

تعداد رؤس الماشية		الإنتاج الحيواني	
الأغنام	752.350 رأس	اللحوم الحمراء	161.369 قنطار
الأبقار	22.950 رأس	اللحوم البيضاء	676.683 قنطار
الماعز	434.000 رأس	البيض	4.110.000 بيضة
الإبل	55.025 رأس	الجلود	16.193 قنطار
/	/	الصوف	7610 قنطار
/	/	العسل	36 قنطار

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية

جدول رقم (09): يبين الإنتاج الزراعي لولاية الوادي للفترة الممتدة ما بين سنتي 2017-2021

سنوات الدراسة	المحاصيل الحقلية		منها البطاطس		منها الطماطم		مجموع المحاصيل الصناعية		عدد النخيل المغروس	عدد النخيل المنتج	التمور المنتجة (ق)	مجموع المحاصيل العلفية		مجموع الحبوب الشتوية	
	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)				الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)	الإنتاج (ق)	المساحة (هـ)
2017	16.131.000	46.856	11.530.000	35.000	21.700.00	3.070	125.870	4.030	3.890.330	3.735.800	2.624.400	391.200	2.654	570.000	14.000
2018	16.214.813	49.439,95	11.360.000	36.200	21.631.00	3.130	140.910	5.050	3.928.200	3.790.000	2.731.200	406.800	2.900	302.880	12.612
2019	17.431.796	51.000	12.140.000	37.000	23.980.00	3.397	148.770	5.285	3.975.930	3.819.448	2.752.100	493.334	3.710	302.440	10.840
2020	17.554.923	58.400	11.965.000	36.500	26.750.00	3.925	149.125	5.210	4.017.770	3.852.520	2.775.500	388.432	2.616	232.720	7.748
2021	19.561.142	49.881	12.941.425	36.209	33.373.89	4.460,08	161.660	5.466	4.066.995	3.884.735	2.798.100	620.670	3.074	280.612	8.788

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية.

نلاحظ من بيانات الجدولين السابقين وجود أرقام مشجعة جدا للولوج للاستثمار الفلاحي في شقيه الحيواني والنباتي بولاية الوادي، وهذا لتطور المسجل الثابت والسريع على مدى سنوات الدراسة (2017-2021)، وهذا بالرغم من افتقار الأراضي المخصصة للرعي للغطاء النباتي، وكذا الحالة الصحية والوبائية والسياسية التي عرفتها الجزائر في آخر ثلاث سنوات الأخيرة التي تضمنها مجال الدراسة بين سنتي (2019-2021)، الأمر الذي يبرهن لنا عند تفحصنا لتلك الأرقام المكانة التي تربعت عليها ولاية الوادي فلاحيا مؤخرا، والتي تعطي ضمانات لأي مستثمر عنده نية الولوج للاستثمار بهذه الولاية القطب.

ثانيا: واقع الاستثمارات الفلاحية المستحدثة بولاية الوادي

حاولت الدراسة التطرق إلى أهم الزراعات المستحدثة في ولاية الوادي، والتي كان من بينها زراعة الشمندر السكري، حيث تم انتقاء 15 موقعا على مستوى 15 بلدية بولاية الوادي مع بداية سنة 2020 قصد زراعة خمسة (5) أصناف من الشمندر السكري الذي يبدأ موسم زراعته شهر سبتمبر، ويتم حصده بين الفترة الزمنية الممتدة من شهري مارس وأبريل، ويرجع أول تاريخ لتجربة زراعة قصب السكر بمناطق الجنوب كانت بولاية الوادي في سنة 2007 بإقليم بلدية المقرن التي تعتبر الأولى من نوعها على المستوى الوطني، وذلك نظرا لرغبة الفلاحين على الاستثمار في هذه الزراعة المعبر عنها خلال الخرجات الإرشادية التوجيهية والمرافقة التقنية لأجهزة الغرفة للتأكيد على أهميتها في إعطاء قيمة مضافة للاقتصاد الوطني[1].

قبل أن تتوسع بعد ذلك هذه الزراعات من خلال تجارب فلاحية أخرى بمرافقة تقنية من مهندسين مختصين في الفلاحة الصحراوية، حيث تم جلب البذور من مصر والمملكة العربية السعودية، وذلك اعتمادا على النتائج المخبرية التقنية المدروسة والتجارب الحقلية التي أجريت على هذا النوع من الخضروات الصناعية أثبتت نجاعة زراعتها بمناطق الجنوب لتوفرها على الخصائص الملائمة للزراعة وهي التربة والماء والمناخ وحسب تقديرات محلية تحصلنا علها من مديرية المصالح الفلاحية فإن ما يقارب 100 ألف هكتار وطنيا من الشمندر السكري بمحصول 90 طن في الهكتار الواحد في أسوأ الظروف، يضمن تحقيق اكتفاء ذاتي وتلبية حاجيات الجزائر من السكر والسكاكر بصفة عامة، فهي تسمح بإنتاج 2.12 مليون طن من السكر بنسبة سكر عالية تقدر بـ23.6%، وهي أعلى بكثير من النسب العالمية التي لا تتجاوز في أحسن الأحوال

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 21 مارس2022، على الساعة 14:00 مساءا.

16 %، وأكدت عدة تجارب حقلية أن الشمندر السكري يحقق نتائج نمو باهرة في الأراضي الزراعية المهلكة، مما سيساهم في تأهيل الأراضي الزراعية نظرا لدور هذه الزراعة في تنشيط التربة من الناحية البيولوجية والقضاء على أمراض التربة، ويزرع وينمو بدون تسميد معدني أوعضوي أومبيدات كيميائية، وهو يضمن ربحية للفلاح وأيضا توفير منتوج بيولوجي سليم، ولإبراز الجدوى الاقتصادية من زراعة قصب السكر باعتبار أن الفلاح يستعمل أشجار قصب السكر كمصدات ناجعة للرياح نظرا لكثافتها من جهة ولأنها أيضا لا تتطلب تكاليف مادية لزراعتها ومتابعتها كأدوية والمبيدات، زيادة على أنها أشجار سريعة النمو ولا تستهلك المياه بكثرة، فهي تسقى مرة واحدة في الأسبوع، فضلا عن استغلالها مشروبا طبيعيا.

ثالثا: التأمين الفلاحي بولاية الوادي

كما يلعب التامين الفلاحي دورا مهما في المشي قدما نحو تطوير جدي لهذا القطاع الحيوي، وكمثال عن مختلف هيئات التامين الفلاحي المعتمدة من قبل السلطات الوصية نجد منها الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي ممثلا بالمديرية الجهوية للتعاون الفلاحي بولاية ورقلة، وقد قامت مؤخرا بفتح فروع لها في عدة بلديات بولاية الوادي وآخرها مكتبا للصندوق الفلاحي ببلدية حاسي خليفة الواقعة شرقي الولاية، ولو أن فتحه جاء متأخرا لما تتميز به تلك المنطقة من العديد من المنتوجات في عدة شعب فلاحية تجاوزت 14 شعبة، إلا أنه سيستفيد الفلاحون ومربو المواشي عن طريق مختلف التأمينات التي سيقرها هذا الصندوق في حماية مختلف منتجاتهم الفلاحية ومواشيهم خاصة في ظرف تتسارع فيه التغيرات المناخية من عواصف رملية وأخطار مناخية ووبائية أخرى، حيث سيضمن هذا الصندوق بتأمين المنتوجات الفلاحية ضد الخسائر التي تلحق بالمساحات المزروعة المؤمنة مسبقا بعقود خاصة بطبيعة المنطقة ومستحقات مالية ميسرة كترغيب أولي لهم، كما تلعب العمليات التحسيسية في أوساط الفلاحين ومربي المواشي بغية تغير نظرتهم المرتبطة أساسا بالمجال الربحي كأولوية قبل المجال الاقتصادي لتامين محاصيلهم بصفة موسمية وخاصة للمنتجات الاستراتيجية التي تراهن عليها الدولة كبديل مستقبلي للمحروقات، الأمر الذي سيعمل على ازدهار الفلاحة في مثل هذه المناطق والتي يراهن فلاحوها عن تصدرهم للمراتب الأولى في كذا محاصيل رغم قساوة الطبيعة[1].

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 21 مارس2022، على الساعة 14:00 مساءا.

المبحث الثالث: محصلة وآفاق القطاع الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المحلية لولاية الوادي

يلعب الاستثمار الفلاحي دورا مهما في ترقية وتطوير القطاع الفلاحي بشكل عام فهو يعتبر أساس القيمة المضافة في القطاع الاقتصادي ككل مما ينجم عليه عدة أبعاد تنموية متمثلة في البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ومن أجل تحقيق تلك الأبعاد فهي بالتالي تحقق لنا أفاق اقتصادية نذكر منها التخفيف من حدة البطالة وزيادة مناصب الشغل وكذا تحقيق الاكتفاء الذاتي للمنتجات الزراعية ومن ثم تطوير وزيادة الصادرات خاصة وأن الدولة الجزائرية تراهن على الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الأول: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المحلية لولاية الوادي

أولا:دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المحلية بولاية الوادي

يمكن إبراز دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاقتصادي في التنمية المحلية لولاية الوادي من خلال الكشف عن مدى مساهمته في الناتج المحلي الوطني الإجمالي، وكذا مساهمته في عمليات التصدير وجذب العملة الصعبة.

1- نسبة الناتج الوطني الفلاحي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017-2020

يوضح الجدول أدناه قيمة الناتج الوطني الفلاحي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي وذلك خلال الفترة (2017-2020)، كالآتي:

الجدول رقم (10): يوضح الناتج الوطني الفلاحي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017- 2020

البيان / السنوات	2017	2018	2019	2020
الناتج الوطني الإجمالي (مليار دج)	18.880	20.390	20.500	18.380
الناتج الوطني الفلاحي (مليار دج)	3.341,50	3.270,76	3.314,28	3.496,87
النسبة المئوية	% 17,69	% 16,04	% 16,16	% 19,02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معلومات من موقع البنك الدولي، data.albankaldawli.org ، بتاريخ 2022/05/24، على الساعة 12:00 زوالا.

نلاحظ من قراءتنا للبيانات الإحصائية والموضحة في الجدول أعلاه بان هناك شبه ثبات في نسبة الناتج الوطني الفلاحي مقارنة بالناتج الوطني الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017 – 2019

إلا أنه هناك زيادة تقدر بـ بنسبة 2,86 % لسنة 2020 قيمة، وهذا ما يبرز أهمية هذا القطاع ومشاركته بنسبة ما يقارب 5/1 من قيمة الناتج الوطني السنوي الإجمالي، مما يبين أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الوطني.

2- قيمة الناتج الوطني الفلاحي ونصيب الفرد منه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017- 2020

يوضح الجدول أدناه قيمة الناتج الوطني الفلاحي ونصيب الفرد منه، وذلك خلال الفترة (2017-2020)، كالآتي:

الجدول رقم (11): يوضح الناتج الوطني الفلاحي ونصيب الفرد منه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2017- 2020

البيان / السنوات	2017	2018	2019	2020
الناتج الوطني الفلاحي (مليون دج)	3.341.503	3.270.769	3.314.285	3.496.875
عدد السكان (مليون نسمة)	41,39	42,23	43,05	43,85
نصيب الفرد من الناتج الوطني الفلاحي (مليون دج)	0,080	0,077	0,076	0,079

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية

نلاحظ من قراءتنا للبيانات الإحصائية والموضحة في الجدول أعلاه بان هناك شبه ثبات في قيمة ونسبة نصيب الفرد من الناتج الفلاحي عبر كامل سنوات الدراسة بالنسبة لما تساهم به الفلاحة في الناتج الوطني الإجمالي سنويا، وهذا ما يبرز أهمية هذا القطاع للنهوض بالتنمية المحلية وقد دعم ذلك تزايد الاهتمام الحكومي مؤخرا بدعم هذا القطاع ماليا وتقنيا، إلا أنه بالنظر إلى المقومات التي يمتلكها هذا القطاع محليا يمكن أن تكون هذه النسب مرتفعة أكثر من ذلك، إن كان هناك استغلال أمثل لتلك الإمكانيات والمقومات الزراعية الموجودة.

3- مدي مساهمة الناتج الفلاحي لولاية الوادي في الناتج الوطني الفلاحي خلال الفترة 2017-2020

يوضح الجدول أدناه مدى مساهمة الناتج الفلاحي لولاية الوادي مقارنة بالناتج الوطني الفلاحي وذلك خلال الفترة (2017-2020)، كالآتي:

الجدول رقم (12): يوضح مدي مساهمة الناتج الفلاحي لولاية الوادي في الناتج الوطني الفلاحي خلال الفترة 2017-2020

البيان / السنوات	2017	2018	2019	2020
الناتج الوطني الفلاحي (مليار دج)	**3.341,503**	**3.270,769**	**3.314,285**	**3.496,875**
الناتج الفلاحي لولاية الوادي(مليار دج)	**204,5**	**212,6**	**208,8**	**223,8**
النسبة المئوية	**% 6,12**	**% 6,5**	**% 6,3**	**% 6,4**

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية

نلاحظ من قراءتنا لمضمون الجدول أعلاه، بان هناك نسب محترمة لمدى مساهمة الناتج الفلاحي لولاية الوادي في الناتج الوطني الفلاحي خلال الفترة (2017-2020) والتي تتراوح بين 06.12 % و 06.50 %. فمن ثبات هذه النسب عبر السنوات المدروسة نستنتج بأنه ليس هناك تطور ملحوظ في الناتج المحلي الفلاحي من 204,5 مليار دج لسنة 2017 إلى 223,8 مليار دج لسنة 2020 بزيادة معتبرة مقدرة بـ 19,3 مليار دج، وهذا ما يوضح موقع هذا القطاع بولاية الوادي وعلى المستوى الوطني كذلك، والذي يستوجب التفاتة جادة من طرف السلطات المركزية والمحلية القائمة على هذا القطاع، بغية تخصيص المزيد من الاعتمادات والصناديق التي تمول مستثمري هذه المناطق، مع ضرورة المرافقة الميدانية والدورية لهم، وكذا توفير وتهيئة كل الظروف التي من شأنها أن تزيد قيمة مضافة لهذا القطاع، وذلك بإنشاء العديد من المستثمرات الفلاحية الجديدة.

4- مجمل الصادرات الفلاحية لولاية الوادي وكذا وجهات التصدير خلال الفترة 2017-2021

يوضح الجدول الآتي مجمل قيم عمليات التصدير للمنتجات الفلاحية المسجلة ذات المنشأ المحلي بالوادي، ووجهاتها عبر دول العالم، للفترة موضوع الدراسة كالتالي:

جدول رقم (13) يوضح النتائج المحققة بعمليات التصدير للمنتجات الفلاحية بولاية الوادي للفترة الممتدة بين سنتي 2017-2021

المنتوجات الفلاحية	وجهات التصـــدير	الكمية بالكيلوغرام	سنوات التصدير	قيمة الصادرات	
				بالأورو€	بالدولار$
التمور ومشتقاتها	روسيا، دبي، البحرين، إندونيسيا، الهند، سوريا، الكوت ديفوار، موريتانيا، اليونان	1.380.634,08	2017	840.736,68	1.004.581,85
	روسيا، بنغلاديش، الهند، ماليزيا، الو م أ، الصومال، إندونيسيا، قطر، المغرب، فرنسا، موريتانيا	1.521.618,4	2018	575.486,58	1.443.046,54
	روسيا، بنغلاديش، الهند، ماليزيا، الو م أ، إسبانيا، بريطانيا، إندونيسيا، قطر، المغرب، فرنسا، النيجر، اليونان، دبي	629.862,50	2019	333.025,34	504.966,42
	بنغلاديش، الهند، فرنسا، اسبانيا، إندونيسيا	251.924	2020	86.200,80	204.060
	فرنسا، إسبانيا، موريتانيا، ماليزيا	607.406,40	2021	168.126,24	43.401
البطاطس	/	/	2017	00	00
	/	/	2018	00	00
	ليبيا، اسبانيا، فرنسا	696.996	2019	110.516,62	87.160,75
	اسبانيا	331.000	2020	114.910	00
	إسبانيا، النيجر، موريتانيا	44.000	2021	9.120	00
باقي الخضر والفواكه: البطيخ الأصفر والأحمر ومطحون نوى الزيتون وفاصوليا والبطاطا والزيوت والعقاقير والثوم والبصل وغيرها	عينات من الخضر لمعرض دبي	80	2017	00	80
	قطر، موريتانيا، فرنسا	29.320	2018	13.800	24.592
	ليبيا،اسبانيا، فرنسا، بوركينافاسو	703.396	2019	19.630	109.630
	عينة من عاقر القرحة لدولة باكستان	50	2020	00	25
	فرنسا، موريتانيا، باكستان	267.658,80	2021	298.653,80	71.828,80

المصدر: غرفة التجارة والصناعة – سوف، أنظر كل من الملاحق رقم: 01، 02، 03، 04، 05.

يوضح الجدول أعلاه مجمل النتائج المحققة لعمليات التصدير للقطاع الفلاحي إلى دول العالم منها الأوروبية والإفريقية والآسيوية، حيث تتمثل المنتجات الفلاحية لولاية الوادي والمخصصة لعمليات التصدير في التمور ومشتقاتها وكذا البطاطس وباقي الخضر والفواكه.

ومما نلاحظه من بيانات الجدول أعلاه أن عمليات التصدير في نوع التمور ومشتقاته عرفت تذبذبا في كميات التصدير خلال فترة الدراسة (2017-2021)، حيث كانت تتراوح بين 1.521.618,40 كلغ سنة 2018 و 251.924 كلغ سنة 2020، أما شعبة البطاطس فقد بدأت عمليات التصدير بها في سنة 2019 بكمية قدرت بـ 696.996 كلغ، أما شعبة باقي الخضر والفواكه فقد عرفت تذبذبا في عمليات التصدير خلال فترة الدراسة فوصلت إلى أكبر كمية مصدرة منها في 2021 مقدرة بـ 267.658,80 كلغ.

من خلال قرأتنا لهاته البيانات نجد أن أكثر الشعب التي أحتلت الصدارة في التصدير للمنتجات الفلاحية ذات المنشأ المحلي المسجلة بولاية الوادي هي شعبة التمور ومشتقاتها وبدرجة أقل الخضر والفواكه ومن هنا ترتسم في أذهاننا المكانة التي تحوزها ولاية الوادي في عمليات التصدير وتعزيز رصيد الاقتصاد الوطني من العملات الأجنبية خاصة في القطاع الفلاحي، وأن هذه البيانات يمكن أن تكون في إرتفاع في آفاق سنة 2025، بالنظر إلى اهتمامات والبرامج والدعم المخصص لهذا القطاع والتعويل عليه في عمليات التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية للقطاع المحروقات.

ثانيا: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المحلية بولاية الوادي

يعتبر العمل الفلاحي بمثابة المحرك الأساسي لعوامل الإنتاج الأخرى بمعنى أنه مهما بلغت أهمية الأرض وأهمية أدوات ومواد الإنتاج فإنها تبقى عقيمة ميتة وتفقد أهميتها وفاعليتها إذا لم يحركها العمل الإنساني ويوجهها لتحقيق هدف معين.

1- تطور التشغيل في القطاع الفلاحي محليا

الجدول التالي يبين وضعيات مناصب الشغل المسجلة بولاية الوادي في القطاع الفلاحي خلال الخمس سنوات موضوع دراستنا، كالآتي:

جدول رقم (14): يوضح مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بولاية الوادي في الفترة الممتدة مابين سنتي 2017-2021

السنوات	العدد الكلي للعاملين	الدائمين	المؤقتين
2017	131.520	86.521	44.999
2018	132.640	87.500	45.140
2019	133.300	87.700	45.600
2020	134.300	84.920	49.380
2021	135.300	84.700	50.600

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية.

ويمكن توضيح بيانات الجدول أعلاه في الشكل المبين أدناه:

الشكل رقم (05): يوضح مناصب الشغل في القطاع الفلاحي بولاية الوادي في الفترة الممتدة مابين سنتي 2017-2021

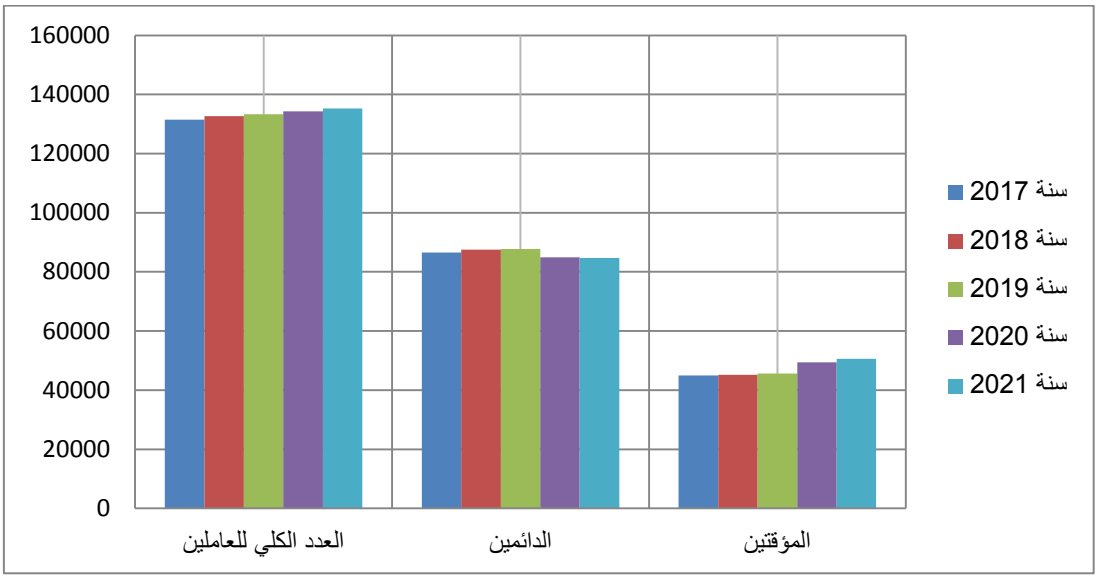

المصدر: من اعداد الطلبة بناءا على بيانات الجدول رقم 14

من خلال مما ملاحظاتنا لمعطيات الجدول أعلاه لسنوات الدراسة نلاحظ أن هناك تطور في مساهمة القطاع الفلاحي في خلق مناصب شغل سواء دائمة أو مؤقتة، حيث نلاحظ أن هناك ارتفاع في العدد الكلي للعاملين في هذا القطاع خلال فترة الدراسة 2017-2021، منتقلة من 131.520 عامل في سنة 2017 إلى 135.300 عامل في سنة 2021 بفارق 3780 عامل محققة خلال فترة الدراسة.

في المقابل نلاحظ أن هناك نسبة معتبرة من هذه المناصب المحققة هي في شكل مناصب مؤقتة، حيث تزايدت هذا النوع الأخير من المناصب من 44.999 منصب شغل سنة 2017 إلى 50.600 منصب شغل سنة 2021، وهذا ما يعطي خلفية على أن هناك مساهمة معتبرة للقطاع الفلاحي في خلق مناصب شغل ولاكن في نسبة معتبرة منها هي في شكل مناصب شغل موسمية ومؤقتة وهذا نظرا لطبيعة القطاع الذي يزداد فيه خلق مناصب شغل في مواسم معينة وتقل في مواسم أخرى.

ثالثا: دور الاستثمار الفلاحي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المحلية بولاية الوادي

تهتم المنظمات الدولية بالبعد البيئي للقطاعات الاقتصادية في عمليات إنتاجها محافظة منها على بيئة سليمة وبصمة ايكولوجية مرتفعة، حيث تعتبر منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية إن استخدام الموارد الأرضية في الزراعة، مساحة الغابات، استخدام الأمثل للموارد المائية في الري الفلاحي بتقنيات اقتصادية هي أهم مؤشرات البعد البيئي للتنمية الفلاحية المستدامة.

1- لمحة حول وضعية استخدام الموارد الأرضية لولاية الوادي موضحة كما يلي[1]:

- ✓ المساحة الفلاحية الإجمالية 1.768.900 هكتار أي ما يعادل 40% من مساحة الولاية الإجمالية.
- ✓ المساحة الفلاحية المزروعة 100.000 هكتار أي ما يعادل 06 % من المساحة الفلاحية الإجمالية.
- ✓ المساحات الفلاحية المسقية بطرقة الرش المحوري 32.000 هكتار أي ما يعادل32% من المساحة الفلاحية الإجمالية.
- ✓ المساحات الفلاحية المسقية بطرقة التقطير 25.000 هكتار أي ما يعادل 25% من المساحة الفلاحية الإجمالية.

2- الآثار الناجمة عن التحول في الأنشطة الزراعية لولاية الوادي

أدى التحول في النشاط الزراعي في إقليم ولاية الوادي إلى تحول المظهر العام للولاية بداية من طبوغرافيا المنطقة، وحتى إلى المساحات الزراعية التي تظهر من الجو كحدائق دائرية الشكل، وقد أدى هذا التغيير إلى حدوث تأثيرات على المحيط وعلى الإنسان، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي.

وتنقسم مؤثرات القطاع الفلاحي على البيئة والمحيط إلى مؤثرات إيجابية وأخرى سلبية، وهي كالآتي[2]:

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 21 مارس2022، على الساعة 14:00 مساءا.

[2] عمار مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص299.

2-1- المؤثرات الإيجابية

- ✓ الحد من ظاهرة زحف الرمال بالمنطقة.
- ✓ انتشار الثقافة الزراعية بين الفلاحين والمستثمرين من خلال التجارب والاحتكاك بالخبرات، كمكاتب الهندسة الريفية والتي تعد ملجأ للفلاحين في بعض الحالات.
- ✓ التنوع في المحاصيل، وتجريب محاصيل أخرى لم تكن معروفة للفرد السوفي من قبل.
- ✓ خلق مناخ محلي يمتاز بالرطوبة خصوصا في فصل الصيف.

2-2- المؤثرات السلبية

ومن سلبيات هذا التحول نذكر منها ما يلي:

- ✓ التأثير على البيئة والمحيط وانتشار بعض الأمراض بسبب المواد العضوية التي تجلب من ولايات أخرى.
- ✓ الحد من التوسع العمراني بالمنطقة.
- ✓ التخلي عن الموروث الزراعي التقليدي التي عرفت به المنطقة والمتمثل في زراعة النخيل سابقا.
- ✓ الاستهلاك الفلاحي اللاعقلاني للمياه الجوفي التي تزخر بها منطقة سوف.

المطلب الثاني: تقييم مجمل النتائج المحققة في القطاع الفلاحي لولاية الوادي للفترة الممتدة ما بين سنتي 2017-2021.

يعتبر الاستثمار الفلاحي وسيلة ناجحة للارتقاء بالقطاع الفلاحي وتطويره، حيث يعد هذا الأخير من أهـــم القطاعـات الـتي تسـاهم في تحقيـق التنميـة المحليـة ومنهـا المـرور بيســـر إلى التنميـة الاقتصـادية الشـــاملة، لهذا سعت السلطات الوصية والمشرفة على القطاع الفلاحي بولاية الوادي إلى تبني العديد من الـبرامج والـنظم المسـطرة والمكيفـة مـع الطبيعـة والعـادة الصـحراوية للمنطقـة، كمـا سـاهمت في مرافقـة الفـرد السـوفي بحشـد ترسـانة مـن بـرامج الـدعم الفلاحـي في شـقيه المـالي والتقـني، وكـذا دورهـا المميـز في عمليـات الإرشـاد الفلاحـي بغيـة المراقبـة الدوريـة للصـحة النباتيـة والحيوانيـة علـى مسـتوى إقليـم الولايـة، لمـا تحتلـه هـذه الأخيرة من مراكز متقدمة من ناحية جودة المنتوج الفلاحي كما ونوعا على المستوى الوطني، مما فتح آفاق جديدة للتصدير للخارج وعقد شراكات مع دول أجنبية لغرض الاستفادة من خبراتها المتقدمة زراعيا، الأمر الـذي سـاهم في ريـادة الولايـة في هـذا المجـال وجعلهـا تسـاهم بنسـب محترمـة في الاقتصـاد الـوطني وتحقيـق الاكتفـاء الـذاتي والوصـول للتنميـة المحليـة والوطنيـة لعـدة سـنوات متتاليـة، وهـذا بـالرغم مـن وجـود نقـائص في

الهياكل والمصانع الغذائية والمنشئات القاعدية زيادة عليها الظروف المناخية الصحراوية القاسية عكس مناطق أخرى تعد سلة وطنية لو استغلت أحسن استغلال وكمثال عن ذلك سهول متيجة.

كما يظهر دور المؤسسات المشرفة على سير القطاع على مستوى الولاية من الاستغلال الأمثل والحسن للمنتوج الفلاحي ومن تخفيض نسبة التالف منه، وكذا توفير أرضية خصبة لاستثمارات جديدة وخلق مناصب شغل دائمة أو مؤقتة.

حققت ولاية الوادي وبالرغم من الحالة الوبائية التي تشهدها الجزائر على غرار باقي بلدان العالم نهاية سنة 2021 إنتاج نباتي قدره 23.500.000 قنطار سنويا بنسبة مئوية تعد ثابتة على مدار الخمس سنوات التي تسبق ذلك، وهو رقم يدرج ولاية الوادي ضمن المركز الثاني وطنيا في الإنتاج النباتي، أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فتم تسجيل ما يقدر بـ 161.369 قنطار للحوم الحمراء و676.683 قنطار للحمراء البيضاء، والتي تتوزع على حسب الصنف الحيواني التي تمتاز به الولاية من أبقار، أغنام، ماعز، الإبل ودواجن اللحم.

لقد كانت ولاية الوادي وإلى غاية نهاية سنة 2021 متربعة على الصدارة لعدة عمليات تصدير للمنتجات الفلاحية المستحدثة باستعمال البيوت البلاستكية والسقي بالتقطير زيادة على تلك المنتوجات التقليدية والمعروفة محليا، كتصدير أزيد من 143 طنا من ثلاثة أنواع من فاكهة البطيخ الأحمر والأصفر والشمام ذات النوعية الجيدة نحو فرنسا عبر ميناء ولاية سكيكدة، وقد عرفت زراعة هذه الفاكهة بولاية الوادي نجاحا باهرا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي يرجع لمساعي مصالح غرفة الفلاحة بالوادي لإقناع المستثمرين والفلاحين المنتجين بأهمية تنويع وتوجيه منتجاتهم الزراعية إلى الأسواق العالمية وذلك بفتح قنوات اتصال مباشرة بين المنتج والمتعامل الاقتصادي، وذلك في إطار الترويج للمنتوج المحلي خارجيا، على أن تشمل عمليات التصدير مستقبلا منتجات زراعية أخرى لم تكن تحقق الاكتفاء الذاتي سابقا، وهو الأمر الذي تراهن عليه السلطات الوصية على القطاع الفلاحي بالجزائر إلى غاية آفاق سنة 2025، بتصدير المزيد من المنتجات الفلاحية والتنوع فيها وفي وجهتها والوصول إلى ما قيمته 6 مليار دولار سنويا من المواد المصدرة خارج قطاع المحروقات وخاصة عبر فتح أسواق جديدة دولية للمنتوج الزراعي المحلي، في مسعى إلى دعم وتنويع مصادر الاقتصاد وتحقيق الأمن الغذائي المرجو[1].

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 21 مارس2022، على الساعة 14:00 مساءا.

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار الفلاحي في ظل البرامج التنموية للفترة الممتدة بين سنتي2022 – 2025

رغم النجاح الباهر الذي تشهده الفلاحة بولاية الوادي إلا أنه يوجد العديد من الآفاق المستقبلية التي يرجوا فلاحوا المنطقة بلوغها بالإضافة إلى رغبة الهيئات الوصية وكذا المتعاملين الاقتصاديين ومن بين أهم هذه الآفاق ما يلي:

- ✓ تحقيق الاكتفاء الذاتي على المستويين المحلي والوطني والسعي إلى التصدير.
- ✓ إعادة نشاط زراعة النخيل واستغلالها أحسن استغلال بغرض تصديره، واستعمال كل الموارد المستمدة من النخيل من غبار الطلع إلى النوى، النسغ الكامل أو ما يعرف محليا باللاقمي، العرجون، قلب النخلة أو الجمار في شتى المجالات كالعلاج والتجميل بالإضافة إلى الصناعة التقليدية الأخرى.
- ✓ تطوير والنهوض بزراعة أشجار الزيتون.
- ✓ جلب الاستثمارات الأجنبية للاستفادة من الخبرات والتقنيات وعلى سبيل المثال الاستفادة من الجارة تونس في مجال زراعة وعصر الزيتون.
- ✓ تشجيع الاستثمار في المجال الفلاحي للمساعدة في امتصاص البطالة.
- ✓ الاستعمالات الصناعية للزراعة خاصة فائض الإنتاج من البطاطس التي يدخل في عديد الصناعات مثلا الدقيق، الشيبس، الغراء ..إلخ.
- ✓ تجربة زراعة منتجات جديدة عن طرق التطوير والبحث العلمي.
- ✓ الاعتماد والاهتمام بالزراعة للوصول إلى الزراعة السياحية والزراعة الصناعية.
- ✓ استحداث مدارس عليا للفلاحة الصحراوية بولايتي الوادي وأدرار توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالتعليم العالي، وهذا حسب ما جاء به المرسوم التنفيذي رقم 21-521/520 المؤرخ في 26 ديسمبر 2021 المتضمن إنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية بالوادي، تتولى مهمة ضمان التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف تخصصات تهيئة الري الفلاحي وعلم الأمراض الزراعية، وهذا ما سيدفع إلى زيادة الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي وبالتالي ترقية التنمية المحلية[1].

كما أن الفلاحة الصحراوية بولاية الوادي تعد مكسبا وطنيا مهما يحتاج للمزيد من الدعم والإرشاد ذلك لأن الإرادة وروح المثابرة موجودة لدى الفرد السوفي رغم صعوبة وقساوة المناخ بالمنطقة، فقد حققت

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 97، المرسوم التنفيذي رقم 21-521/520 المؤرخ في 26 ديسمبر 2021 المتضمن إنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية بالوادي ، 2021، ص18.

ولاية الوادي إلى غاية نهاية سنة 2020 مجموعة من الإنجازات المعتبرة والملموسة رغم التحديات، وهذا ما يعكس روح الفلاح والمستثمر في هذه المنطقة، وعلى ضوء ذلك تكون ولاية الوادي وبالاعتماد على إحصائيات وتقديرات تطمح لتحقيق نسبة نمو في هذا القطاع تفوق 15% أي بقيمة إجمالية للمنتوج الفلاحي تقدر بحوالي 210 مليار دينار جزائري إلى غاية سنة 2025 حسب ما استندت عليه دراستنا اعتمادا على وتيرة النمو السابقة المسجلة كمعدل سنوي للفترة 2017 - 2021 بـ 12%، مع احتفاظ الولاية بالمراتب الأولى وطنيا في شعب عدة كالبطاطس بإنتاج 14 مليون قنطار بنسبة 28% من الإنتاج الوطني للبطاطس، كما يمكنها الاحتفاظ بالمرتبة الأولى وطنيا كذلك في إنتاج التبغ والمرتبة الثانية وطنيا في إنتاج التمور، كما ستعد الفلاحة بولاية الوادي المصدر الأول للشغل في ذات الفترة الممتدة بين سنتي2022 – 2025، حيث ستكون تستقبل ما يقارب 131.000 منصب شغل منها 84.000 منصب دائم، في حين سجلت البرامج التنموية خلال الفترة 2004 – 2020 مبلغ وقدره 19 مليار دينار جزائري، حيث سترتفع بنفس الوتيرة المعهودة لتصل إلى مبلغ 24 مليار دينار جزائري، ومن المتوقع الوصول إلى مساحة مستغلة تقدر بـ 180.000 هكتار في آفاق سنة 2025 وجعل من الاستثمار في هذه المنطقة مكسبا حقيقيا ومربحا رغم الصعوبات والعراقيل الإدارية الموجودة والتي تحتاج لإرادة قوية حتى يتم تذليلها والتغلب عليها[1].

ومن ما يلي نستعرض جدول يبين لنا الآفاق الإنتاجية للمحاصيل الزراعية والحيوانية بولاية الوادي إلى غاية سنة 2024 بنسبة تطور بنحو 15% *.

[1] معلومات متحصل عليها من طرف ممثلي مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية، بتاريخ 22 مارس2022، على الساعة 13:00 مساءا.

* تم اعتماد سنة 2021 كسنة أساس.

جدول رقم (15): يبين لنا آفاق إنتاج المحاصيل الزراعية والحيوانية بولاية الوادي إلى غاية سنة 2024.

التعيـــــن	أهداف الإنتاج بالقنطار لسنة 2024	نسبة تطور الإنتاج سنة 2024 مقارنة بسنة 2021	نسبة التغطية مقارنة بالإنتاج الكلي
مجموع الإنتاج النباتي	42.770.000	% 20	%100
التمور	3.200.000	% 14	% 11
الحبوب	600.000	% 13	% 02
الفول السوداني	170.000	% 37	% 0,6
المحاصيل الحقلية	23.300.000	% 19	% 83
البطاطس	15.500.000	% 20	% 55
اللحوم الحمراء	194.000	% 20	/
اللحوم البيضاء	1.015.000	% 50	/

المصدر: مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية

من خلال قرأتنا لهاته لبيانات الجدول أعلاه، نجد أن هناك نسب ترسم أفاق مستقبلية واعدة تعد لابأس بها إذ تصل إلى غاية 50 % في كميات إنتاج اللحوم البيضاء وكذالك نسبة 37 % في شعبة الفول السوداني ونسب أخرى تتراوح ما بين 20 % إلى 13 % في باقي الشعب، حيث أنها نسب لا يستهان بها كآفاق حتى سنة 2024، وبالنظر إلى اهتمامات والبرامج والدعم المخصص لهذا القطاع من طرف الدولة في السياسات العامة للنهوض بالاقتصاد الوطني ككل، والتعويل على القطاع الفلاحي في عمليات التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية للقطاع المحروقات، وزيادة الصادرات.

خلاصة الفصل الثاني:

بينت الدراسة في شقها التطبيقي أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي والذي يعد من أهم القطاعات التي تساهم في تحقيق التنمية المحلية المرجوة ومنه الوصول إلى الاستقرار والتوازن الاقتصادي المستهدف، لهذا تسعى الجزائر إلى تنمية هذا القطاع كأحد الحلول التي يراها الخبراء كفيلة لتنويع الاقتصاد الوطني، وعلى هذا السياق تطرقت الدراسة إلى أهم الأجهزة والمؤسسات المشرفة والمرافقة للقطاع الفلاحي لولاية الوادي، مع التطرق إلى أهم نشاطاتها في دعم استثمارات هذا القطاع سواء إداريا أو ماليا خلال فترة الدراسة (2017-2021)، والتي تولدت عنها نتائج إيجابية على الصعيدين المحلي والوطني.

ومن خلال تطرق الدراسة لواقع الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي، وتحليلا للمعلومات والبيانات الإحصائية لهذا القطاع، والمستمدة من مختلف الهيئات الوصية أو المرافقة للقطاع الفلاحي على المستوى المحلي، وذلك من أجل إبراز أهم البرامج والمخططات الاستثمارية في هذا القطاع محليا سواء في شقيه النباتي أو الحيواني، والتي أظهرت نتائج إيجابية تدفع إلى الزيادة للاستثمار في هذا القطاع.

ومن خلال تطرق الدراسة إلى النتائج المحققة في الاستثمار الفلاحي بالوادي وآفاقه إلى غاية سنة 2025، ومحاولة إبراز مساهمته في التنمية المحلية في أبعادها الثلاثة (الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية) أثبتت الدراسة الدور الفعال لهذا القطاع محليا، والذي انعكس على بعض المؤشرات سواء الاجتماعية بتحسن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة فرص التشغيل والتقليل من معدلات البطالة بالولاية أو اقتصاديا بزيادة نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي يسهل الخروج من دائرة التبعية لهذا الأخير.

الخاتمـــــة

من خلال دراستنا للاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في التنمية المحلية بولاية الوادي وذلك خلال الفترة 2017- 2021، وذلك بهدف الوصول إلى الكشف عن مساهمة هذا القطاع في تحقيق أبعاد التنمية المحلية سواء في الجانب الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي، حيث اعتمدت على معطيات وبيانات مستمدة من الهيئات والأجهزة المرافقة والداعمة للقطاع الفلاحي لولاية الوادي، فكانت الدراسة مقسمة إلى فصلين: فصل نظري تطرقت فيه الدراسة إلى الإطار المفاهيـــمي للاستثمـــار الفلاحي والتنمية المحلية، وفصل تطبيقي تطرقت فيه الدراسة إلى تحليل واقع وآفاق الاستثمار الفلاحي لولاية الوادي وإبراز دوره في تحقيق التنمية المحلية سواء في بعدها الاقتصادي أو الاجتماعي أو البيئي.

وبناءا على ما توصلت إليه الدراسة تم الإجابة على الفرضيات البحثية والوصول إلى النتائج ومن ثم اقتراح بعض التوصيات، لبلوغ الآفاق المستقبلية المرسومة مسبقا، والتي جاءت كالآتي:

1- نتـائج الدراسة:

✓ بينت الدراسة أهمية الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في التنمية المحلية من خلال مساهمته في زيادة الناتج المحلي وخلق فرص عمل، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

✓ من خلال الدراسة التي بينت أن ولاية الوادي لديها مقومات وإمكانيات يؤهلها لأن تكون قطبا فلاحيا بامتياز ويمكنها الاستثمار في أنواع متعددة من الإنتاج النباتي والحيواني، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

✓ استفادة ولاية الوادي من خلال البرامج والمخططات الفلاحية المعتمدة من طرف الدولة وهذا ما جعلها تظهر تفوقا في كل من الإنتاج الزراعي والحيواني خاصة بعد اعتماد هذه البرامج، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ تعتبر النتائج المحققة في إطار الاستثمار الفلاحي محليا دون المستوى المطلوب والمستهدف وذلك مقارنة بالموارد والإمكانيات الطبيعية والبشرية المتاحة لهذا القطاع، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.

✓ بينت الدراسة أن هناك زيادة في فاعلية البحث العلمي الفلاحي من طرف الدولة والذي يعتبر من أهم أساسيات الاستثمار الفلاحي، وذلك بإنشاء مدارس وطنية خاصة تهتم خصيصا بهذا الجانب على غرار المدرسة الوطنية للفلاحة الصحراوية بولاية الوادي.

✓ بينت الدراسة أنه يمكن تحقيق إقلاع اقتصادي والخروج من التبعية لقطاع المحروقات مستقبلا، وذلك بالاستغلال الأمثل للمقومات والموارد التي يزخر بها هذا القطاع محليا ووطنيا، وكذا تذليل العراقيل والمشاكل التي تقف حاجزا للاستثمار الفلاحي في بلوغ ترقية والرفع من مستوى التنمية محليا ووطنيا.

✓ يتطلب تطوير القطاع الفلاحي وتحقيق التنمية المحلية والوصول إلى الأمن الغذائي الاستمرار في تجديد الاقتصاد الفلاحي من خلال توفير بيئة محفزة وانتهاج سياسة رشيدة فعالة لدعم المشروعات الفلاحية وإدخال عمليات الرقمنة والتكنولوجيا في مراحل العملية الاستثمارية الفلاحية.

2- مقترحات الدراسة:

حرصنا على اختتام بحثنا هذا بتوصيات نرى إنها ضرورية لتعزيز مكانة الاستثمار الفلاحي محليا، لأنه يوفر الغذاء ويحقق مناصب شغل لأفراد المجتمع ويوفر لهم دخلا، فالقطاع الفلاحي هو المصدر الوحيد الذي يقلص من الفجوة الغذائية ومن التبعية الاقتصادية للخارج، ومن خلال ذلك اخترنا التوصيات التالية:

✓ وضع سياسة استراتيجية لاستهلاك المياه للرش المحوري والسقي بالتقطير، وهي إمكانيات يكاد يفتقر إليها القطاع الفلاحي حاليا، بغرض الحفاظ على المياه الجوفية وتحقيق التنمية المستدامة.

✓ خلق نظام فعال للتسويق الفلاحي وفق عوامل اقتصادية عقلانية ومراقبة دورية للأسعار، وكذا توفير وسائل التبريد بالعدد الكافي.

✓ نشر ثقافة الاهتمام بالمستثمر وبالاستثمار الفلاحي.

✓ خلق مناصب شغل لليد العاملة الفلاحية المؤهلة من حاملي الشهادات الخاصة، مع تيسير عمليات الدعم التقني والمالي خاصة لفئة الشباب بغية زيادة الإنتاج والإنتاجية كما ونوعا.

✓ تذليل المعاملات البيروقراطية التي يتعرض لها المستثمر الفلاحي إداريا.

3- آفاق البحث:

بعد معالجة إشكالية بحثنا المركزة على الدور الذي يلعبه الاستثمار في القطاع الفلاحي ودوره في التنمية المحلية بولاية الوادي خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي2017 – 2021، وتطرقنا في مضمونه للآفاق الإنتاجية على امتداد أربعة سنوات قادمة، وتضاعف وتطور مستمر لكميات الإنتاج بالنسبة لسنوات دراستنا كسنوات مرجعية ومقارنة، الأمر الذي يضعنا في أريحية اقتصادية واجتماعية لبلوغ التنمية

المحلية المرجوة، وهي تعد كإشكاليات جديرة بمواصلة البحث فيه لأهميتها النظرية والتطبيقية، وبعدة مواضيع منها:

- ✓ أثـر انضمام الجزائر للمنظمات الدولية على القطاع الفلاحي.
- ✓ دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

قائمة المصادر

والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكـــتب:

1- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات نماذج استراتيجيات، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، المطبعة الأولى، 2012.

2- عثمان أحمد الخولي ومحمود محمد الشريف، الزراعة العربية، دار المطبوعات الجديدة، الاسكندرية، مصر، 1972.

3- منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،2015.

4- نائل عبد الحافظ العواملة، إدارة التنمية، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2016.

الرسائل والأطروحات الجامعية:

1- جميلة لرقم، مساهمة الزراعية في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،1997.

2- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر، واقع وآفاق، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2010.

3- رابح زبيري، الإصلاحات في القطاع الزراعي في الجزائر وأثارها على تطوره، أطروحة دكتوراه الدولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1996.

4- رشيد حمريط، دور الاستثمار الفلاحي في دعم ايرادات الدولة – الزراعات الصحراوية – ولاية بسكرة أنموذجا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.

5- سهيلة مصطفى، الاستثمار الفلاحي وأثره على حركة التجارة الخارجية للمواد الغذائية الأساسية في دول شمال إفريقيا، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص إدارة أعمال وتجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الموسم الجامعي، 2017/2016.

6- عباسى بحة، قرار الاستثمار الزراعي، دراسة عينة من مشاريع الاستثمارات الزراعية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1998.

7- غردي محمد والقطاع الزراعي الجزائري و إشكالية الدعم و الاستثمار في ظل الانضمام إلى منظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل الاقتصادي 2012/2011.

8- فوزيه غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ميلودي، سعيدة، 2017/2018.

9- مليكة حرمولي، السياسة الفلاحية في الجزائر والإصلاحات الطارئة إليها (دراسة حالة البويرة) رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر، 2005.

الملتقيات العلمية:

1- فضيلة بوطورة وعلاء الدين الوافي، التوجه نحو الاستثمار الفلاحي كآلية للتنويع الاقتصادي في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى وطني حول قطاع الفلاحة في الجزائر الواقع والآفاق، جامعة البويرة، يوم 11 مارس 2021.

المجلات:

1- إبراهيم أحمد سعيد، أهمية الاستثمارات في الأمن الغذائي العربي (الاقتصاد الزراعي العربي واقعا طبيعيا وبشريا)، مجلة جامعة دمشق، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة دمشق، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث والرابع 2011.

2- أحمد غريبي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد الرابع، أكتوبر 2010.

3- بوجطو حكيم ومحمد أمين مصطفاوي، القطاع الفلاحي في الجزائر بين الواقع والمأمول، مجلة المشكاة في اقتصاد التنمية والقانون، المجلد 05، العدد: 12، 2020.

4- زكية اكلي، فريد كافي، التنمية في الجزائر، قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق، مجلة اقتصاديات المال والأعمال JFBE.

5- صحراوي العيد، دور الاستثمار المحلي الفلاحي في دعم التمويل الذاتي للجماعات الإقليمية في الجزائر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة قسنطينة، المجلد 14، العدد 5، 2020.

6- عبد الله حمد الدباش، الاستثمار الزراعي ودوره في تطوير القطاع الزراعي في إقليم كردستان، العراق، جامعة دهكوك، مجلة جامعة نوروز، العدد الأول، العراق، 2012.

7- عمار مصطفاوي، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية- إقليم وادي سوف نموذجا، مجلية البحوث ودراسات، العدد 24، 2017.

المواقع الإلكترونية:

1- موقع الديوان الوطني للإحصائيات، www.ons.dz.

2- موقع البنك الدولي، data.albankaldawli.org.

اللقاءات والمقابلات:

1- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية بالوادي، مونوغرافيا ولاية الوادي 2020، جويلية 2021.

2- مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي، مكتب الإحصائيات الفلاحية.

3- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة لولاية الوادي.

4- الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الوادي.

5- الغرفة الفلاحية لولاية الوادي.

6- غرفة التجارة والصناعة – سوف.

الجرائد الرسمية:

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، المرسوم التنفيذي رقم 90 -195 المؤرخ في 23 جوان 1990، الذي يحدد قواعد تنظيم مصالح الفلاحة في الولاية وعملها، 1990.

2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 18، المرسوم التنفيذي رقم 92 -98 المؤرخ في 03 مارس 1992، المتضمن إحداث الغرفة الوطنية للفلاحة، 1992.

3- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 44، المرسوم التنفيذي رقم 94 -188 المؤرخ في 06 جويلية 1994، المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين على البطالة، 1994.

4- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 64، المرسوم التنفيذي رقم95 -333 المؤرخ في 25 أكتوبر 1995، المتضمن إنشاء محافظات ولائية للغابات، 1995.

5- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 16، المرسوم التنفيذي رقم 96 -93 المؤرخ في 03 مارس 1996، المتضمن إنشاء غرف التجارة والصناعة، 1996.

6- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 55، المرسوم التنفيذي رقم 01 -282 المؤرخ في 24 سبتمبر 2001، المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها، 2001.

7- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06، المرسوم التنفيذي رقم 04 -14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر وتحديد قانونها الأساسي، 2004.

8- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 70، المرسوم التنفيذي رقم 20 -329 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020، المتضمن الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 96 – 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي وتغيير تسميتها، 2020.

9- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 97، المرسوم التنفيذي رقم 21-521/520 المؤرخ في 26 ديسمبر 2021 المتضمن إنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية بالوادي، 2021.

10- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 26، المرسوم التنفيذي رقم 21 -128 المؤرخ في 29 مارس 2021، الذي يعدل ويتمم المرسوم رقم84 - 365 المؤرخ في 1 ديسمبر 1984.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1- Jean yvesgouttebel, stratégie de developpementteritorial, edeconomica, paris, 2003.

2- Mohammed J. Rashid Le plan national de développement agricole et son rôle dans le développement local en Algérie, le cas du district d'El-Borg.Assiut J. Agric. Sci, (45) N° (4) 2014.

قائمة الملاحـــق

الجمهـوريـــة الجزائـريـــة الديمقـــراطيـــة الشعبـيـة
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التـجـــــارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفـة التجـارة والصناعـة
" سـوف "

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE " SOUF "

حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2017

حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف

المصـــدر	المنتوج	الوجـهـة	الكمية (كلغ)	القيـمـة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور وعسل التمور	روسيا، دبي، اندونيسيا، الهند، سوريا	852343 كلغ	/	$ 991098.15
	وخل التمور	كوت ديفوار، موريتانيا، اليونان	364786.08 كلغ	€ 601522.18	/
02	عينات خضر	معرض دبـي	80 كلغ	/	$ 80
	تمـور	لندن	54000 كلغ	€ 136100	/
03	تمـور	دبي، البحرين	51464 كلغ	/	$ 13483.7
	عينات تمور	معرض ايطاليا	41 كلغ	€ 114.5	/
04	تمـور	المغرب	58000 كلغ	€ 103000	/
05	مزيل روائح جسدية	السودان	68.88 كلغ	/	$ 167.04

الملحق رقم (01): حصيلة عمليات التصدير بولاية الوادي لسنة 2017

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفة التجارة والصناعة
" سوف "

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE " SOUF "

حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2018

حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف

المصدر	المنتوج	الوجهة	الكمية (كلغ)	القيمة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	روسيا، دبي، بنغلاديش، الهند، ماليزيا، الو.م.أ، الصومال، أندونيسيا، قطر	1176342	/	S 1400596.5
		كوت ديفوار، ألمانيا، المغرب	264576.4	€ 447222.42	/
	مطحون نوى الزيتون	قطر	4200	/	S 16800
02	تمور، فاصوليا، بطاطس	قطر	8420	/	S 7792
	تمور	قطر، دبي	11900	/	S 15050
		فرنسا	1001	€ 1601.5	/
03	عينات تمور	دبي	42	/	S 60
	تمور	بريطانيا	3024	€ 4233.6	/
04	تمور	المغرب	10000	€ 20000	/
05	عطور	ليبيا	1096.1	/	S10148.04
		السينغال	7251	€ 31438.56	/

الملحق رقم (02): حصيلة عمليات التصدير بولاية الوادي لسنة 2018

06	بقايا كرتون	تونس	100000	/	S 12500
07	عينة ملح صناعي	تونس	04	/	/
08	تمـــور	المغرب	12000	€ 24000	/
09	تمـــور	دبي	2000	/	S 4000
10	تمـــور	دبي	3000	/	S 5400
11	مزيل روائح جسدية	تونس	3600	/	S 12960
12	تمـــور	فرنسا	1756	€ 4427.5	/
13	تمـــور	موريتانيا	17857	€ 32963	/
14	بقايا كرتون	بنغلاديش	250500	/	S 19539
15	تمـــور	موريتانيا	7000	€ 4200	/
	بصل	موريتانيا	14000	€ 4200	/
16	تمـــور	فرنسا	2700	€ 5400	/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفة التجارة والصناعة
" سوف "

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE " SOUF "

حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2019

حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف

المصدر	المنتوج	الوجهة	الكمية (كلغ)	القيمة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	بنغلاديش، الهند، روسيا، أندونيسيا	400900 كلغ	/	$ 475218
	تمور	كوت ديفوار، بريطانيا، الهند، اسبانيا	158731.3 كلغ	€ 281240.2	/
02	بطاطا	ليبيا	229700 كلغ	€ 28712.5	/
		ليبيا	100000 كلغ	/	$ 9875
	بصل	ليبيا	75000 كلغ	€ 6750	
		ليبيا	125000 كلغ	/	$ 13125
03	بطاطا	اسبانيا	60896 كلغ	€ 16026.52	/
	بصل	اسبانيا	5400 كلغ	€ 1080	/
	ثوم	اسبانيا	496 كلغ	€ 198.4	/
04	ملح خام	النيجر	420000	€ 8400	/
05	بطاطا	فرنسا	69500 كلغ	€ 21540	/
	بصل	فرنسا	1000 كلغ	€ 300	/

الملحق رقم (03): حصيلة عمليات التصدير بولاية الوادي لسنة 2019

	تمور	دبي	4500	/	$ 9000
06	بطاطا	فرنسا	20000 كلغ	€ 4000	/
07	بصل	ليبيا	50000 كلغ	€ 5500	/
08	بصل	ليبيا	20000 كلغ	€ 6000	/
09	بطاطا	فرنسا	49920 كلغ	€ 17376	/
10	تمور	الو.م.أ	18862.2 كلغ	/	$ 20748.42
		اليونان، اسبانيا	38720 كلغ	€ 34720	/
11	بطاطا	اسبانيا	22080 كلغ	€ 5961.6	/
12	ثوم	بوركينافاسو	26500 كلغ	/	$ 4505
13	بطاطا	اسبانيا	25000 كلغ	€ 10000	/
14	بطاطا	ليبيا	401600 كلغ	/	$ 67752
	بصل	ليبيا	400000 كلغ	/	$ 92000
15	بطاطا	فرنسا	23000 كلغ	€ 6900	/
16	بطاطا	ليبيا	25000 كلغ	/	$ 9533.75
17	تمور	النيجر	2876 كلغ	€ 4601.6	/
18	تمور	فرنسا	2277 كلغ	€ 7969.5	/
19	عينات روائح	معرض السودان	41.04 كلغ	/	$ 77.76
20	تمور	فرنسا	2996 كلغ	€ 4494	/

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة
MINISTERE DU COMMERCE

غرفة التجارة والصناعة
" سوف "

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE " SOUF "

حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2020

حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف

المصدر	المنتوج	الوجهة	الكمية (كلغ)	القيمة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	تمور	بنغلاديش، الهند، أندونيسيا	207000 كلغ	/	$ 204060
		اسبانيا	37440 كلغ	€ 74880	///
02	بطاطا	اسبانيا	54000 كلغ	€ 21600	///
03	بطاطا	اسبانيا	156000 كلغ	€ 54600	///
04	بطاطا	اسبانيا	121000 كلغ	€ 38710	///
05	تمور	فرنسا	3672 كلغ	€ 4406.4	///
06	تمور	فرنسا	3812 كلغ	€ 6914.4	///
07	عينة من العاقر قرحة	باكستان	50 كلغ	///	$ 25

الملحق رقم (04): حصيلة عمليات التصدير بولاية الوادي لسنة 2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
وزارة التجارة وترقية الصادرات
Ministre du Commerce et de la Promotion des Exportations

غرفة التجارة والصناعة
" سوف "

CHAMBRE DE COMMERCE
ET D'INDUSTRIE " SOUF "

حصيلة التصدير بولاية الوادي لسنة 2021

حسب شهادات المنشأ الصادرة عن غرفة التجارة والصناعة سوف

المصدر	المنتوج	الوجهة	الكمية (كلغ)	القيمة	
				الأورو (€)	الدولار ($)
01	العاقر قرحة	باكستان	4990كلغ	/	**3428.8**
02	بطاطا	النيجر	12000 كلغ	2640	/
03	بطاطا	إسبانيا	24000 كلغ	5280	/
	تمور	إسبانيا	43780 كلغ	45938	/
04	تمور	موريتانيا	80000 كلغ	32000	/
05	تمور	موريتانيا	10000 كلغ	12000	/
06	تمور	موريتانيا	299500 كلغ	**12255**	/
	زيت الصوجا (5 لتر)	موريتانيا	50000 كلغ	**58500**	/
07	تمور	موريتانيا / فرنسا	92524.4كلغ	**50333.4**	/
08	تمور	موريتانيا	14000 كلغ	**5600**	/
09	تمور	موريتانيا	17002 كلغ	/	8501
10	Pastèque	فرنسا	19200 كلغ	**9600**	/
	Melon jaune		2400 كلغ	**1320**	

الملحق رقم (05): حصيلة عمليات التصدير بولاية الوادي لسنة 2021

	1108.8	2016 كلغ		Melon cantaloup	
/	**228125**	182572.8 كلغ	موريتانيا	زيت المائدة	**11**
/	**10000**	25000 كلغ	موريتانيا	تمور	
68400	/	6480 كلغ	باكستان	عود قرحة	**12**
/	**1200**	8000 كلغ	موريتانيا	بطاطا	**13**
		4600 كلغ	موريتانيا	تمور	**14**
34900	/	21000 كلغ	ماليزيا	تمور	**15**